جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري ـ المنصوبات والجملة الشرطية مثالين ـ

رسالة تقدمت بها الطالبة

آمال عبد المحسن تايه عباس

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة كربلاء
وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية/ لغة القرآن وآدابها

بإشراف

أ.د.عباس علي إسماعيل

2017م 1439هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة فصلت :3)

ترشيح رسالة للطبع

نظرا لانجاز مباحث وفصول (الرسالة) الموسومة (**ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القران وإعرابه و غريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري – المنصوبات والجملة الشرطية مثالين)** لطالبة الماجستير (**آمال عبد المحسن تايه**) فاني أرشحها للطبع .

التوقيع:

المشرف: أ.د. عباس علي إسماعيل

مكان العمل : كلية العلوم الإسلامية- جامعة كربلاء

التأريخ: ٢٠/ ٨ / ٢٠١٧

إقرار المشرف

أشهد ان الرسالة الموسومة بـ (**ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القران وإعرابه و غريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري – المنصوبات والجملة الشرطية مثالين**) التي قدمتها الطالبة (**امال عبد المحسن تايه عباس**) قد تم اعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة القرآن وآدابها.

التوقيع:

المرتبة العلمية : أستاذ دكتور

الاسم : عباس علي إسماعيل

مكان العمل : كلية العلوم الإسلامية جامعة كربلاء

التأريخ: ٣٠ / ٨ / ٢٠١٧ م

بناء على توصية المشرفين والمقوم العلمي أرشح هذه الرسالة:

التوقيع:

الاسم : أ.م.د. سلام هاشم إسماعيل

التأريخ: ١٤/ ١١ / ٢٠١٧ م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وأعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري الى نهاية القرن الثامن الهجري- المنصوبات والجملة الشرطية مثالين**) المقدمة من قبل طالبة الماجستير (**آمال عبد المحسن تايه**) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد انها جديرة بالقبول بتقدير(جيد جداً عالي) لنيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها .

أ.د سلام موجد عيدان
رئيسا

أ.د عباس علي اسماعيل
عضوا ومشرفا

أ.م.د عدوية عبد الجبار
عضوا

أ.م.د ناصر عبدالإله
عضوا

تمت مصادقة مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء على قرار اللجنة

التوقيع:
العميد: أ. د هاشم ناصر حسين الكعبي
التاريخ: 2018 / 2 / 4

الإهداء

إلى

سيدي ومولاي علي بن أبي طالب (ع)

كل قطرة دماء طاهرة سفكت لحماية العراق وأهله

(أمي) عسى أن يكون شيئاً من برّ

وإلى . . . من يعجز لساني عن شكرهم (عائلتي)

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

آمال عبد المحسن تايه

الخلاصة

تحاول هذه الدراسة تتبع ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن واعرابه وغريبه في القرن الخامس الهجري الى نهاية القرن الثامن ومعرفة المنصوبات والجملة الشرطية وأثرهما في توظيف تلك الملامح ، فضلاً عن الاجابة عن تساؤل اللغويون المحدثون فيما يخص السماع وهل هو المصدر الاول أم الثاني في وضع القواعد النحوية ، وتبعاً لمقتضيات الموضوع ضمت الدراسة ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها الخاتمة . اهتم الفصل الاول بمفهوم المصطلح الخاص بالنحو القرآني وأهم الاراء التي قيلت في كتابات الدارسين المحدثين. بخصوص الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة المنصوبات فعرضتُ أهم مسائلها في النحو القرآني في باب المفعول به والحال والتمييز والاستثناء وعطف ضمير النصب (إيّاك) متأخرا عن فعله ومسائل أُخر تدخل في باب خبر كان واسم إنّ. اما الفصل الثالث فقد اهتم بدراسة الجملة الشرطية وتناولتُ فيه مسائل النحو القرآني المتعلقة بالشرط .

وكان من أهداف هذه الدراسة أيضاً تسليط الضوء على مفهوم جديد للنحو القرآني تراه الباحثة هو الصحيح من بين المفاهيم التي قيلت فيه ،ومعنى ذلك أنّ مصطلح النحو القرآني أو نحو القرآن لم يكن دقيقاً فيما يراد به في أذهان كثير من الباحثين الذين تصدّوا للحديث عنه والتعريف به .

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــــة	أ ـ ز
الفصل الأول :مفهوم النحو القرآني في كتابات الدارسين المحدثين	
النحو القرآني: عوامل ظهوره ،واتجاهات التأليف فيه	1ـ 6
المؤلفات التي حملت عنوان مصطلح النحو القرآني	7ـ 35
المؤلفات التي عالجت مفهوم النحو القرآني ، وأفردت له مبحثاً لدراستِهِ	36ـ 53
الفصل الثاني : المنصوبات	
توطئـة	54
المفعول به : أولاً : حرمان المفعول به من علامة النصب بسبب التعليق ثانيا: تأخر المفعول به ودخول لام التقوية عليه	 55 ـ 57 57 ـ 62
الحال أولــاً ـ مجيء الحال معرفة ثانيـــاً ـ مجيء الحال جامدة ثالثـــاً ـ مجيء الحال غير فضلة رابعــاً ـ مجيء الحال من المضاف إليه خامساً ـ وقوع الماضي غير المسبوق بـ(قد) حالاً سادساً ـ دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت	 62ـ 66 66 ـ 67 67 ـ 68 69 ـ 72 73 ـ 76 77ـ 80
التمييز أولاً ـ مجيء التمييز معرفة ثانياً ـ مجيء تمييز كم الاستفهامية مجروراً بـ(من)	 81 ـ 83 84 ـ 86

الموضوع	الصفحة
المستثنى	
توطئة:	88 ـ 86
1ـ الاستثناء من العدد	91 ـ 88
2ـ الاستثناء المفرّغ ،وفيه عدة مسائل،وهي :	92
أولاً ـ مجيء الاستثناء المفرغ في الجمل المثبتة	96 ـ 92
ثانياً ـ التفريغ في المصدر المؤكد	97 ـ 96
ثالثاً ـ إثبات تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث في الاستثناء المفرّغ	100 ـ 97
3ـ مقدار المستثنى	100
مجيء المستثنى قدر المستثنى منه أو نصفه أو أكثر منه	104 ـ 100
عطف ضمير النصب (إيّاك) متأخراً عن فعله	106 ـ 105
خبر كان وليس واسم إنّ	
أولاً ـ مجيء خبر كان فعلاً ماضياً غير مسبوق بـ(قد)	109 ـ 107
ثانياً ـ مجيء خبر كان فعلاً مضارعاً غير مسبوق بـ(إنْ)	111 ـ 109
ثالثاً ـ تقديم معمول خبر ليس عليها	112 ـ 111
رابعاً ـ العطف على اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر	**117 ـ 113**
الفصل الثالث : الجملة الشرطية	
توطئـــــة	120 ـ 118
شكل فعل الشرط وجوابه من حيث اللفظ	127 ـ 120
مجيء فعل الشرط وجوابه متفقين في الفعل والفاعل	132 ـ 127
أدوات الشرط الجازمة	
مجيء (أنْ) أداة شرط جازمة لفعلين	136 ـ 133

الموضوع	الصفحة
مجيء ما شرطية ظرفية	136ـ 138
أداتا الشرط (من،ما) وشبه الشرط	138 ـ 144
عدم اقتران جواب الشرط في المواضع التي أوجب النحويون اقترانها بها	**145 ـ 158**
مجيء (إنْ) النافية في جواب الشرط	158 ـ 160
أدوات الشرط غير الجازمة	
تقديم الاسم على فعل الشرط مع لو وإذا	160 ـ 164
مجيء جواب لو جملة اسمية	164 ـ 167
مجيء جواب لمّا الحينية مضارعاً	167 ـ 169
اجتماع الشرط والقسم	169 ـ 172
الخاتمـــــــة	**173 ـ 177**
روافـــد البحث	178 ـ 194

المقدّمة

المقــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين وصحبه المنتجبين الميامين،أمّا بعد:

فلم يختلف أحدٌ من القدماء والمحدثين في أنّ القرآن الكريم أصلٌ من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو،غير أنّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات ،إلاّ إذا كان هناك شعر ، أو كلام عربي يساندها ، أو قياس يدعمها [ينظر:القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 96]

وفي العصر الحديث تساءَل اللغويون المحدثون عمّا إذا كان القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر السماع أم أنّه المصدر التالي لكلام العرب ،واختلفوا في ذلك على فريقين، فريق من الباحثين يرى أنّ القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر السماع ،وهؤلاء كثيرون،منهم الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)[ينظر:306] ، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه)[ينظر:32]، والدكتور محمد خير الحلواني في كتابه(أصول النحو العربي)[ينظر: 37] ، والدكتور محمد سمير نجيب اللبدي في كتابه(أثر القرآن والقراءات في النحو العربي)[ينظر:32]

وكذلك تبنى هذا الرأي مؤلفو كتاب (النحو العربي مذاهبه وتيسيره)[ينظر:24] للدكتور مجهد جيجان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي والدكتور عايد كريم الحريزي. ومثلهم فعل الدكتور محمد المختار ولد أبّاه في كتابه (تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب) [ينظر: 29] وصاحب كتاب (موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي) مطير بن حسين المالكي[ينظر: 1] ، وكذلك الدكتور محمد

حسن عواد في بحث له بعنوان (قراءة في نظرية النحو العربي للدكتور احمد مكي الأنصاري)[ينظر:157]

وإلى هذا الرأي أيضاً ذهب كل من الدكتور محمد خان في كتابه (أصول النحو العربي)[ينظر:17] والدكتورة هناء محمود اسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص)[ينظر:263] والدكتور محمد بن حجر في بحثه الموسوم (النحو القرآني بين الحقيقة والخيال)[ينظر:31]

وفريق آخر من الدارسين يرى أنّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة، وأنّ النحويين بنوا قواعدهم على كلام العرب ثم عرضوها على القرآن الكريم أو أن اعتمادهم على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم ويمثل هذا الاتجاه بعض الدارسين المحدثين، مثل: الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة)[ينظر:326] ،والأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه(في أصول النحو)[ينظر:31] ، والدكتور عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)[ق:1،جـ2/1] ، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو القران)[ينظر:7]

وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور محمد عيد في كتابه (الاستشهاد والاحتجاج باللغة)[ينظر:103] والدكتور أميل بديع يعقوب في كتابه (فقه اللغة العربية وخصائصها)[ينظر: 96ـ 97] وكذلك عالم سبيط النيلي في كتابه (النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي)[ينظر: 191]

وأصحاب هذا الرأي على حقّ في ما ذهبوا إليه ؛ذلك لأنّ النحويين في تعريفهم النحو كانوا يشيرون إلى كلام العرب ، ويغفلون الإشارة إلى القرآن الكريم ، فابن السراج (ت316هـ) عرّف النحو بأنّه ((علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام

العرب))[الأصول في النحو:35/1] ، وابن عصفور ت(669هـ) عرف النحو بأنه ((علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها))[المقرب،ابن عصفور:45/1 ،الاقتراح في النحو،جلال الدين السيوطي :24]

وفي حقيقة الأمر أنّ النحويين نظروا إلى القرآن وكلام العرب بعين واحدة ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله عز وجل وهو القرآن الكريم ومدونة مفتوحة من صنع البشر وهو كلام العرب[محاضرات مادة النحو العربي الدكتور عبّاس علي إسماعيل للعام الدراسي 2016م - 2017م]

وقد عبّر عن ذلك خير تعبير الدكتور خليل بنيان في مقدمة كتابه (النحويون والقرآن:10)،فقال:((فلا نكاد نجد عندهم فرقاً في سياق ما يقررونه من الأصول والفروع وما يوجهونه من توجيهات بين قال تعالى وقال الشاعر،فكل منهما متبوع بشاهد وهما سواء في ذلك)) وقال أيضاً :((ولا نلمح تمييزا للشاهد القرآني أو إجلالاً له في رتبة تُعليه على الشاهد الشعري ؛إذ لا يُكتفى به في إقرار الأحكام ،وإنّما نجد أنّهم حريصون على أن يعضدّوا ما يمثله بما قال الشاعر ،فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل وأحظى بالقبول ،وأرسخ لما يقررون)) [النحويون والقران:10]

ثم إنّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين نُظِر إليهما بعين واحدة نظريتهم المشهورة وهي الاعتماد على المطرد الكثير الغالب من الكلام ؛ ولهذا أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشيع مما جاء في القران وكلام العرب[محاضرات مادة النحو القرآني، د.عبّاس علي إسماعيل،للعام الدراسي 2016.2017] .

ومن هنا يمكن القول :إنّ النحو في لغة القرآن ينقسم على قسمين :قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب، وهذا القسم لا يدخل

في باب النحو القرآني وإنّما يدخل في باب النحو المألوف.وقسم لم يرتضوه فوقفوا منه مواقف عدّة ؛إذ وصفوه بالقلّة أو الندرة أو الشذوذ أو الضعف أو لجأوا إلى تأويله أو حملوه على الضرورة ،أو سكتوا عنه،ولم يذكروه وهو القسم الذي يصح تسميته بالنحو القرآني [محاضرات مادة النحو القرآني، د.عبّاس علي إسماعيل،للعام الدراسي 2016.2017]

وقد تبنّى البحث هذا المفهوم ،وحرصتُ على تطبيقه في دراسة المنصوبات والجملة الشرطية في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري .ومن هنا جعلتُ عنوان رسالتي **(ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري ـ المنصوبات والجملة الشرطية مثالين)**

وتمثل مرحلة البحث هذه مرحلة مهمة من مراحل التأليف في تفسير القرآن الكريم؛ فالعلماء في هذه المرحلة يوردون الجذور التفسيرية لمن سبقهم في توجيه هذه الظواهر النحوية القرآنية ويتم مناقشة الأقوال والآراء والترجيح فيما بينها ، فضلا عن أنّ المفسر اللغوي أقرب إلى النحو القرآني من غيره في التوجيه النحوي لهذه الظواهر النحوية القرآنية .

وعلى هذا يعد البحث محاولة من محاولات دراسة النحو القرآني على وفق ما أصّل له علماء التفسير ومعربو القرآن الكريم في كتبهم في هذه المدة الزمنية .

وقد تتبعتُ مسائل النحو القرآني في هذه الكتب معتمدة في ذلك على رسم المصحف ؛لأن قراءته معتمدة في شتى أقطار العالم الإسلامي ، ضاربة الصفح عن القراءات القرآنية الأخرى في هذه الدراسة .

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول ، تسبقها مقدمة وتليها الخاتمة .وقد درستُ في الفصل الأول من هذه الدراسة مفهوم مصطلح النحو القرآني في كتابات

الدارسين المحدثين؛فتتبعتُ هذا المفهوم في أشهر الكتب التي ألفت في هذا المضمار سواءٌ أكانت تحمل عنوان النحو القرآني كـ(نحو القرآن) للدكتور عبد الستار الجواري و(نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري، و(النحو القرآني قواعد وشواهد) للدكتور جميل أحمد ظفر،أم جاء مصطلح النحو القرآني عنواناً فرعيا في الكتاب ، فتحدث المؤلف عنه في أثناء مؤلفه ، ومن الذين يمثلون هذا الاتجاه الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية) والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (قضايا نحوية)، والدكتور الهادي الجطلاوي في كتابه قضايا اللغة في كتب التفسير ، والدكتور كاصد الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو) .

وخصصتُ الفصل الثاني منها لدراسة المنصوبات فعرضتُ أهم مسائلها في النحو القرآني في باب المفعول به والحال والتمييز والاستثناء وعطف ضمير النصب (إيّاك) متأخرا عن فعله ومسائل أُخر تدخل في باب خبر كان واسم إنّ.

أمّا الفصل الثالث فدرستُ فيه (الجملة الشرطية) وتناولتُ فيه مسائل النحو القرآني المتعلقة بالشرط ، فتكلمتُ عن شكل فعل الشرط وجوابه من حيث اللفظ ، ومجيء فعل الشرط وجوابه متفقين في الفعل والفاعل،ومجيء (أن) أداة شرط جازمة لفعلين، ومجيء ما شرطية ظرفية،، وكذلك درستُ مَن وما من حيث الشرط وشبه الشرط، وعدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي أوجب النحويون اقترانها بها، وتحدثتُ على مجيء (إنْ) النافية في جواب الشرط،و تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط(إن) ، تقديم الاسم على فعل الشرط مع (لو وإذا)، مجيء جواب لو جملية اسمية، ،ومجيء جواب لمّا الحينية مضارعا ،واجتماع الشرط والقسم في القرآن الكريم .

وكان الهدف من هذه الدراسة الكشف عن جهود المفسرين ومعربي القرآن الكريم في دراسة مسائل النحو القرآني ،ولاسيما أنّ هؤلاء كانوا يستعينون بالقواعد النحوية التي اتفق عليها النحويون في تحليل تراكيب الجمل ،ومن ثمّ البرهنة على أنّ ما

يسمى بالنحو القرآني ليس نحواً جديداً أو مبتكراً أو منفصلاً عن نحو العربية ،وأنّ النحو القرآني نحوٌ مكمّل لنحو العربية وجزء لا يتجزأ منه.

وكان من أهداف هذه الدراسة أيضاً تسليط الضوء على مفهوم جديد للنحو القرآني تراه الباحثة هو الصحيح من بين المفاهيم التي قيلت فيه ،ومعنى ذلك أنّ مصطلح النحو القرآني أو نحو القرآن لم يكن دقيقاً فيما يراد به في أذهان كثير من الباحثين الذين تصدّوا للحديث عنه والتعريف به .

أمّا أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الرسالة فتتمثل بسعة الموضوع ،وتفرق مسائله في بطون أمات الكتب النحوية والتفسير الذي تطلب المزيد من البحث والتفتيش فيها لإيجاد هذه المسائل التي عدّت في التراث النحوي العربي نادرة أو شاذة فضلاً على عدم اتفاق الدارسين المحدثين على تعريف مصطلح النحو القرآني .

وفي الختام لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ من ساعدني على انجاز هذا البحث وأسجل شكري وتقديري للأستاذ الذي تولى مهمة الإشراف على هذا البحث وهو الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل ؛ لما قدّمه من النصح والتوجيه مما أعانني على إتمام البحث، فكان لي خير مرشد،سائلة المولى ـ عزّ وجلّ ـ أن يجزيه عنّي خيراً.وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

الباحثـــــة

الفصل الأول

مفهوم مصطلح النحو القرآني في كتابات الدارسين المحدثين :

ـ النحو القرآني: عوامل ظهوره ،واتجاهات التأليف فيه .

أولاً ـ المؤلفات التي حملت عنوان مصطلح النحو القرآني

ثانياً ـ المؤلفات التي عالجت مفهوم النحو القرآني، وأفردت له مبحثاً لدراسته

الفصل الأول :

مفهوم مصطلح النحو القرآني في كتابات الدارسين المحدثين :

النحو القرآني :عوامل ظهوره ،واتجاهات التأليف فيه

لم يرد مصطلح النحو القرآني في دراسات علماء العربية القدماء ،ولا يعني هذا أنّ ملامح النحو القرآني كانت غائبة تماماً في هذه الدراسات ؛إذ وردت مسائل النحو القرآني في كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه وغريبه ،وكذلك وردت مسائل هذا النحو في كتب النحو القديمة ولاسيَّما المتأخرة منها، فبعض المحققين من النحويين كان يحرص في أثناء معالجتهم مسائل النحو على ذكر بعض الشواهد القرآنية التي جاءت مخالفة للقواعد التي تواضعوا عليها ،وكانوا يقفون من بعض هذه القواعد موقف الرافض المنكر؛ استئناسا بأسلوب القران وشواهده ومن هؤلاء[1] :الفرّاء (ت207هـ) و الأخفش الأوسط (ت215هـ) وابن مالك (ت672هـ) ورضي الدين الاسترابادي(ت 668هـ)،وابن هشام (ت761هـ)

أي إنّ مباحث النحو القرآني في كتب علماء العربية القدماء كانت متداخلة مع مباحث النحو العربي أو ما يسميه بعضهم مباحث النحو غير القرآني ،ومن هنا يمكن القول :إنّ ما يسمى بالنحو القرآني ليس نحواً جديداً أو مبتكراً أو منفصلاً عن نحو العربية[2]

وفي العصر الحديث ظهرت دعوات تنادي بإصلاح منهج النحو العربي ،وإعادة تشكيله من جديد ،وتخليصه من الشوائب التي علقت به من مثل نظرية العامل ،إدخال الفلسفة والمنطق في دراسته ،ورفض العلل الثواني والثوالث والاكتفاء بالعلة الأولى وتيسير قواعده عن طريق العودة إلى الأصـــول الأولى ،والإفـــادة الجادة من أسلوب القران الكريم وشواهده ،وجعلـــه المصدر الأول في تقعيـــد قواعد النحو ،فظهر فيما بعـد مصطلح النحو

---

(1) ينظر: محاضرات النحو القرآني ،للعام الدراسي 2016ـ 2017،الدكتور عبّاس علي إسماعيل

(2) ينظر : النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، الدكتورة هناء محمود اسماعيل:9

القرآني في كتابات بعض الدارسين المحدثين .

إذن الدعوة إلى ما يسمى بالنحو القرآني قد ارتبطت بدعوات تيسير النحو التي نادى بها كثير من الدارسين المحدثين ، وهي دعوة ترى أنّ اعتماد النص القرآني إحدى وسائل تيسير النحو وتصحيح الانحراف في منهج الدرس النحوي القديم [1]

ويبدو أنّ الدكتور إبراهيم أنيس أوّل من مهد لظهور فكرة النحو القرآني ،وذلك في كتابه (من أسرار اللغة) ؛إذ عاب على النحويين اعتمادهم في وضع قواعد النحو على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر ،مع أنّ الشعر لغة خاصة ،وكذلك عاب عليهم تخطئتهم القرّاء وذكر أنّ عليهم أن يكتفوا بآيات القرآن الكريم ،وبما صحّ لديهم من النثر العربي في رسم حدود العربية [2] ثم جاء بعده الدكتور تمّام حسّان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية " وفيه دعا إلى الاقتصار على القرآن والحديث في وضع قواعد العربية[3]

وكان الدكتور عبد العال سالم مكرم أوّل من استعمل مصطلح النحو القرآني ،وذلك في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)[4]،وممن استعمل هذا المصطلح من الباحثين العراقيين الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) في كتابه (قضايا نحوية)[5] ،وكذلك الدكتور كَاصد الزيدي (رحمه الله) في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو)[6]

وقد سار الدارسون المحدثون في دراستهم مفهوم مصطلح النحو القرآني في اتجاهين:

---

(1) ينظر مثلاً: نحو القرآن ،الدكتور أحمد عبد الستار الجواري :،نحو التيسير ،أحمد عبد الستار الجواري :12. 13 والنحو القرآني في ضوء لسانيات النص ،الدكتورة هناء محمود اسماعيل : 28.

(2) ينظر: من أسرار اللغة :326،قراءة في نظرية النحو القرآني : محمد حسن عواد : 140،النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ،محمد بن حجر :32.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، :83.

(4) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 306

(5) ينظر: قضايا نحوية : 56

(6) ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو : 87

أحدهما:جعل مصطلح النحو القرآني عنواناً لكتابه ومحوراً لدراسات متعددة توفرت عليه لكشف معالمه وتحديد أبعاده ،ولعل أهم من يمثل هذا الاتجاه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو القرآن) والدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه نظرية النحو القرآني والدكتور جميل أحمد ظفر في كتابه (النحو القرآني قواعد وشواهد) والدكتورة هناء محمود إسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص)

والاتجاه الآخر خصص لمفهوم النحو القرآني مبحثاً، فتحدث عنه في أثناء مؤلفه ،ومن الذين يمثلون هذا الاتجاه الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)،والدكتور مهدي المخزومي في كتابه قضايا نحوية والدكتور الهادي الجطلاوي في كتابه(قضايا اللغة في كتب التفسير) ، والدكتور كاصد الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو) ، والدكتور علي كاظم أسد في كتابه (المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي)

على أنّ مصطلح النحو القرآني أو نحو القرآن لم يكن دقيقاً فيما يراد به في أذهان كثير من هؤلاء الباحثين، فالدكتور صباح علاوي السامرائي قام بدراسة سماها (دراسات في النحو القرآني) ،وهذه الدراسة تتكون من أربعة فصول ،تناول في الفصل الأول منها:(النحو الدلالي في سورة الواقعة)،وكان الفصل الثاني بعنوان (قراءة شعبة عن عاصم دراسة نحوية موازنة مع رواية حفص) ،وأمّا الفصل الثالث فقد خصصه لدراسة وجوه الخلاف بين القرّاء الكوفيين :عاصم وحمزة والكسائي وقراءة أبي عمرو بن العلاء من جهة النحو ،وجعل الفصل الرابع بعنوان :احتمالات اللام وتناولها في القرآن الكريم [1]

وغني عن البيان أنّ كلّ ما جاء في هذه الفصول الأربعة لا علاقة له بالنحو القرآني ؛إذ

---

(1) ينظر : دراسات في النحو القرآني،الدكتور صباح علاوي السامرائي : 5، 45، 99، 149

إنّ عمله هذا يدخل في إطار اختلاف آراء النحويين والمفسرين في إعراب آيات سورة الواقعة المباركة ودلالتها ،وإنابة اللام عن غيرها من الأدوات مثل : إلى ،وعلى ،فضلاً على أنّه تناول القراءات القرآنية لبعض القرّاء ودلالة كل قراءة .

ومثله فعل الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان ؛إذ كتب بحثاً ،أطلق عليه اسم (دراسات في النحو القرآني)،طبعه سنة 2006م ونظرة عجلى في هذه الدراسة نرى أنّ الباحث درس (ما) ومعانيها واستعمالاتها في القرآن الكريم متخذاً من اختلاف آراء النحويين والمفسرين في تفسير معاني (ما) في القرآن الكريم محوراً لهذه الدراسة ،وقد أشار إلى هذا المعنى في مقدمة بحثه ؛إذ ذكر أنّه بنى بحثه على ثلاثة أسس[1]

1. دراسة المسائل المشكلة في (ما)،والفرق بينها وبين الأدوات والألفاظ التي شابهتهما في الدلالة أو جعلت بمنزلتها .

2. التعرّف إلى أصل (ما) الذي يجمع بين معانيها المختلفة .

3. دراسة (ما) الواردة في القرآن الكريم ،وتقسيمها وتسميتها كما قُسمت وسميت في كتب النحو

ولاشك في أنّ دراسة كهذه لا تدخل في باب النحو القرآني ،وإنّما يكون تسميتها :ما في لغة القرآن الكريم ،ويبدو أنه أحس أنّ العنوان (دراسات في النحو القرآني) لا ينطبق على دراسته ،فقام بطبع هذه الدراسة مرة أخرى سنة 2009م بعنوان : (ما في القرآن الكريم دراسة نحوية).

---

(1) ينظر :دراسات في النحو القرآني ، المقدمة : 5

ومما يلحظ على هذه الكتابات أنّ كثيراً من أصحابها لم يكونوا يميزون بين مصطلحات: النحو العربي، والنحو القرآني والنحو في لغة القرآن، فنرى أكثرهم يأتي بالقاعدة النحوية التي اتّفق عليها النحويون ،ويمثل لها بشواهد قرآنية ،ويسمي هذا الصنيع نحوا قرآنيا[1].

ويبدو لي أنّ من الخطأ تسمية عمل كهذا نحواً قرآنياً ،والصحيح تسميته نحو العربية على أساس أنّ القرآن الكريم أصل من أصول السماع ومصدر من مصادر وضع قواعد النحو، أمّا النحو القرآني فنحن نفهمه على أنه أساليب وظواهر نحوية ، وردت في لغة القرآن الكريم ،وأغفل النحويون الحديث عنها ،أو وقفوا منها موقف الردّ والرفض ، أو وصفوها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ أو الضعف ،أو حملوها على الضرورة ،أو لجأوا إلى تأويلها لتستقيم مع قواعدهم التي وصفوها .

وأمّا النحو في لغة القرآن الكريم في رأينا فيقصد به شيئان مجتمعان ،هما النحو القرآني زائدا الشواهد القرآنية التي جاءت متفقة مع القواعد التي وصفها النحويون [2].

وثمة اتّجاه ثالث من الباحثين قد ذكر بعض المسائل التي تتصل بالنحو القرآني في أثناء دراسته موضوعات نحو العربية أو موضوعات نحوية تتصل ببنية النص القرآني من غير أن يشير إلى مصطلح النحو القرآني ،وأهم من يمثل هذا الإتجاه الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربية) والدكتور عباس حسن في كتابه(النحو الوافي) والدكتور عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ،وكذلك عزيزة يونس بشير في كتابها (النحو في ظــلال القرآن) ،والدكتـور محيي الدين الدرويش في كتابــه (إعــراب القرآن

---

(1) محاضرات مادة النحو القرآني،أ. د.عبّاس علي إسماعيل ،2016.2017.

(2) المصدر نفسه.

الكريم وبيانه) ، والدكتور محمد سمير نجيب اللّبدي في كتابه (أثر القرآن والقراءات في النحو العربي) ، وعالم سبيط النيلي في كتابه (النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي) والدكتورة شيماء رشيد محمد زنكنة في رسالتها للدكتوراه (الخلاف النحوي في بنية النص القرآني) .

وهناك باحث عراقي سخّر كثيراً من صفحات كتابه في دراسة مسائل النحو القرآني وهو الدكتور خليل بنيان الحسون الذي آثر أن يكون عنوان كتابه (النحويون والقرآن)، ونحن نزعم أن هذا الكتاب هو الكتاب الوحيد من الكتب التي ذكرناها يستحق أن يحمل عنوان النحو القرآني غير أنّ صاحبه لم يسمه بهذا الاسم ،وكأنّ هذا الباحث أراد أن يقول :إنّ هذا المصطلح ما كان ليظهر إلى النور في كتابات الدارسين المحدثين لو أنّ النحويين اتبعوا الطريق المستقيم والنهج السليم في رسم قواعد النحو وهو الاعتماد على القرآن الكريم وعدّه المصدر الأول من مصادر السماع وأخذ بكل ما جاء فيه من شواهد ولاسيّما أنّ إشكال التراكيب الواردة في القرآن الكريم لها شواهد تناظرها من كلام العرب[1]

---

(1)ينظر: النحويون والقرآن :9، محاضرات في النحو القرآني للعام الدراسي 2016 - 2017،أ.د.عبّاس علي إسماعيل.

المؤلفات التي حملت عنوان مصطلح النحو القرآني

أولاً: مفهوم النحو القرآني عند الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو القرآن)

يرى الجواري أنّ في القرآن الكريم ظواهر نحويّة قصّر النحويون في استقرائها والوقوف عندها حين وضعوا قواعد النحو[1] ،وأنّهم ابتعدوا عن طريق الصواب في المنهج الذي ساروا عليه في استنباط هذه القواعد ؛إذ اعتمدوا في وضعهاعلى الأكثر على كلام العرب من شعر ونثر وأقاموا بعض قواعدهم على شواهد لايُعلم قائلها،وأدخلوا الفلسفة والمنطق في دراسة النحو، وتصوروا القاعدة النحوية قبل استقراء المادة اللغوية، وحاولوا أنْ يجعلوا من تلك القواعد سلطاناً على المروي المأثور يحكمونها فيه ، ويحسبون أنّ ذلك هو الصوّاب ،حتى إنّ بعضهم حكم على بعض التراكيب القرآنية بخروجها على نحو العربية ،وركنوا في بعض المواضع من القرآن الكريم إلى التأويل والتخريج حتى تنسجم تلك المواضع والتراكيب والأساليب مع ما افترضوا من قواعد، وما رسموا للنحو من حدود[2] .

وذكر أنّ تراكيب القرآن وأساليبه هي التي تستحق أن تقوم عليها دراسة التركيب وأساليبه في العربية ،فكان يفترض أن يكون القرآن أهم مايستندون إليه في رسم حدود النحو؛ لأنّ أسلوب القرآن وتراكيبه تخلو من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر[3]

---

(1) ينظر:نحو القرآن : 3

(2) ينظر:المصدر نفسه :7

(3)ينظر المصدر نفسه :9

وأنكر الجواري ما آل إليه النحو عند النحويين من صناعة نحوية تخضع للمنطق ،متناسين أنّ اللغة هي فن التعبير، أكثر مما هي قواعد تفرض على المتكلمين ،وترسم لهم حدود كلامهم ،فكانت هي بمزلة أصول لاتزعزع ،وما خرج عنها عدّ شاذاً ونادراً ،وذهب إلى أنّ اعتماد الأسس المعنوية في تقعيد القواعد هو الهدف الذي لا مناص عنه للخروج بالنحو العربي إلى أبهى صورة ، فجعل الجواري الأساس الذي يُبنى عليه النحو هو المادة القرآنية لا لأنها شواهد فحسب بل لأنّها أساليب يستند إليها في وضع النحو، يكون فيها المعنى هو المعيار في صياغة القاعدة ،والنحو القرآني على رأي الجواري في مجمله دعوة تقوم على إعادة صلة النحو بمعانيه التي جرد منها ، ومراجعة النحو وقواعده في ضوء أسلوب القرآن الكريم ولغته وذلك يستدعي فهم النصوص على أساس الاستعمال القصدي للغة ،ورفض ما جاء به النحويون القدامى من تصورات ذهنية وافتراضات شكلية تؤدي إلى تضييع ما قصده المنشئ من كلامه ، مثل القول بالعامل ،واللجوء إلى التأويل والتقدير البعيدين.[1]

ففي قوله **تعالى** :﴿**وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ**﴾[النساء:81] ذهب الفراء إلى أنّ لفظة(طاعة) مبتدأ لخبر محذوف تقديره منا،أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرك طاعة. [2]

ويرى أنّه ((لا حاجة إطلاقاً لأيّ زيادة في الكلام ،وهذا اللفظ المفرد المرفوع (طاعة) يغني عن تركيب ، ويستغني عن كلّ تقدير يُقدم عليه أو يُؤخّر عنه ،فهو إمّا إخبار يسد مسدّ تركيب ،وإما إنشاء لا يحتاج إلى مزيد))[3]

---

(1) ينظر: نحو القرآن :9 ـ 10

(2) ينظر :معاني القرآن: 278/1

(3) نحو القرآن : 22

والنحو القرآني عنده الاعتماد على تراكيب القرآن وأساليبه في إقامة القواعد النحوية وعدم اللجوء الى التقدير والتأويل المتكلّف ،والابتعاد عن الفلسفة والمنطق في دراسته والاعتماد على المعنى في دراسة النحو .

ومن الواضح أنّ الدكتور الجواري قد ربط مسألة الدعوة الى النحو القرآني يتيسير النحو ، فرأى أن دراسة النحو القرآني((هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدّى لتيسيره وتهذيبه))[1]

ومن المسائل التي درسها في ضوء القرآن الكريم ظاهرة الحذف، مثل: حذف المبتدأ وحذف الخبر ،وحذف الفاعل من دون أن يسبق له ذكر، وحذف المفعول به وحذف حروف الجر ،وكذلك درس غير، وسوى، والمصدر، والجملة المنفية ب(ليس) وأختها (ما) وغيرها من الموضوعات التي اعتمد على العبارة القرانية وأسلوبها وتركيبها في تأصيلها؛ إذ إنّ اعتماد أسلوب العبارة القرانية وتركيبها أساساً للقاعدة النحوية ينفي ((عنها كل ما يجانب الدقة من استعمال الألفاظ وتثبت أنّ العربية لايمكن أن تهمل جانب المدلول اللغوي في الالفاظ والمفردات))[1]

ومما يؤخذ على هذا الفهم للنحو القرآني أنّ دراسته وفق هذه الآلية تدخل من ضمن مرحلة لاحقة للنحو يمكن أن يطلق عليها (دراسة في اسلوب القرآن الكريم) وليس نحو القرآن ؛ فالنحو لايكون أُسلوبا ،بل تراكيب منسوجة بعضها مع بعضها تصنع أُسلوبا،والدور الوظيفي للتراكيب لايمكن تجاهله ،ومعرفة الأساس الذي تقوم عليه الاساليب مسألة مهمة لا يمكن غض النظر عنها ، فعلى أســـاس التركيب تصـاغ الاساليب وتوجه بحسب المراد

---

(1) نحو القرآن:6

(2) المصدر نفسه :67

منها؛ فالوعاء الذي يفيض بالجمال الفني والأسلوب الرائع يتمثل بالتراكيب سواء أكانت تراكيب كاملة أم الاكتفاء بجزء منها؛لأنّها تمثل بؤرة الدلالة ،وبحسب طريقة المتكلم ومراده ،ويزداد على ذلك أنّ دراسة النحو القرآني على نحو الأساليب يعني انغلاق فهمه على طبقة معينة ممن له معرفة ودراية به ،ولايتيسر للعامة دراسته وتحصيل علومه المختلفة ،وهذا يتناقض مع دعوته للتيسير التي ربطها بدعوته الى النحو القراني فرأى ((أنّ دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه))[1]

أمّا من ناحية الأسباب التي أدلى بها لقيام النحو القرآني، التي تدور على إغفال النحويين المادة القرآنية في تقعيد القواعد ،والدعوة الى بناء نحو جديد ((تكون المادة القرانية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون اليه في وضع النحو)) [2]فهي دعوة لا تخلو من نقد يمكن أن يوجه إليها ؛ إذ إنّ الغاية التعليمية هي الغرض الاساس من نشأة النحو العربي فلهذا كان نحوا تعليميّاً معياريّاً لا علميّاً وصفيّاً، وهذا شيء لاخلاف عليه ،وما ألفت كتب النحو إلا لفهم القرآن الكريم وتعلمه، وحفظه من اللحن في قراءته ،والتحريف في أحرفه وحماية ألسنة العرب من الزيغ والخطأ حين امتزجوا بالأقوام الأجنبية ،فحرصوا على رسم أوضاعها خوفاً من الفناء والذوبان في اللغات الأجنبية[3]

ويزداد على ذلك حاجة الأقوام الداخلة في الإسلام إلى قراءة القـرآن الكريم ،كي يتعلمـوا

---

(1) ينظر :نحو القرآن:6

(2) ينظر: المصدر نفسه :8

(3)ينظر : في اصول النحو ،سعيد الافغاني :6،15 ،المدارس النحوية ،شوقي ضيف :12، اللغة العربية معناها ومبناها ،تمام حسان : 13

أركان دينهم وأصوله ،ويعرفوا ما حلل الله وماحرّم [1]

إذن لابدّ من إقامة قواعد كلية يستند إليها طالب العلم في فهم اللغة العربية ثم فهم القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين ،وإذا عرفنا ذلك فدراسة النحو العربي تكون كفيلة بتحقيق هذه الغاية ،فالقرآن الكريم هو الغاية من هذه الدراسة التي ظهرت لنا بشكل مؤلفات كبيرة وتراث ضخم نعتز به[2] ويمثل اللسان العربي،القرآن الكريم ، والحديث النبوي، وكلام العرب من شعر ونثر فلايصح الاقتصار على القرآن وحده في استنباط القواعد النحوية ؛لأن ثمة ظواهر لغوية موجودة في كلام العرب غير موجودة في القرآن الكريم مثل يا أداة النداء فالقرآن الكريم لم يستعمل غيرها على حين وردت في كلام العرب أدوات أخرى مثل هيا،وأي،والهمزة[3] الا أنّه يبقى المصدر الأول للعربية بفصاحته وبلاغته التي بلغ بها حد الاعجاز ،ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم ويقعدون على أساسه قواعدهم، وهو عند سيبويه أعلى أنواع الشواهد مرتبة ؛فهو في المرتبة الأولى عنده غالباً ثم الشعر ثم ما ورد عن العرب ،وإنْ كانت الشواهد كثيرة في القرآن الكريم في المسألة الواحدة يستشهد ببعضها وينبه على ذلك بعبارات ((وهذا النحو كثير في القرآن)) و((مما جاء في القرآن قوله عزوجل))،أو عبارة ((وكذلك ما جاء في القرآن من ذا))[4]

---

(1) ينظر : المدارس النحوية ،الدكتورة خديجة الحديثي :27 ـ 28

(2) ينظر: في اصول النحو ،سعيد الافغاني :6 ،ودراسات نقدية في اللغة والنحو،الدكتور كاصد الزيدي:9

(3) ينظر: قضايا نحوية ،الدكتور مهدي المخزومي:43، قراءة في كتاب نظرية النحو القراني :141

(4) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ،الدكتورة خديجة الحديثي :34،35

وواقع المنهج الذي يعتمده النحويون في ذلك إيراد الأمثلة الكثيرة والمتنوعة ،والآيات القرآنية تذكر مع نماذج من كلام العرب وطرائق استعمالهم اللغوي؛ لتكون صورة النحو أوضح لدى المتعلمين،ولكنّهم بنوا منهجهم في تقعيد القواعد على الاستشهاد بالكثير الشائع والقياس عليه[1]،فنزوله بلغة العرب يقتضي فهم الكلام العربي الذي نزل به؛ ليكون ذلك مفتاحا لتحصيل علومه المتنوعة . فما قام به النحويون عمل واسع للنحو العربي ،شامل للعربية وما ركونهم للمنطق والقول بالعامل والعلة واللجوء إلى التقدير والتأويل الا لتحقيق الغاية التعليمية وتقريب المسائل إلى أذهان المبتدئين[2]

أمّا إغفال بعض المسائل أو القول بشذوذها في القرآن الكريم فهذا وارد عند النحويين ؛ذلك أنّهم بنوا القواعد النحوية على أساس الغالب والشائع ،ومن أراد التعمق في دراسة العربية يجد هذه الظواهر في كتب النحو على نحو الإشارة والتلميح على وجود هذه التراكيب،وإنْ كانت الإشارة اليها بعبارات أشبه بتوجيهات مناسبة لصرف النظر عنها كالضرورة أو الشذوذ أو الندرة حاكمة عليها[3] حتى إنّ ابن مالك تناول موضوع الضرورة في بعض الأبيات ورده عليهم بأنّها من غير ضرورة[4]

وبناء على منهجهم في رسم القاعدة العربية نحو: أنّ لكلّ فعل فاعلاً واحداً وهو مايشهد عليه القرآن كله باستثناء ايتين ورد فيهما فاعلان للفعل وباقي الشواهد القرانية ورد فيها

---

(1)ينظر:التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ،الدكتور خالد عبود حمودي :83

(2) ينظر: الأحكام النحوية والقرآن(رسالة ماجستير) ،علي محمد النوري،اشراف الدكتور محمد ابراهيم البنا:10 ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية،الدكتور كريم حسين ناصح :81

(3) ينظر: في أدلة النحو،الدكتورة عفاف حسانين :25، العلة النحوية والصرفية عند الطبري ،الدكتور مشكور حنون الطالقاني : 146

(4) ينظر: شرح التسهيل،ابن مالك :91/4

فاعل واحد للفعل ،وهذا كله قرآن[1]،أي إنّ الموازنة جارية في القرآن نفسه وليس بين القرآن وكلام العرب،والعقل يقضي بوضع قواعد تقوم على الأغلب ،والأشيع والأفشى ،وهو منهج اتبعه النحويون ،وإذا عمدنا الى تصحيح كل شيء أي أخذنا بكلّ هذه التراكيب فلا مسوّغ لوجود قاعدة أساساً،وخروج بعض الآي الكريمة عن القاعدة لا يعني أنّ ذلك خطأ،وانما يعني خروجا عن القاعدة النحوية [2]

وهذه المسائل النحوية القرآنية التي خرجت عن القاعدة العربية يمكن تسخيرها في إعادة النظر في هيكلية القاعدة العربية ،وبذلك يكون النحو القرآني مكملاً للنحو العربي ، ثم إنّ الأخذ بالنحو القرآني يجعل القاعدة النحوية أكثر قوة وثباتاً،ويعطيها شيئاً من المرونة في الاستعمال.

وما التعليلات والتوجيهات التي عللت لهذا الشذوذ أو بشكل أوضح الخروج عن القاعدة إلاّ اعتراف منهم بصحتها ووردها في الكلام العربي،ولايعني ذلك أنّها غير صالحة[3]

وعلى أي حال إنّ الجانب التطبيقي لكتاب (نحو القرآن) لايخرج عن مقولات النحويين القدماء وإنّما يختلف من جانب الشيوع والشهرة في هذه الاراء ،هذا من ناحية[4] ومن ناحية أخرى أنّ المسائل التي درسها الجواري في كتابه أقرب إلى الأسلوب منه الى النحو؛إذ لم ترد فيه من المسائل التي تتصل بالنحو القرآني في ضوء المفهوم الذي ذكرناه إلاّ مسائل قليلة جدا هي :

---

(1) الآيتان اللتان ورد فيهما فاعلان، قوله تعالى :﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾[المائدة :71] وقوله تعالى :﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الانبياء :3]

(2) ينظر: قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني، الدكتور محمد حسن عواد :143

(3) ينظر : العلة النحوية والصرفية عند الطبري : 146

(4) ينظر: قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني :143

1. عمل المصدر الصريح غير القابل للتأويل بالحرف المصدري والفعل عمل الفعل :

أجاز النحويون أن يعمل المصدر الصريح عمل الفعل ،فينصب الاسم بعده بشرط صحة وقوع أن والفعل أو ما والفعل مكانه ،فان لم يتوفر هذا الشرط ،منعوا عمل المصدر الصريح عمل الفعل وقدروا فعلا محذوفا قام بنصب الاسم أو يعربونه إعراباً آخر يخرجه من بابه[1]

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ المصدر الصريح جاء عاملا عمل الفعل في القرآن الكريم على غير الصورة التي اشترطها النحويون ،وهي إمكان وقوع أن والفعل أو ما والفعل موقعه[2]، ففي قوله تعالى :﴿ **قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا**﴾[الاسراء :63] رأى أنّ (جزاءً) مفعول مطلق منصوب بالمصدر (جزاؤكُمْ)، والنحويون لايجيزون لمثل هذا المصدر أن يعمل عمل الفعل ؛لأنّه غير قابل أن يحل الحرف المصدري والفعل محلّه ، ولهذا يقولون إنّ (جزاءً) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره (تُجازَوْنَ جزاءً) أو منصوب على الحال [3]

وقد أجاز الزمخشري أن يعمل المصدر غير القابل للتأويل بالحرف المصدري والفعل عمل الفعل في قوله تعالى :﴿ **لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا**﴾[النبأ/35ـ 36] فذكر أنّ (عطاءً)مفعول به منصوب بالمصدر(جزاءً) [4]

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية ،ابن مالك 452/1 ،شرح الاشموني على الفية ابن مالك :334/1

(2)ينظر نحو القرآن :69.

(3) ينظر: الكشاف ،الزمخشري : 530/3، المحرر الوجيز،ابن عطية :470/3.

(4) ينظر: الكشاف : 302/6

وغير الزمخشري يرى أنّ (عطاءً)بدلا من (جزاءً)[1]

2. عمل اسم الفاعل النكرة الدال على معنى الماضي عمل الفعل :

اسم الفاعل في العربية يأتي على شكلين ،إمّا أنْ يكون معرفاً بـ(أل) وإمّا إنْ يكون نكرة، فإذا كان معرفا بـ(أل) فلا خلاف بين النحويين في أنّه يعمل عمل الفعل من دون قيد أو شرط نحو قولنا :سعيدٌ المُكرِمُ ضيفَهُ[2]

وإنْ كان اسم الفاعل المشتق من فعل متعد نكرة فإنّه على رأي جمهور النحويين لاينصب الاسم بعده الا اذاكان بمعنى الحال او الاستقبال،نحو قوله تعالى :﴿ **إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ** ﴾[ص/71] ومعنى ذلك أن اسم الفاعل النكرة المشتق من متعد الدال على معنى الماضي عندهم لايعمل عمل الفعل ،وإنّما يضاف إلى معموله[3]

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ الاستعمال القرآني قد جاء بخلاف هذه القاعدة[4]في قوله تعالى:﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[الكهف /18] فاسم الفاعل (**بَاسِطٌ**) الدال على معنى الماضي ،قام بنصب (**ذِرَاعَيْهِ**) على أنه مفعول به ،وقد منع جمهور النحويين ذلك ،ووجهوا نصب الاسم (ذراعيه) بعد اسم الفاعل (باسط) على أنّ اسم الفاعل حكايـــة عن حال ماضيـــــــة ؛لأنّ اسم الفـــاعل النكرة عندهم لايعمل النصب إذا كان

---

(1)ينظر : التبيان في إعراب القرآن ،العكبري : 280/2،الدر المصون في علم الكتاب المكنون،السمين الحلبي :663/10

(2)ينظر :شرح التصريح على التوضيح ،الازهري : 11/2 ،همع الهوامع ،السيوطي : 3/ 70

(3) ينظر: الأصول في النحو ،ابن السراج :125/1 ،شرح المفصل ،ابن يعيش ،84/4

(4)ينظر: نحو القرآن : 77

بمعنى الماضي [1]،أي يقدّرون الهيأة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم ،والمعنى عندهم يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعة بدليل أن الواو في(وكلبهم) واو الحال بدليل قوله تعالى :﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ بالمضارع الدال على الحال ،ولم يقل : وقلبناهم بالماضي [2]

3. مجيء الحال جملة فعلية مثبتة فعلها ماض غير مسبوق بـ(قد):

اشترط النحويون لوقوع الجملة الاسمية والفعلية حالاً أنْ تشتمل على رابط ،يربطها بصاحب الحال ،وهذا الرابط إمّا أنْ يكون الضمير وحده ،نحو قوله تعالى :﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[يوسف /16] واما الواو فقط ،نحو قولنا : جئتُ والناس نائمون ، وقوله تعالى :﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾[يوسف /14] وإمّا الواو والضمير معا [3]نحو قوله تعالى :﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[النساء :43]

وقد اشترط النحويون البصريون في الجملة الفعلية الماضوية المثبتة غير الواقعة بعد إلاّ ولا قبل أو العاطفة لتكون حالاً شرطاً آخر ،وهو أن يكون الفعل مسبوقا بقد ظاهرة ،نحو قولك: جئت وقد طلعت الشمس ،فان لم تكن قد ظاهرة فهي مقدرة عندهم[4] ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف :65]

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية : 418/3، شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام :271

(2) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ،الأستاذ محيي الدين درويش :455/4.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية :40/2

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ،الأنباري :252/1 ،ارتشاف الضرب،أبو حيان الاندلسي :1605/3

وذكر الدكتور أحمد عبد الستار أنّ في القرآن الكريم نصوصاً كثيرة جاء فيها الحال جملة فعلية فعلها ماض مثبت غير مسبوق بقد [1]ومن هذه النصوص قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا**﴾**[ال عمران :68]** قال الزمخشري :((أي قالوا وقد قعدوا))[2] ، وقوله تعالى :﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾[البقرة :28] والتقدير عند البصريين:وقد كنتم،وقوله تعالى:﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[النساء:90]والتقدير عند البصريين:وقد حصرت [3]

والسبب في اشتراط البصريين هذا الشرط هو أنّ جملة الحال في تصورهم لابدّ من أن تكون بمعنى الحال ،وفعلها حينئذ ينبغي أن لايدل على غير معنى الحال ،والماضي الخالي من قد موغل في المضي ،فلايصحّ والحالة هذه أن يكون عماد جملة الحال [4]

وأما (قد) فهو حرف تحقيق ،ومعنى ذلك أن الفعل بعدها محقق الوقوع فهو اقرب الى معنى الحال ؛لأن يدلّ على الماضي القريب ،ثم إنّ وقوع قد بعد واو الحال ينفي احتمال أن تكون عاطفة[5]

وفي الحقيقة ان معنى الحال في موضوع الحال غير معنى الحال في الأفعال ؛إذ الحال وصف فضلة منصوب توصف به الهيأة ،ولا دخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه. [6]

---

(1)ينظر: نحو القرآن :96

(2)الكشاف :656/1

(3) الانصاف في مسائل الخلاف : 252

(4) ينظر: نحو القرآن :96 ، شرح الرضي على الكافية :44/2

(5)ينظر: نحو القرآن:96

(6) المصدر نفسه:98

ثانياً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور أحمد مكي الانصاري في كتابه نظرية النحو القرآني:

تتابعت الدراسات المتخصصة في النحو القرآني فغدت عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري نظرية في كتابه الموسوم **(نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ،1984م)** وعده ثمرة لكلّ ما سبقه من الدراسات ، وأراد منه أنْ يكون خطة واضحة لتطبيق النحو القرآني[1].

وكان الإطار العام لهذه النظرية هو القرآن الكريم بقراءاته المتواترة أمّا المحور الذي ترتكز عليه نظريته فهو الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية وهو لب النظرية ومدارها ، ومقوماتها تكون في جانبين :جانب الاتفاق بين القواعد النحوية والاستعمالات القرآنية وهو الكثير الغالب، وجانب الاختلاف بينهما، وهو نتيجة عدم اعتماد النصوص القرانية في تقعيد القواعد وعمله يكون بتصحيح هذه القواعد وتعديلها بعرضها على ايات القران الكريم وقراءته المتواترة وهو يمثل اتجاه تصحيح النحو بالقراءات؛ إذ يرى أنّ النحويين ((حينما تصدوا للنحو وضعوا القواعد النحوية في كفة ...ثم نظروا في القراءات ...فما وافق منها القواعد النحوية وافقوا عليه واعتمدوه ...وماتعارض مع القواعد ...عارضوه أو تأولوه إنْ قَبل التأويل ...وإذ لم يقبل التأويل ... كان من نصيب المعارضة الصريحة أو الخفية ...))[3]

أمّا الجانب التطبيقي للنظرية فيظهر فيه عملـــــه في تصحيـــح قواعد النحو بناء على

---

(1) ينظر: نظرية النحو القرآني :16.

(2)ينظر: المصدر نفسه :73،68

(3) المصدر نفسه :51

القراءات بذكره لأمثلة منها ارتأى أن تكون مصداقاً لتوضيح نظريته ،وهي ليست شاملة ، يقول :((جرّدت القواعد النحويّة من أولها الى آخرها وعرضتها على النصوص القرآنية ...فاذا اتفقت القاعدة النحوية مع النصوص القرآنية اعتمدتها وأثبتها وضربت لها الأمثال وإن اختلفت معها ...عدّلتها وسجلتها وضربت لها الأمثال من القرآن أيضاً متمثلاً في قراءاته المحكمة الموثوق بها كل الثقة))[1]

ومن مظاهر هذا التعديل توسيع القاعدة النحوية بحيث تشمل جميع الوارد من الشواهد وجعلها في قسمين : كثيرة وأكثر، أو كثيرة و قليلة، وهو منهج قائم على الدراسة الوصفية ولكن تستمد رؤيته هنا من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ،وهذا العمل كما يرى يعطي القاعدة العربية قوة ومتانة في بنائها ...[2]

ولم يكن من خطة عمل الدكتور الانصاري أن يصوب قاعدة أو يخطأها أو يحذف أي باب من أبواب النحو، وإنّما جعل القراءات في ذلك حكما في السماح لتوسيع القاعدة النحوية. [3]

وخلاصــة ما أراد أنْ يقولــه الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النحو القرآني): إن قواعد النحو المألوف فيها شيء من القصور؛ ذلك لأنّ النحويين قدّموا كلام العرب على القرآن الكريم ،فاستنبطوا القواعد النحوية من الشعر العربي في الغالب الكثير ،وأمّا الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد كلام العرب .

وكان يفترض أن يحصل العكس ،فيكون القرآن الكريم المصدر الأول في تقعيد قواعد

---

(1) نظرية النحو القرآني :75

(2) ينظر:المصدر نفسه :78

(3) ينظر: المصدر نفسه :146

النحو ؛لأنه أوثق مصدر في الوجود ،ولهذا كان لزاماً على النحويين واللغويين أنْ يصوغوا قواعدهم بالاعتماد على نصوصه .

والنحو القرآني عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري ينقسم على قسمين[1] :

1. قسم ارتضاه النحويون ،ووافقوا عليه ،كما وافقوا على نظائره من كلام العرب ،ويمثل هذا القسم القسم الأكبر.

2. وقسم لم يرتضوه ،ويتمثل هذا القسم في الأساليب والاستعمالات التي وردت في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة مخالفة لقواعد النحو المألوف

ويمكننا هنا أن نسجل ملاحظتين على هذا الكتاب ،هما :

الملاحظة الأولى :لم يقتصر الدكتور أحمد مكي الأنصاري على ذكر القواعد النحوية المعروفة التي لم تساير نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ، وإنمّا تناول مصطلح النحو بمعناه القديم الذي يشمل النحو والصرف والأصوات ،وآية ذلك أنه تكلّم على بعض المسائل الصوتية ،مثل ظاهرة الهمز ،والإبدال الحركي ،والإدغام ، والتقاء الساكنين[2]

وكذلك تحدّث عن بعض المسائل الصرفية مثل تحريك الحرف الثاني وإسكانه في المصادر التي تأتي على وزن فَعلان ،وصيغة الماضي من الوعد ،وجمع ما جاء على وزن فَعْل اسماً على أفعال [3]

---

(1) ينظر :نظرية النحو القرآني : 49

(2) ينظر: المصدر نفسه : 143، 160159، ، 161، 162، 163، 165

(3) ينظر : المصدر نفسه: 163، 169، 171

والملاحظة الثانية :لم يميّز الدكتور أحمد مكي الأنصاري بين القرآن الكريم بشكله الذي وصل الينا بين دفتي المصحف ، والقراءات القرآنية الأخرى ؛ إذ اطلق على الاثنين مصطلحي : آيات القرآن الكريم ، ونصوص القرآن الكريم.

إذن اصطلاح النحو القرآني ـ على رأي الدكتور أحمد مكي الانصاري ـ يتطلب الاعتماد على القرآن الكريم بقراءاته المتواترة في استنباط القواعد النحوية ،وعدّه المصدر الأول في استنباط هذه القواعد وتقديمه على أي مصدر آخر من مصادر السماع، وبناءً على هذا الكلام اقترح بعض قواعد النحو المألوف لتنسجم مع كل نصوص القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ،وذكر أنّ هذه التعديلات تخدم النحو العربي ، وتبنيه بناءً قوياً سليماً، ومن ثم تعطيه قوةً وشمولاً وحصانةً مابعدها حصانة ، وبذلك يستقيم النحو ويسهل تحصيله والالمام به في يسرٍ وسهولة ،ويخلو من كثير من التأويلات والفلسفات التي لحقت به [1].

ومن القواعد النحوية المعروفة التي اقترح الدكتور مكي الانصاري إدخال شيء من التعديل عليها كي تتماشى مع كل نصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة مايأتي:

1. ذكر جمهور النحويين أنّ (إذا) الشرطية تضاف إلى الجملة الفعلية ، ومنعوا اضافتها إلى الجمل الاسمية [2] وقد وردت في القرآن الكريم نصوص كثيرة ، جاءت فيها (إذا) الشرطية مضافة الى الجمل الاسمية ، نحو قوله تعالى :﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾[الإنشقاق :1] وقوله تعالى:﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[التكوير:1]،ومن هنا لجأ جمهور النحويين إلى التأويل لتستقيم الآيتين مع قواعدهم التي وضعوها ،فقالوا :(السّماءُ) فاعل لفعل محذوف تقديره : : إذا انشقت

---

(1) ينظر: نظرية النحو القرآني : 16

(2) ينظر:الكتاب ، سيبويه:232/4، ،الجنى الداني في حروف المعاني،المرادي :368، شرح ابن عقيل 71/2:

السّماء انشقت ، وإنّ (الشمس) نائب فاعل لفعل محذوف، تقديره : اذا كورت الشمس كورت[1]

وقد أجاز الاخفش الأوسط والكوفيون وابن مالك في شرح التسهيل اضافة (إذا) الى الجمل الاسمية[2] ، فعندهم أنّ (السّماءُ) مبتدأ ، والجملة الفعلية (انشقت) خبر ، وكذلك (الشمس) وجملة (كوّرت) خبر.

ومن هنا اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة لتكون((تجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجمل الفعلية كثيرا ، والى الجمل الاسمية قليلا))[3]

2. يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض استناداً إلى ماورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة ،وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات ، قوله تعالى :﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾[النساء :1] بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض[4]

وكذلك جر كلمة (المقيمين) في قوله تعالى : ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**﴾[النساء :162]

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن :146/1، شرح الكافية الشافية :2 / 449.943

(2) ينظر:التسهيل : 213/2 ، مغني اللبيب ،ابن هشام الانصاري : 237/2.

(3) نظرية النحو القرآني : 114

(4) ينظر: كتاب السبعة في القراءات : 226، نظرية النحو القرآني : 74

فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) من دون إعادة الخافض والتقدير فيه :يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمن الصلاة ،يعني الانبياء (عليهم السلام) ،وجمهور النحويين يرون أنّ الواو اعتراضية ،والمقيمين منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أعني [1]

ومثله قوله تعالى : ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[البقرة :217] فالمسجد بالجر معطوفة على الهاء في (به) بدون إعادة الخافض ،وجمهور النحويين يرون أنّ (المسجد الحرام) معطوف على سبيل الله ،والتقدير عن المسجد الحرام[2]

أمّا الآيات الأُخر التي أستشهد بها ،نحو قوله تعالى :﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾[النساء :127] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾[الحجر :20] ، فغياب الإعراب فيها جعلها غير واضحة المعالم لكي يستشهد بها على القاعدة أعلاه ،والى هذا أشار الشيخ عضيمه بقوله ((هذه الآيات محتملة وليست متعينة للعطف على الضمير المجرور ... والكثير في القرآن هو إعادة الخافض سواء كان حرفًا، كقوله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الإنعام: 64] ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ [الكهف: 5] ، أو اسمًا كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾[البقرة: 133] وقولــه تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِـــكَ﴾[الكهف: 78]

---

(1) ينظر: الكتاب :62/2، مشكل إعراب القرآن ،مكي القيسي:251/1، إملاء ما من به الرحمن ،العكبري : 202/1

(2)ينظر: مشكل اعراب القرآن:128/1 ، إملاء ما من به الرحمن : 93/1

(3)ينظر: الكشاف : 425/1

وقولـــه﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 25] ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [يونس: 29]))[1]

وبصرف النظر عن جواز القاعدة المذكورة آنفاً من عدمها نرى أنّ تطبيقها في غير القرآن الكريم لايضر إلاّ أنّ الاعتماد عليها في القرآن الكريم في توجيه المعنى يكون بحذر، فلا يمكن حمل ما جاء بها على أنه عطف على المضمر من غير اعادة الخافض ،والآية الكريمة التي تمسك بها مؤيدو هذه القاعدة ،وهي جرّ (الْأَرْحَامَ) تدخل في باب القراءات ((والقواعد تستخلص من النص اللغوي ولا تفرض عليه من الخارج))[2] والآية الكريمة في القرآن الكريم جاءت منصوبة ولا يمكن تغييرها ،فليس لنا الا أن نأخذ بها .

3. لايجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقا عند النحويين ،واقترح تعديلها إلى الجواز استناداً إلى قراءة ابن عامر في قوله تعالى :﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[الأنعام :137] ؛إذ قرأ الفعل (زَيَّنَ) بالبناء للمجهول وكلمة (قَتْلَ) بالرفع على أنّها نائب فاعل و(شُرَكَاؤُهُمْ) بالكسر على أنّه مضاف إليه[3] والشاهد هو الفصل بين المتضايفين بـ(أولادهم) التي هي مفعول به للمصدر (قتلُ)

4. منع النحويون وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب ،وعللوا ذلك بأنّ وقوعه بعد الإيجاب يتضمن الكذب المحال [4]

---

(1)دراسات لأسلوب القرآن الكريم ،محمد عبد الخالق عضيمة : ق1 ،ج527/3.

(2)الاعراب والمعنى في القرآن الكريم،الدكتور محمد أحمد خضير :141

(3)ينظر:التيسير في القراءات السبع،أبو عمرو الداني: 283 ، نظرية النحو القرآني: 78،79

(4) ينظر:المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل:554/1 ، همع الهوامع،السيوطي :251/2

وقد ذكر الدكتور أحمد مكي الانصاري أنّ الاستثناء المفرّغ قد وقع بعد الكلام المثبت في عدد من النصوص القرآنية [1] ، منها قوله تعالى :﴿ **وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ** ﴾[الأنفال:16] فـ(إلاّ) أداة حصر ،و(**مُتَحَرِّفًا**) حال ،لكنّ جمهور النحويين يَرَوْن أنّ (إلّا) أداة استثناء ،ومتحرفاً :مستثنى من ضمير المولين [2]

ومن هنا اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة ،والقول بجواز وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب [3]

5. منع النحويون وقوع (كلّ) المضافة إلى نكرة مفعولاً به[4] ، واقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل هذه القاعدة لتكون :يجوز وقوع (كل) المضافة إلى نكرة مفعولا به ؛لأنّ ذلك قد ورد كثيراً في القرآن الكريم [5] ،نحو قوله تعالى :﴿ **وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا**﴾[الأنعام:80] ،وقوله تعالى :﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾[الأنعام:101]

وهذا ما أثبته الشيخ عبد الخالق عضيمه في دراسته أسلوب القرآن الكريم ؛إذ أحصى ستة وثلاثين موضعاً،وقعت فيه (كل) المضافة إلى نكرة مفعولاً به[6] ،وزاد الدكتور أحمد مكي

---

(1)نظرية النحو القرآني :97،98

(2) ينظر: المحرر الوجيز ،ابن عطية : 510/2 شرح الكافية الشافية :709/2

(3) ينظر: نظرية النحو القرآني : 96

(4) الكتاب :116/2

(5) ينظر: نظرية النحو القرآني : 112

(6) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق1،ج362/2

الأنصاري موضعاً وهو قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[البقرة :276] فيكون هذا التركيب قد ورد في سبعة وثلاثين موضعاً [1]

ولاشكّ في أنّ الاقتصار على القرآن الكريم بشكله الذي وصل إلينا بين دفتي المصحف في تعديل القواعد النحوية أفضل من الاعتماد على القراءات القرآنية الأخرى ؛لكي لايتشتت ذهن المتعلّم لقواعد العربية ، ثم إنّ الأخذ بالقراءات القرآنية يجعل القاعدة النحوية مفتوحة ،وكذلك قد يؤدي إلى حصول تعارض وتصادم في هذه القواعد ،أي إنّ الاعتماد على القراءات لايعطي نتائج صحيحة دقيقة للقاعدة العربية لكثرتها واختلافها [2]

ولهذا يرى أحد الباحثين أنّ((أهم قضية تواجه الدارس المعاصر للنص القرآني ،فتؤثر في نتائجه وتجعلها غير مستقيمة ،خلط النص القرآني بالقراءات القرآنية سواء المشهورة منها أو الشاذة ،فضلا عن المستويات الأخرى التي مزجت في الدراسات النحوية واللغوية في الموروث العربي كلهجات العرب وكلامهم من شعر ونثر مما أدّى الى نتائج أخرت بفهم النص القرآني وتفسيره وتحليله))[3]

ويرى الدكتور محمد حسن عواد أنّ ما نادى به الباحث((بنظرية للنحو القرآني وهي في مكوناتها اختيارات كوفية فضلا عن اختيارات البصريين فهذه تسمى نظرية النحو العربي لا نظرية النحو القرآني))[4]ولو أنّه اقتصر في دراسته على بيان نقاط الاختلاف بين قواعد نحو العربية والأساليب والاستعمالات الواردة في القرآن الكريم لدخل عمله في دائرة النحو القرآني

---

(1) ينظر :نظرية النحو القرآني:113

(2) ينظر :قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ،د.محمد حسن عوّاد :151

(3) الاعجاز القرآني في اسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي البلاغي ، د.حسن منديل : 18

(4) قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ،د.محمد حسن عوّاد :153.

ثالثـاً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور أحمد جميل ظفر في كتابه النحو القرآني قواعد وشواهد :

يرى الدكتور أحمد جميل ظفر أنّ النحو القرآني شواهد قرآنيّة لمسائل النحو العربي المتفرعة مع محاولة التيسير في تحصيله، والتوسع في إطار قواعده في ضوء القراءات القرآنية ،وإنْ كانت غير متواترة . وطريقته في ذلك ذكر القاعدة النحوية ثم الاستشهاد بما يوضحها من الأمثلة القرانيّة مع الاستعانة بالقراءات القرآنية ؛ ليفضي ذلك الى أكثر من وجه للقاعدة العربية . وبذلك يكون الكتاب دراسة نحوية في ضوء الشاهد القرآني ؛رغبة من المؤلف في التأليف النحوي خدمة للقرآن الكريم وعلومه كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب .

وقد تتبع المؤلفُ القضايا النحوية في أبوابها المختلفة ،راجعاً بذلك إلى مصادرها ومظانها وترتيبها ،وقد عرضها عرضاً وصفياً موجزاً من غير تعليلٍ أو قياسٍ أو لجوءٍ إلى البحثِ الفلسفيّ النحويّ.

ومما يحسب لهذه الدراسة محاولة التوسع في استعمال القاعدة العربية باعتماد الشاهد القرآني الذي يقرّ وجود هذا الاستعمال حتى ولو لم تكن معه شواهد أخرى ؛فاعطى صلاحيّة استعمال قواعد عدّت في نظر الموروث العربي شاذة أو نادرة.

ويرى الدكتور أحمد جميل أنّ هناك قصوراً وخللاً واضحين قي تقعيد القواعد،يمكن علاجهما من خلال القرآن الكريم بدلاً من الاعتماد على النصوص الشعرية التي لايمكن الوثوق بها (1) وبهذا الصنيع لم يفصل بين النحو العربي والنحو القرآني ؛لأنّ النحو القرآني نحو عربي بامتياز ولاشكّ في ذلك.

---

(1) ينظر: النحو القرآني ،قواعد وشواهد :المقدمة (1 -2)

ويبدو أنّه من دعاة التسهيل في النحو العربي ؛لأنه يهدف من وراء هذا البحث إلى تقريب المسائل النحوية إلى أذهان طلاب العلم وترغيبهم في دراستها ، وتمكينهم من الأداء السليم لنصوص هذه اللغة وتنمية قدراتهم اللغوية والتعبيرية باستظهار هذه الشواهد القرآنية وفهمها والإفادة منها بالدرس والبحث فمادته الأولى والأخيرة و الأساسية في هذا الكتاب هو القرآن الكريم بقراءته المتواترة وغير المتواترة [1]

والكتاب في مجمله دراسة تطبيقية لقواعد النحو المألوف على شواهد من القرآن الكريم من غير أن يحاول بيان المقصود من مصطلح النحو القرآني أو تأصيل لهذا المصطلح من قريب أو بعيد ،ذلك أنّ استعمال الأمثلة القرآنية بدلا من الأمثلة الشائعة لا تدل على مفهوم النحو القرآني و لا تكون مصداقاً له ؛ إذ إنّها تمثل تطبيق النحو العربي على القرآن الكريم مع بقاء الاعتماد على الآراء النحوية التي قررها النحويون ، وإن كانت متباينة فيما بينها من حيث شهرتها وغلبتها، ولا يمكن أن تطبق قواعد لا تؤخذ من النص القرآني ويقال عنها:إنّها نحو قرآني ، ومن هنا جاءت دراسة مسائل النحو القرآني عنده في خضم دراسة قواعد نحو العربية التي لم يشأ أن يفصل بينها فما جاء متفقا مع النصوص القرآنية أثبته ومثل له وما جاء مخالفا ذكره واعتمد فيه على آراء تعود لقرّاء أو نحويين في بيانها محاولاً التخفيف من حالات الوجوب التي قيّدت القاعدة النحوية ومن هذه المسائل التي أشار إليها :

1. جواز توكيد الفعل المضارع المنفي بـ(لا) النافية بنون التوكيد [2]، ويدل عليه قوله تعالى

---

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد ،وشواهد : المقدمة (1 -2)

(2) المصدر نفسه: 16

:﴿ **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً** ﴾[الأنفال:25] ويرى أنّ من الغريب منع أكثر النحويين له وحكمهم عليه بالندرة أو القلة[1] وذكر أنّ الأصوب جوازه ،وأشار إلى أنّ من النحويين من جوزه أيضا كابن مالك وأبي حيان استشهادا بهذه الآية الكريمة [2]

2. مجيء جمع المذكر السالم صفة لغير العاقل[3]في قوله تعالى :﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[يوسف :4] ، وقوله تعالى :﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ[فصلت :11]

3. توحيد الفعل مع الفاعل المثنى والجمع ،نحو قوله تعالى :﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾[المائدة :71] وقوله تعالى :﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الانبياء :3] على لغة أكلوني البراغيث أولغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار [4]

4. لن لاتفيد التأبيد[5] بدليل قوله تعالى :﴿ **قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾**[طه /91]**

5. جواز توسط خبر ليس بينها وبين اسمها **[6]**،و لاوجه لمنعه فقد جاء في القرآن الكريم

---

(1) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات،ابن جني:1/ 277 ،همع الهوامع : 613/2

(2) ينظر:التسهيل : 210/3 ، شرح الكافية الشافية :1403/3 ، البحر المحيط :477/4 .

(3) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: 167

(4) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل :22/3 ، النحو القرآني قواعد وشواهد: 191

(5) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد:229

(6) ينظر : المصدر نفسه :232

واستدل بقراءة حمزة وحفص بنصب البر[1] في قوله تعالى :﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾[البقرة :177] وهي قراءة المصحف على أنّه خبر ليس مقدم ،والمصدر المؤول من(أنْ تولوا) في محل رفع اسم ليس .

6. ذكر أنّ بعض النحويين يرى أنّ لعل من أدوات التعليق [2] كما في قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾[الانبياء :111] وهذا رأي الكوفيين ووافقهم عليه أبو حيان الأندلسي .

جاء في تفسير البحر المحيط :((ولعل هنا معلقة أيضاً ،والكوفيون يجرون لعل مجرى هل ،فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل ،ولا أعلم أحدا ذهب الى أنّ لعل من أدوات التعليق وان كان ذلك ظاهرا فيها))[3] كقوله :﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا** ﴾[الأحزاب : 63] وقوله :﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴾**[الشورى :17]**

ومن قراءة الكتاب يظهر أن المؤلف أسرف بالاستعانة في القراءات في دراسة قواعد النحو،ومن شأن ذلك أن يكون أكثر من وجه للقاعدة خلافاً للاستعمال القرآني والقاعدة العربية ومن ذلك ما ذكره من أنّ (لم) تنصب الفعل بعدها عند بعض العرب وعلى ذلك قراءة أبي جعفر قوله تعالى :﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾[الشرح:1] بنصب (**نَشْرَحْ**) [4] وقد خرّجـــت هذه

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات : 175

(2) ينظر: النحو القرآني ،قواعد وشواهد :295

(3) تفسير البحر المحيط : 316/6

(4) ينظر: النحو القرآني ،قواعد وشواهد :43

القراءة تخريجات أخرى غير النصب بـ(لم) [1]ولو أخذنا بكل القراءات لم نعرف ما هو عمل (لم) أهو النصب أم الجزم [2]

رابعـاً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتورة هناء محمود اسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص):

يبدو أنّ فكرة بناء النحو القرآني على الأُسس المعنوية والفكرية التي أسس لها الجواري راقت الكثيرين من المؤلفين المحدثين فنجدها فكرة متبناة من قبل كثير من الباحثين ومنهم **د.هناء وكتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص**/2012)

والكتاب من البداية الى النهاية يدور على هذه الفكرة ؛ فارتأت دراسة النحو القرآني وفق منهج حديث للافادة من معطياته في دراستها للنحو القرآني برؤى مازجت بين اراء القدماء والمحدثين ،إذ حاولت تأصيل فكرة نشوء النحو القرآني عند القدماء بعد أن عرضت هذه المسألة عرضاً تأريخيّاً أثبتت عبره ،أنّ نشأة النحو القرآني لم تكن بمعزل عن نشاة النحو العربي بمفهومه العام الشمولي؛إذ إنّ العلماء العرب أدركوا أنّهم يتعاملون مع (نص متكامل) وهذه الأفكار مؤسسة لما يسمى في الوقت الحاضر علم النص القرآني أو نحو النص القرآني ،إلى أنْ انحرف منهج الدرس النحوي في القرن الرابع للهجرة فأخذ يعنى بالأقيسة والعلل والعوامل[3]

---

(1) ينظر: ظاهرة اجتماع نون التوكيد ولم في الاستعمال اللغوي،قراءة في كتب القدماءوالمحدثين أ.م.د. منذر ابراهيم الحلي ،أ.م.عباس علي اسماعيل، مجلة أهل البيت(ع) ،العدد(17) 2015م :96 ـ 97

(2) ينظر:قراءة في نظرية النحو القرآني ،الدكتور محمد حسن عواد :151

(3) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص : 59ـ 60

وتناولت الباحثة كذلك اصطلاح النحو القرآني عند المحدثين الذي ارتبطت الدعوة إليه بالدعوة إلى إصلاح منهج النحو العربي وتيسيره ، والتفكير بإعادة تشكيله بالاعتماد على أساليب القرآن الكريم .وعلى الرغم من كثرة الدعوات الى النحو القرآني ، صنفت جهود الباحثين في اتجاهين[1]:

الأول: يكشف عن النحو القرآني في النحو العربي مع الاعتماد على النحو القرآني في دعم القواعد النحوية ،والشاهد القرآني هو الشاهد الأول والأساس في ذلك .

والثاني:دراسات أسست للنحو القرآني بمفهومه القائم على أساس اعتماد المعنى ،والكشف عن اتجاهاته وخصائصه الأسلوبية ويكون((وصف اللغة وصفا جديدا قائما على أساس المعاني لا الأشكال واعتماد عناصر غير لفظية في تقرير أصول النحو ومنها المقام والقرائن والإيحاء بالمعنى ومراعاة المخاطب وأحواله))[2] وهو اتجاه سارت عليه الباحثة.

وقد توصلت هذه الباحثة إلى أنّ النحو القرآني : ((مصطلح معاصر لما عرف عند القدامى بمجموعة الأنظمة والقواعد والأحكام التي تستنبط من النص القرآني الكريم ،والقائمة على أساس من الفهم الصحيح والسليم للغة القرآن الكريم ومعانيه وأساليبه ،مع الأخذ بالقراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة ،وتوجيهها بحسب أسس النحو القرآني المعنوية والفكرية مع مراعاة المعنى،وقواعد التأليف والربط،ومايطرأ على النظم من تغيير كالحذف والذكر،والتقديم والتأخير والفصل والوصل،مع مراعاة مقتضى الحال وأحوال المخاطب والمتكلم))[3]

---

(1) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: 69ـ76

(2) المصدر نفسه :79

(3) المصدر نفسه

وانتهت الباحثة إلى أنّ النحو القرآني صورة من صور(نحو النص) باصطلاحه المعاصر،فهو لايختص بجانب دون آخر في هيأة متكاملة ذات رؤية أدبية فكرية .والكتاب في مجمله مؤطر بهذه الأفكار مؤيد بآراء قديمة وحديثة تدعم ماتذهب إليه الباحثة ،وبهذا يحدد فهم النحو القرآني عند المحدثين بأساس مهم وهو إعادة صلة علم النحو بعلم المعاني التي يرى فيه بعض الباحثين أنّه العلاج الأمثل لإعادة الحياة إلى علم النحو[1]

ومما يلحظ على هذا الكتاب مايأتي:

1. ترى هذه الدراسة أنّ النحو القرآني نشأ منذ نشأة الدراسات اللغوية والنحوية [2] ويبدو لي أنّ الأمر ليس كذلك ،بل نشأت مسائل النحو القرآني عندما نضجت قواعد النحو ،وحصل اتفاق عليها في الأقل بين أبناء المدرسة الواحدة ،وحين ظهر بعض النحويين النابهين ،مثل :الفراء والأخفش الأوسط ،ثم أخذت مسائل النحو القرآني طريقها الى القبول عند المحققين من النحويين من أمثال ابن مالك ورضي الدين وابن هشام .

2. ربطت الباحثة النحو القرآني بالقراءات القرآنية ؛ فعدّت الاستشهاد بالقراءات من النحو القرآني[3] وعندها أنّ كل كتاب نحوي استشهد بالنصوص القرآنية مثل كتاب سيبويه فهو من مؤلفات النحو القرآني [4]

3. عدّت الباحثة الاهتمام بمعاني القراءات وإعراب النصوص القرآنية مظهرين من مظاهر

---

(1) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص : 79

(2) المصدر نفسه :59

(3)المصدر نفسه: 33 ـ 34

(4) المصدر نفسه :41

النحو القرآني[1]، ورأت أيضاً أنّ دراسة بعض الموضوعات الصرفية في القرآن الكريم ،مثل المصادر والتثنية والجمع من صميم النحو القرآني[2]،وقد ذهبت الباحثة إلى أكثر من ذلك،فرأت أنّ الكتب التي تحدثت عن إعجاز القرآن من كتب النحو القرآني[3]

وفي حقيقة الأمر أنّ ((مقتضى الإنصاف يستلزم النظر إلى مواقف النحويّين بلغة علمهم وعدم إخضاع قواعدهم إلى أصول غيرهم من الصرفيّين أو المفسّرين أو البلاغيّين؛ لأنَّ شأن ذلك في مجانبة الصواب))[4]

4. ربطت النحو بالدلالة ،وعدّت ذلك الربط من قبيل النحو القرآني ،ولاشكّ في أنّ اعتماد المعنى في البحث النحوي شيء مهم ،غير أنّه لا علاقة له بالنحو القرآني ، وكذلك خاضت في بعض المسائل التي تتصل بالبلاغة والأسلوبية ،وذهبت إلى أنّ ذلك يدخل في باب النحو القرآني[5] ؛ فمفهوم النحو القرآني عند الدكتورة هناء محمود مفتوح .ومن هنا جاءت مسائل النحو القرآني في كتابها قليلة جداً ،وعرضيّة [6]

ولهذا كانت دراسة النحو العربي على نحو هذا المفهوم نوعاً من الدراسات التي تتسم بطابع الدراسات الأسلوبية والبلاغية وخلط المستويات الأخرى مع النحو القرآني كالقراءات واللهجات ،وهو أمر يقضي الى زج النحو في مسارات غير واضحة المعالم لا يرجى جني ثمار البحث منها ؛ إذ إنّ فكرة صياغة العربية الفصحى على أساس المعنــى، دعوة تتردد بين

---

(1) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: 38

(2) ينظر:المصدر نفسه: 40

(3)ينظر: المصدر نفسه :52

(4) الصنعة النحوية وأثرها في الحكم على النص القرآني،ضياء حسين الموسوي : 57

(5)ينظر: المصدر نفسه: 91 ، 94 ، 104 ـ 105 ، 129 ومابعدها

(6) ينظر: المصدر نفسه 75 ـ 76 ، 86 ـ 87 ، 114

الحين والاخر بين المحدثين عن طريق الكشف عن الروابط بين اللفظ والمعنى،وإيضاح الصلة بينهما؛ولكن بحلة جديدة تحت مظلة (النحو القرآني) .

ولابد من الاشارة إلى أنّ البحث العلمي مع تطور العلوم ، والاتجاه نحو التخصص الدقيق يأبى هذا المزج والخلط بين علمين كل له وجهته ووظيفته مهما اقتربت الأصول، فما يدل عليه التركيب النحوي شيء والبلاغة شيء آخر ؛ فالتركيب النحوي يراد منه المعنى الأصلي أو الوظيفي، يتناول وظيفة كلّ صيغة في التركيب ،ومهمتها دراسة الأبواب النحوية ووظيفة كلّ باب ،ويحدد خصائصه الوظيفية من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة وليس من اختصاصه بيان المعنى الثانوي للتركيب ، فهذا العمل من اختصاص البلاغي[1]

وعلى الرغم من الدعوات الكثيرة لإعادة النحو إلى معانيه غير أنّها بقيت حبراً على ورق وبقيت المسألة معلقة حتى يومنا هذا بين مؤيد لهذه المسألة ومعارض لها[2] ، وفي نظر كثير من الباحثين أُمنية بعيدة ، والمزج بينهما غير ميسور؛ إذ إنّ مسائل كل علم وضعت بحيث يمنع المزج بينهما[3]

ومهما يكن من أمر فان دراسة النحو العربي تحتاج إلى تيسير ،وهذا شيء متفق عليه غير أن تيسيره ليس وقفاً على دمج مباحثه مع علم المعاني، وإنّما بتيسير درسه وتنقيته من كثير من الشوائب التي تعكر صفوه، وتكوين نحو متكامل يعتمد أوّل مايعتمد على القرآن الكريم[4]

---

(1) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ،د.عبد الفتاح لاشين : 244، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : 29

(2) ينظر: تطور الدرس النحوي ، حسن عون :244ـ 245

(3) ينظر:التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : 248

(4) ينظر:سيبويه والقراءات الدكتور أحمد مكي الأنصاري : 234

المؤلفات التي عالجت مفهوم النحو القرآني ، وأفردت له مبحثاً لدراستِه

أوّلاً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية):

كان الدكتور عبد العال سالم مكرم أوّل من استعمل مصطلح النحو القرآني من الدارسين المحدثين وذلك في كتابه **(القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/1965)**؛إذ خصص فصلاً منه، لبيان مفهوم النحو القرآني وأراد به كل ما تأثّر من القواعد النحوية بالقرآن الكريم أو التي نشأت منه ،وبشكل أعمّ كلّ كلام نحوي دار في كتاب الله وفي ضوء مقاييسه وأُصوله يمكن أن يلتمس النحو القرآني فيه ويكشف عن مدى توافق القاعدة النحوية مع القرآن الكريم بقراءاته المختلفة [1]

ومهّد لمفهوم النحو القرآني وأمثلته بفصل سبقه عرّف بأهم مصادره[2]عدّ فيها كتب تفسير القرآن ولاسيّما التي تعرضت للدراسة النحويّة هي من مصادر النحو القرآني، وذكر أنّ من أشهرها الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ،وكذا كتب غريب القرآن ومنها كتاب المجاز لأبي عبيدة ، وكذلك كتب معاني القرآن الكريم ،مثل :كتاب معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن للزجاج ، ومعاني القرآن للنحاس.

ومن مصادر النحو القرآني عنده أيضاً كتب إعراب القرآن مثل: إعراب القرآن للزجاج وإعراب القرآن للنحاس،ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي،والبيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات الأنباري، ومن مصادره أيضاً كتب النحو،مثل كتاب سيبويه ،والمغني لابن

---

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 306.

(2) ينظر: المصدر السابق :215، 305.

هشام، وغيرهما.

ويشير مصطلح النحو القرآني عنده إلى تلك القواعد النحوية المستنبطة من نصوص القرآن الكريم بقراءاته المختلفة سواء أكانت هناك شواهد تسندها من كلام العرب أم لم تكن وسواء أكانت تلك القواعد تتماشى مع القواعد النحوية التي اتّفق عليها النحويون أم تتعارض معها ؛ اذ عرف النحو القرآني بقوله :((أقصد أنّ القرآن الكريم ،قامت على أساسه قواعد ،وبنيت على نهجه أصول سواء أكان معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد أم لم تكن ؟وسواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق؟ ذلك لأنّ القرآن الكريم بقراءته المختلفة أغنى قواعد النحو وزاد من قيمتها وأمدّها بأمتن القواعد،وأحسن الأساليب))[1]

ويستشف من هذا التعريف أنّ النحو القرآني عنده يشتمل على قواعد النحو العربي زائدا القواعد النحوية الخاصة التي نشأت على أساس القرآن الكريم بقراءاته المختلفة. فالنحو القرآني عنده إذن يساوي النحو في لغة القرآن الكريم بقراءاته المتعددة المتواترة والشاذة .

ومن أمثلة النحو القرآني عنده الكلام على معاني لعلّ ،والباء، وفي، وهل، وعلى، وأو والواو العاطفة ،ومن ولولا بمعنى لم، وكذلك حديثه عن الأدوات العاملة مثل: إنّ المشددة،وحمل إنْ الشرطية على(لو) في رفع الفعل بعدها في قراءة قرآنية، والنصب بلم في قراءة قرآنية ،والزيادة في بعض الأدوات ،مثل الواو ولا ،والحذف في بعض الأدوات ،مثل: الباء والفاء ،وحذف المبتدأ والفاء معاً في جواب الشرط ،وحذف أنْ المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته ،وحذف المضاف وإبقاء عمله . وليست كلّ هذه المسائل النحوية التي ذكرها تدخل في باب النحو القرآني ؛فبعضها يدخل في باب النحو القرآني، وبعضها يدخل في

---

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 306

باب نحو العربية ، أما أهم المسائل التي تدخل في باب النحو القرآني فهي :

1. تعليق الفعل درى عن العمل :التعليق عدم عمل الفعل في اللفظ دون المعنى لموانع لفظية،وقد منع جمهور النحويين التعليق بـ(لعل) ،وعندهم أنّ(لعل) ليست من أدوات التعليق ، ولا يحصل التعليق إلاّ بوجود لام الابتداء أو أداة الاستفهام أو ان أو ما أو لا النافيات بعد فعل اليقين أو الشك[1]

وقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ الكوفيين كانوا يرون أنّ من معاني (لعل) الاستفهام ،ولهذا علّق بها الفعل(تدري)[2] في نحو ،قوله تعالى:﴿ **لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾[الطلاق /1] ؛فالفعل (تدري) معلق عن العمل وجملة(لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) في موضع نصب سدت مسد مفعولي درى .

2. حذف (أنْ) المصدرية:ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ جمهور النحويين نادوا بعدم جواز حذف (أنْ) المصدرية ،وأن نحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) يحفظ ولايقاس عليه[3] ناسين أو متناسين قوله تعالى :﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾**[الروم /24]** ، ففي الآية الكريمة حذفت (أنْ) المصدرية ورفع الفعل (**يُرِيكُمُ**) ، ومن النحويين والمفسرين من يرى أنّ جملة(**يُرِيكُمُ**) في محل رفع صفة لموصوف محذوف تقديره آية يريكم فيها البرق[4]

---

(1)ينظر: كتاب سيبويه :1 /235 ،همع الهوامع :1 /556 -557

(2) ينظر:أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية :307

(3) ينظر: المصدر السابق : 314.

(4) ينظر: تفسير البيضاوي :205/4 ،شرح التسهيل : 234/1 ، همع الهوامع : 344/1

3. مجيء الواو زائدة :

ذكر د.عبد العال أنّ الكوفيين أجازوا أن تأتي الواو زائدة [1]،ومما استشهدوا به لتأكيد صحة رأيهم قوله تعالى :﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ** ﴾[الزمر /73] ، ويرى البصريون أنّ زيادة الواو غير جائزة ، وعندهم أنّ جواب إذا محذوف ، والتقدير : حتى إذا جاءوها وفتحت ابوابها فازوا ونعموا[2]

4. حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته :

يرى البصريون عدم جواز إسقاط الاسم الموصول وإبقاء صلته إلاّ في الشعر[3]،وقد بيّن الدكتور عبد العال أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته في الكلام ، وهم مصيبون في الكلام ،ودلائل إصابتهم قوله تعالى :﴿**وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ** ﴾ [العنكبوت /46] ، والتقدير: بالذي انزل إلينا والذي انزل إليكم ؛لأن الذي انزل إلينا ليس هو الذي انزل من قبلنا [4] فحذف الاسم الموصول للعلم به ولدلالة (الذي) المتقدمة عليه .

5. العطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل ذكر الخبر:

اختلف النحويون في حكم المعطوف ،إذا أقحم بين اسم إنّ وخبرها؛ فجمهور النحويين

---

(1) ينظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية :312

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب ،ابن جني:2 / 645 ـ 646 ، اعراب القرآن للنحاس : 22/4

(3) ينظر: مجمع البيان : 327/2، التسهيل :235/1 ، التحرير والتنوير،ابن عاشور : 183/20

(4) ينظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية : 315

يرون أنّه لايجوز في المعطوف إلاّ النصب ،ولم يجوزوا الرفع [1]،أي منعوا العطف على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر،وذهب الكسائي والفرّاء الى جواز العطف على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر على أساس أن اسم إنّ كان مبتدأ قبل دخول إنّ عليه ،واستدل المجوزون على صحة رأيهم ببعض النصوص الشعرية والقرآنية[2] منها ، قوله تعالى :﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾**[المائدة /69]** فعطف (الصابئون) على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر،وهو قوله تعالى:(**فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**) .

وقد وجّه سيبويه ونحويو البصرة الرفع في كلمة (الصابئون) على التقديم والتأخير فافترضوا أنّ القرآن الكريم ابتدأ بكلمة (الصابئون) بعد ما مضى الخبر[3]،أي إنّ (الصابئون) على رأي سيبويه مبتدأ ،والخبر محذوف تقديره (كذلك) ،والواو استئنافية ،وأمّا على رأي الكسائي فالواو عاطفة و(الصابئون) معطوفة على موضع اسم (إنّ).

<u>ثانياً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور الهادي الجطلاوي في كتابه قضايا اللغة في كتب التفسير :</u>

إذا كانت المؤلفات السابقة قامت على أساس النظرة الشمولية للنحو القرآني ،فقد ارتبط مفهوم النحو القرآني في كتاب(**قضايا اللغة في كتب التفسير،الدكتور الهادي الجطلاوي /1998)** بالنزعة الدفاعية التي التزمها العلماء في كتب التفسير وغيرها للرد على المطاعن

---

(1) ينظر:الانصاف في مسائل الخلاف : 176/1 ،القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية :317

(2) ينظر:معاني القرآن: 310/1ـ 311، الأصول في النحو : 240/1، همع الهوامع :239/3

(3) ينظر:الكتاب :155/2 ، المقتضب ،المبرد:111/4

التي وجهت إلى القرآن الكريم،والتشكيك بنبوة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وبرسالة الإسلام ،حتى عدّت من الأسس العامة لمناهج التفسير ؛إذ وجهت كثير من الشكوك الى بعض التراكيب القرآنية ادعى فيها المشككون أنّها خرجت عن نظام العربية،فقد ذكر أنّ تراكيب الجمل في القرآن الكريم جاءت على قسمين،منها تراكيب على وفق قواعد النحو التي اتّفق عليها النحويون ،وبعضها جاءت غير متّفقة مع هذه القواعد ،والقسم الثاني منه اصطلح على تسميته (النحو القرآني)، قال الدكتور الهادي الجطلاوي : ((لئن تقيّد القرآن في الجملة بقواعد التركيب العربي فإنه في مناسبات عديدة وبأشكال متنوّعة قد ركّب الكلام على غير ما جرت به العادة عند العرب ...ولئن لم يحفظ لنا التراث من النصوص ما طعن في النحو القراني فإنّ عناية المسلمين بالشذوذ النحوي والتركيبي تقوم دليلاً على وجود هذا الطعن أو توقّع حدوثه عجل بتناول الظاهرة والبتّ فيها ببيان أنّ ما بدا من الشذوذ عن القاعدة ليس منه وأنّ العرب قد تكلّمت به فكان القران فيه ناسجا على منوال النظم العربي))[1]

وعلى هذا ينحصر مفهوم النحو القرآني عنده بالتراكيب والاستعمالات القرآنية التي جاءت غير متفقة وقواعد النحو المألوف .

وذكر أنّ الكلام في مسائل النحو القرآني احتلت مكانة ظاهرة في المصنفات النحوية والتفسيرية ،فجاءت منها إشارات كثيرة في كتاب سيبويه ، مثل: المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد أو في الجنس ومنها الاية الكريمة ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ فاجراها سيبويه مجرى البدل [2]

---

(1) قضايا اللغة في كتب التفسير،الدكتور الهادي الجطلاوي : 125.

(2) ينظر: الكتاب :41/2

وكذلك الخروج عن القاعدة العربية في العدد والمعدود [1] ومن ذلك قولـــه تعالى:﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[الاعراف :160] ، ويجد أنّ توجيه سيبويه للشذوذ جزء من عمله في تفسير واقع اللغة العربية ومنه القرآن الكريم[2]

وأشار مؤلف الكتاب الى مصنفات عربية أخرى [3]كانت مهمتها متوجهة الى النحو القرآني لرد الشبهات عن لغة القرآن وتراكيبه النحوية ، ومنها كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ؛ فالغاية من كتابه هو الوقوف على ما بدا شاذاً في إعرابه عن النحو العربي ،مستنداً في ذلك إلى عوامل نحوية، وأخرى لهجية مبينا أنّها موافقة لنظام العربية في إعرابها وتركيبها ولايخرج عن أصولها ،وقد تمثل هذا النحو في عدّة آيات قرآنية ، منها قوله تعالى :﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[المائدة :71] وقوله تعالى :﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء :66] ، وقوله تعالى :﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه:63]

وكذلك استند أبو عبيدة إلى أقوال الفصحاء والشعراء؛ لبيان أنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين والدليل على ذلك أنّ الذين سمعوه من الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) لم يحتاجوا في فهمه إلى أنّ يسألوا عن معانيه؛لأنّهم عرب الألسن ،وأثبت من عرضه لهذه المسائل أنّ نظيره في كلام العرب موجود وجوازه على هذا معروف قد يتكلمون به ويحمل من خصائص الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني،ومن حكم على خروجها عن

---

(1) ينظر: الكتاب :39/2

(2) ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير :126

(3) ينظر: المصدر نفسه: 126-129

العربية جاهل بطرقها وانظمتها وسننها [1]وكذا مصنفات إعراب القرآن الكريم ، ومنها إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ،وفيه بيان كثير من حالات الشذوذ التي استوقفت سيبويه وأبا عبيدة،ومثل لها بشاهد ورد في اعراب القرآن ، وهو زيادة(لا) في قوله تعالى :﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[الحديد :29] ؛ إذ جعل الجاحظ زيادتها في هذا التركيب القرآني من الشذوذ الذي من الأولى أنْ لا يكون في كلام الله ،وردّ الزجاج عليه هذا منكراً لما أدلى به بقوله :((وحملُ ابن بحر زيادة "لا" على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية ،وليس من يعرف شيئا من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ،وليس كون "لا " زائدة في فحوى خطاب العرب ممّا يكون طعنا من الملحدة على كلام الله لأن كلام الله منزّل على لسانهم ، فما كان متعارفا في لسانهم لا يمكن الطّعن به على كتاب الله تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوا كبيرا))[2]

ثالثـاً ـ مفهوم النحو القرآني عند الدكتور كَاصد الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو 2003) :

إنّ الدعوة إلى (النحو القرآني) ارتبطت عند المؤلف بدعوات اصلاح النحو العربي الذي يعاني من مشكلات كثيرة ،وصعاب تستلزم تيسيره وتحبيبه لدارسيه، ومن أجل ذلك حاول المؤلف تسليط الضوء عليها، وإيجاد الحلول المناسبة لها. فهذه المشكلات جعلت من قواعد النحو عرضة للنقد ؛إذ إنّها أضحت بتشعبها وعقدها وكثرتها محل نقد على النحويين في اتخاذهم منهجاً غير واضح المعالم في تقعيد القواعد؛ذلك لأنّهم((لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ،بل اعتمدوا الشعر مع ما هو عليه

---

(1) ينظر : مجاز القرآن : أبو عبيدة :8/2.

(2) إعراب القرآن ،الزجاج :135/1

من الضرورات والوضع والغلط والتصحيف والتحريف ...))[1]

وذكر أنّ أوّل خطوة على طريق الإصلاح تكمن في معرفة أسباب هذه الصعوبات،ثم اختيار المنهج الذي يزيل عنه هذه الصعوبة التي من مظاهرها تعدّد القواعد وتشعبها، ويعزو سبب ذلك إلى الاعتماد على الشعر العربي في تقعيدها برواياته المتعددة وشواهده المتباينة المستوى :من الشهرة إلى القلة فالندرة فالشذوذ ،وهذا ما جعل القواعد النحوية تتضاعف، كما أن تصورهم لما لم يقل من الكلام وبناء قواعد عليه ،سبب آخر لكثرة هذه القواعد وتعددها بل غرابتها في أحوال كثيرة،فضلا عن أنّ جانباً منها يعود إلى لهجات في بيئات مختلفة محدودة بل قبائل معينة ،وعليه يحتاج إلى إقامة قواعد موحدة للغة العربية وفق ضوابط وتراكيب (اللغة المشتركة) (الموحدة)التي نزل بها القرآن الكريم ومثّلها بحق أحسن تمثيل وجمع قبائل العرب بلهجاتها المختلفة بلغة واحدة وهنا يتأكد ضرورة بناء النحو العربي على نحو القرآن الكريم [2]

ويظهر مفهوم النحو القرآني عنده بوصفه عماداً وسانداً لإصلاح الخلل والقصور في قواعد اللغة العربية وذلك بجعل القرآن الكريم المصدر الأول للنحو العربي والقياس عليه ،فهو يدعو إلى إعادة رسم قواعد النحو بالعودة إلى نصوص القرآن الكريم وقراءاته المختلفة بمستوياتها المتعددة :المشهورة والاحاد الشاذة ؛لترسم لنا وجوه النحو [3]

ونبه د.كاصد الزيدي إلى عدد من القواعد النحوية التي اعتمدها النحويون مع أنّها ليست مطردة الاستعمال من ذلك :

---

(1) دراسات نقدية في اللغة والنحو :86.

(2) ينظر: المصدر نفسه :87

(3)ينظر: المصدر نفسه ،والصفحة نفسها

1. استعمال "ما: لغير العاقل، ومن للعاقل في القاعدة النحوية مع أنّ "ما" ترد للعاقل أيضاً في الاستعمال النحوي القرآني ،وكذلك في الكلام[1]،وقد نص الفرّاء على ذلك،وأورد شواهد عدّة من القرآن الكريم عليه ،كقوله تعالى : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء :3] قال:((ولم يقل: من طاب))[2] ،وكذلك قوله تعالى :﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آَبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾[النساء :22]، و﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾[الليل :3] وقوله تعالى:﴿ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴾[البلد:3] ، وقال:((كل هذا جائز في العربية))[3]، لذا يلزم تعديل القاعدة العامة في ذلك .

2. منع النحويون الموازنة بصيغة (أفعل التفضيل) بين شيئين متضادين من جنس واحد ،وأجازه الأسلوب النحوي القرآني[4]ومثاله قوله تعالى :﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾[الفرقان :24] وهو ما لفت نظر الفراء ، وأشار إلى أنّ منعه خطأ من النحويين[5].

3. جواز ورود صيغة (فاعل) للدلالة على الواحد بدلاً من دلالتها على الاثنين في فعل المشاركة [6] ، نحو قوله تعالى : ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[التوبة:30]

---

(1) دراسات نقدية في اللغة والنحو:89

(2) معاني القرآن للفراء:3/ 263.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) ينظر: تفسير البحر المحيط: 174/2 ، دراسات نقدية في اللغة والنحو :90

(5) ينظر: معاني القرآن :267/2

(6) ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو: 95

إذن ما كان ظاهره مشكلاً في نظر النحويين من نحو القرآن الكريم سببه تقصير النحويين في تعاملهم مع القرآن الكريم ،واتباعهم منهجاً غير صحيح في التقعيد النحوي ،وقد قادهم ذلك إلى بناء قواعد تنقصها الدقة ، وهو أمر جعلها عرضة للنقد قديماً وحديثاً [1]

رابعاً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور المخزومي في كتابه قضايا نحوية 2003:

لقد وصف الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن مصادر دراسة نحو منهج النحويين في رسم قواعد النحو بأنّه منهج غير صحيح ؛لأنّهم اعتمدوا على مبدأ الانتقاء ،فأخذوا من بعض القبائل العربية ،وضربوا الصفح عن الأخذ من بعضها الاخر ،حتى صارت قواعدهم لاتمثل نحو العربية ،وإنّما تمثل بعض لهجاتها [2] وكذلك عاب عليهم تركهم الحديث النبوي ،وعدم الاستعانة به في وضع قواعد النحو ،ووجّه سهام النقد إلى طريقهم في التعامل مع القراءات ؛ إذ لم يكن من منهجهم الأخذ بها جميعاً [3] ،وعاب عليهم أيضاً عدم أخذهم بكل ما جاء من تراكيب في القرآن الكريم [4]

وقد ميّز الدكتور مهدي المخزومي بين نوعين من النحو ،هما :النحو المألوف ،والنحو القرآني ،وقصد بالنحو القرآني : تلك القواعد النحوية التي يمكن استنباطها من تراكيب القرآن الكريم وأساليبه ،ولكنّ النحويين لم يأخذوا بها ،وسكتوا عن ذكرها ، أو جاءوا بقواعد تخالفهـــا

---

(1) ينظر :دراسات نقدية في اللغة والنحو : 102

(2) ينظر: قضايا نحوية : 44ـ 46

(3) ينظر: المصدر نفسه :44

(4) ينظر: المصدر نفسه :46

وقد أشار إلى هذا المعنى في قوله:((ولكننا نرى أنّ للعربية نحواً يخالف القرآن في كثير من وجوه التأليف،وأنّ للعربية قواعداً لم تأخذ نصوص القرآن ،وأسلوب التأليف فيه أساساً لها))[1]

وبيّن أنّ الحالة الطبيعية توجب ألاّ يكون هناك خلاف بين هذين النحوين ؛لأنّ القرآن الكريم النص ((العربي الصحيح الذي جاءنا ممثلا للعربية وأساليبها الأصلية ،وكان ينبغي أن يكون هو نحو العربية ، ولكننا نرى أن للعربية نحواً يخالف القران في كثير من وجوه التأليف ،وأنّ للعربية قواعد لم تؤخذ نصوص القرآن وأسلوب التأليف فيه أساساً لها،وكان حقاً على النحاة ألا يكون هناك خلاف بين نحو القرآن ونحو العربية ، بل يجب أن يستند نحو العربية إلى نحو القرآن ،وأن تستمد قواعد النحاة قوتها وسلامتها من نحو القرآن وعبقرية نظمه))[2] ولكنّهم لم يفعلوا ذلك ،ومن هنا لجأوا إلى التقدير والتأويل ؛ليوفقوا بين قواعدهم التي وضعوها والأساليب القرآنية [3] كما فعلوا في توجيه إعراب (الذين) في قوله تعالى : ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ وإعراب (**كَثِيرٌ**) في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾، فالمطابقة بين الفعل والفاعل في العدد لغة بني الحارث بن كعب ، وتحدث النحويون عنها وسموها لغة (أكلوني البراغيث)[4]

وقد ذكر المخزومي أنّ من أُمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن ،وينبغي اعتمادها

---

(1) قضايا نحوية: 5

(2) المصدر نفسه :56 ـ 57

(3) ينظر: المصدر نفسه :57

(4) ينظر: الكتاب :41/2 ، شرح المفصل، ابن يعيش : 212/4

في نحو العربية[1]:

1. إلغاء ماتعارف عليه من فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها ،وإلغاء كل ما يترتب على القول باعمالها وهذا انما يستند الى ما يأتي :

أ ـ ورودها مهملة في قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه:63] ويثبته كلام العرب فيما روى الخليل بن أحمد((أنّ ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ))[2] وفي قول الشاعرة[3]:

فليتَ ابنَ جَوّابٍ من النّاس حَظّنا وأنّ لنا في النَّار بَعْدُ خلودُ

ب ـ عطف مرفوع على اسمها، وذلك في قوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة :69] ويعضدها قراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[الأحزاب:56] برفع (مَلَائِكَتَهُ)[4] وكذلك قول العرب :إنّك وزيدٌ ذاهبان ،وقول الشاعر بشر بن أبي خازم[5]:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

---

(1) ينظر:قضايا نحوية :58ـ 72

(2) الكتاب :134/2

(3) ينظر: مجالس ثعلب،لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب :65

(4) ينظر: إعراب القراءات الشواذ :العكبري : 316/2

(5) ينظر: الكتاب : 155/2ـ 156

2. العطف على ضمير الخفض من دون الإلتزام باعادة الخافض ،وتم بيانها ومناقشتها حين تحدثتُ عن كتاب (نظرية النحو القرآني)

3. استعمال المثنى بالألف في الرفع والخفض والنصب ،وهي لغة الحارث بن كعب وكنانة وخثعم وزيد[1] وجعل شاهدها قراءة من قرأ (إنْ) في قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه:63] بتشديد النون [2].

خامساً- مفهوم النحو القرآني عند الدكتور علي كاظم أسد في كتابه الموسوم (المفسّر ومستويات الاستعمال اللغوي ، 2007م):

يرى الدكتور علي كاظم أسد أنّه لما كان عمل النحويين منحصراً على ماتعارف عليه النظام اللغوي العربي لم يكن ثَمَّ قصور ولا تقصير في منهج النحويين في تقعيد القواعد من اعتمادهم الشعر أولاً شاهداً على صحة القاعدة، وإنّما كان الشاهد القرآني بمنازل أخرى بعد الشعر الجاهلي والنثر الجاهلي ؛لأنّ الاستعمال القرآني عنده استعمال معجز للغة فوق كلّ ابداع ، ولايمكن الاعتماد على شيء معجز في صياغة القوانين ، فاستعمال القرآن الكريم للغة العرب على أنّها مادة عامة والإعجاز يظهر بخصيصة هذا الاستعمال ،فالقرآن الكريم كتاب إبلاغ ، وحتى يكون هذا الإبلاغ ذا تأثير كبير لا يكون استعماله عاماً لما عهد عند العرب[3]

ولذلك أخرج كثير من المتقدمين من النحويين كثيراً من استعمالات القرآن، ولم يقيسوا عليها لأنّها تحول كبير عن الأصل على حين كانوا يريدون أن يجعلوا من معيـــــــار الخطأ

---

(1) ينظر:معاني القرآن للفرّاء:184/2، شرح المفصل :355/2،همع الهوامع : 145/1

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع،ابن خالويه : 242

(3) ينظر: المفسّر ومستويات الاستعمال اللغوي:30

والصواب معياراً سائداً للحفاظ على المدرسية والتحرز من الخطأ في التركيب واللبس[1]

وكلّ تحوّل عن الأصل أو ما عهده العرب من الاستعمال فإنّه يخرج عن حدود المعيار عندهم ؛ ويخرج عن إطار عملهم، ويختص به البلاغيون؛ولهذا كان عملهم موصولاً بعمل النحويين لقياس مقدار التحول ؛فالإبداع بشكل عام هو انحراف عن الأصل أو خروج عن المألوف ؛ فالاستعمال الإبداعي عامة والاستعمال القرآني خاصة الذي هو فوق كلّ إبداع هو انحراف عن الأصل ؛ولهذا نجد كثرة التقديرات والتأويلات عند النحويين في هذه الاستعمالات للغة؛ لإرجاعها إلى الأصل الذي انحرفت عنه ،وماعدّ من قبيل الشذوذ النحوي والتركيبي في القرآن الكريم هو ما وجده النحويون من صور التركيب التي توقفوا عن القياس عليها وحفظوها، وهذا يدلُّ على أنّ القرآن الكريم مغاير لما في كلام العرب فهو شيء، وكلام العرب شيء آخر؛ لأنّ القرآن الكريم ليس كتاب لغة، وإنّما اصطفى خلاصة مختارة ، واستعملها بإعجاز ،وليس فيه الكم الأسلوبي الذي ورثناه عن العرب ،حتى أنّ من أبواب النحو قد غاب عن القرآن الكريم[2]

والنحو القرآني عنده لايمثل نحو العربية،وإنّما هو نحو خاص هدفه التفسير إلاّ أنّه لايلغي أهمية معرفة النحو العربي، وهو مدار عمل النحويين ومقدار ما تحول عن الأصل، وهي منطقة البلاغيين ؛ليصل المفسر إلى منطقة الاعجاز وهي منطقة النحو القرآني ((ليتبحر في مناطق التحول العميقة وهنا سيدرك أنّ القرآن لم يستعمل لغة العرب أو أساليبهم إلاّ ليتحول عنها تحولا لا عهد للعرب به ،وهو الاعجاز ولذلك أدرك العرب الفصحاء أبعاد هذا التحـــول

---

(1)ينظر : المفسر واسلوب الاستعمال اللغوي : 30.

(2)ينظر : المصدر السابق : 22، 24 ،30

وأنهم لا قبل لهم به فامنوا ،وأحجموا حتى عن التفكير في الاتيان بمثله ذلك بانهم يفقهون))[1]

وتبعاً لما سبق يمكن القول: إنّ النحو القرآني : نحو خاص تستنبط قواعده من القرآن الكريم ، ووصفها يكون بحسب ظاهر النصوص القرآنية بلا زيادة أو نقصان ؛لكونه أداة مهمة من أدوات المفسر الفذ؛ لما له من أثر في تفسير القرآن الكريم وتوجيه معانيه؛ ذلك لأنّ القرآن الكريم نظام منفرد له سننه وقوانينه وثوابته ومتغيراته ليس كمثله نظام ،وهو نحو مقتصر على القرآن الكريم [2]

ويرى الدكتور علي كاظم أسد أنّ استعمال النحويين للشعر معياراً للقواعد على الرغم مما يعتريه من الضرورات التي تحكمه اعتراف منهم من طرف خفي بخصيصة القرآن الكريم وتفرده وأنّه لم ينزل على أساليب العرب [3]

ومن مسائل النحو القرآني التي أشار اليها الدكتور علي كاظم أسد التي تدل على أنّ المادة القرآنية تختلف من حيث الاستعمال أنّ كثيراً مما استعمله النحويون وأقروه لاينطبق على القرآن الكريم فالكلام عندهم[4] مثلاً :ينقسم على خبر وإنشاء ، والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، والخبر القرآني صدق كله وأساليب الإنشاء من تمنٍ وترجٍ واستفهام في الكــلام

---

(1) المفسر واسلوب الاستعمال اللغوي : 31

(2) ينظر : المصدر نفسه : 43

(3) ينظر: المصدر نفسه :65

(4) ينظر: المصدر نفسه:66

لاتوجد في القرآن الكريم ، ومصداق ذلك أنّ الله تعالى لا يتمنى في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[الأحزاب : 63] ، ولايترجى :﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[النساء :84]

وهذا يجري على القواعد التي اصطلح عليها النحويون ووجود مايعارضها في الاستعمال القرآني نحو:حذف ياء الفعل غير المجزوم[1] من قوله تعالى :﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر/4]

ويرى الدكتور علي كاظم أسد أنّ وصف القواعد النحوية القرآنية يكون على وفق ظواهر القرآن الكريم، وهو من عمل المفسر ؛لأنّه أقرب إلى النحو القرآني فهو- ومن خلال المهمة التي يقوم بها- يدرك أنّ نحو القرآن غير النحو الذي استقري من كلام الناس؛ فالنحويون مثلاً يقولون: إنّ (من) في قوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ من ذُنُوبَكُمْ﴾[الاحقاف:31] زائدة ،أمّا النحو القرآني فلا يقول بزيادتها ؛ذلك لأنّها تدلّ على التبعيض وهي لم ترد في ايات القرآن كلها إلاّ في خطاب الأمم الأخرى ،فلا يغفر لها الله الا بعض ذنوبها ، على حين خصت أمة(محمد صلى الله عليه وآله وسلم) بغفران الذنوب كلها فجاء الخطاب من دون (من) في قوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[الصف /12] تكريماً لها[2]

ويتضح من ذلك أنّ نحو القرآن هدفه التفسير ونحو النحويين هدفه الخطأ والصواب ولأنّهم جعلوا القواعد التي استقروها من كلام العرب حاكمة على لغة القرآن الكريم خـــرج كثير من الاستعمال القرآني عنها .

---

(1) ينظر : المفسر واسلوب الاستعمال اللغوي :66

(2) ينظر : المصدر نفسه :72

ومفهوم النحو القرآني عند الدكتور علي كاظم أسد ممزوج مع الدراسات اللغوية الأخرى الصوتية والصرفيّة والدلاليّة وكذلك البلاغية، وفكرة النحو القرآني عنده تدور في فلك فكرة مركزية مفادها:أنّ كلام الله ((مأخوذ من لغة العرب ومن حروفهم ولكنّه ليس من نظمهم ؛لأنّ النظم القرآني غير النظم البشري فذاك نظم يوافق صحة الأخبار ويوافق كمال التشريع ويوافق صحة العلوم التي جاء بها ويوافق كل زمان ومكان وكلّ نفس وهذا لايكون عند مخلوق واحد ولا عند أمة ولا عند جنس من الخلق مع اجتماع الاجناس المخلوقة لأنه ينتسب الى الله ولا ينتسب إلى كلام العرب ولا إلى نظمهم)) [2]

ومع جماليّة الأفكار والأراء التي قال بها الدكتور الأسد بخصوص مصطلح النحو القرآني، فإنّنا لانتّفق معه في كثير مما ذهب إليه ، فنحن نرى أنّ النحو القرآني من اختصاص أهل النحو لا أهل التفسير .أمّا مايذكره المفسرون من آراء نحوية في معرض وقوفهم على آيات الذكر الحكيم فهي مأخوذة من النحويين أنفسهم ، وقلّما نرى المفسرين يصرحون بآراء نحوية تتعارض مع ما اتفق عليه النحويون .ونرى أنّ النحو القرآني مكملٌ للنحو العربي ولايجوز الفصل بينهما ، ونرى كذلك أنّ القرآن الكريم جاء على نظم كلام العرب وأساليبهم غير أنّ النحويين اعتمدوا مبدأ الانتقاء في تقعيد قواعد النحو ، فأخذوا من بعض القبائل ، وامتنعوا من الأخذ من القبائل الأخرى ، مما جعل بعض قواعد النحو تتعارض مع بعض تراكيب القرآن واستعمالاته ، بدليل أنّ الكثرة الكاثرة من قواعد النحو تتفق مع أسلوب القرآن وتراكيبه .

ويرى الدكتور الأسد أيضاً أنّ نحو القرآن الكريم نمطٌ خاص ؛ولهذا ينبغي أنْ يكون له نحو خاص ،وكذا الشعر ينبغي أن يكون له نحوه ،وللكلام الاعتيادي نحوه [2]؛فإذا أخذنا بهذا الكلام فمن أين نأتي بالقواعد الكليّة لكلامنا [3]

---

(1) المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي:86

(2) ينظر: قراءة في نظرية النحو القرآني :140

(3) ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي:24

الفصل الثاني

المنصوبات

- المفعـــــــول به
- الحـــــــــال
- التمييـــــــــز
- المستثنـــــــى
- عطف ضمير النصب (إيّاك) متأخرا عن فعله
- خبر كان وليس واسم إنّ

الفصل الثاني

المنصـوبات

ينضوي تحت هذا المصطلح ((ما اشتمل على علم المفعولية))[1] ، وإذا كان النحويون العرب قد جعلوا النصب علامة للمفعولية ؛جعلوه أيضا جامعا بينها وبين المنصوبات الأخرى في العربية تحت باب ما يسمى في العربية بـ(الفضلات)أو المكملات أو متعلقات الفعل ، وعلى هذا يشمل باب المنصوبات المفعولات الخمسة :المفعول به، والمفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول معه،والمفعول لأجله ، والأسماء المنصوبة الأخرى التي حملت على المفعولية مثل:الحال،والتمييز ، والمستثنى ، والمنادى، والإغراء، والتحذير، والاختصاص والعمد المنصوبة التي شبهت بالفضلات كاسم إنّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها،واسم "لا" التبرئة ، وخبر "ما" الحجازية؛ فالنصب يعمها جميعا ؛ لذا عدت المنصوبات أكثر أبواب النحو العربي اتساعا[2]، أو كما وصفها الخليل:بأنها((خزانة النحو))[3]

وقد وجدتُ مسائل النحو القرآني التي تناولتها كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه تتصل ببعض الأسماء المنصوبة ،وهي المفعول به والحال والتمييز والاستثنـاء ،وكـذلك عطف ضمير النصب (إيّـاك) متأخراً عن فعله ،ومسائل أُخر تتصل بخبر كان أو أخواتها ،واسم إنّ.

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 294/1- 295 ، التعريفات ،الشريف الجرجاني: 195

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية :295/1،همع الهوامع :2/ 3 ، الخلاف النحوي في المنصوبات ،منصور صالح الوليدي :10-11 ، في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي :99

(3) كتاب العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي : 1/ 485

المفعول به

عرّف النحويون المفعول به بأنّه اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل ،نحو:ضرب زيدٌ عمراً ،وبلغتُ البلدَ [1] ، وتتعلق بالمفعول به مباحث كثيرة ،وما يهمني منه ما يدخل في باب النحو القرآني ،وهما مسألتان حرمان المفعول به من علامة النصب بسبب التعليق ، وتأخر المفعول به ودخول لام التقوية عليه .

أولاً : حرمان المفعول به من علامة النصب بسبب التعليق :

تتمتع الأفعال القلبية بنوع من المرونة في الاستعمال اللغوي ،ومن مظاهر هذه المرونة أنّها تتميّز وظيفياً بخاصية التعليق [2]

والأفعال التي تتأثر بهذه الخصيصة هي أفعال القلوب المتصرفة ، ،أي أفعال اليقين ماعدا تَعَلّمْ بمعنى اعلم ،وأفعال الشك ماعدا هَبْ [3]

والتعليق :عدم عمل الفعل في اللفظ دون المعنى لموانع لفظيّة ، وتتمثل هذه الموانع بوجود الأدوات التي حقها الصدارة في الكلام بعد فعل اليقين أو الشك [4]

وقد منع جمهور النحويين التعليق بـ(لعلّ) ،وعندهم أنّ لعل ليست من أدوات التعليق ،وأنّ التعليق يحصل بوجود لام الابتداء أو أداة الاستفهام أو إن أو ما أو لا النافيات بعد فعل اليقين أو الشك[5]

---

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب،الزمخشري :308/1، شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي : 200

(2) ينظر: الجملة الاسمية ،د.علي أبو المكارم :176،المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي ،د. عبّاس علي إسماعيل:284

(3) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 252

(4) ينظر : شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري 377ـ 380 ،شرح التصريح على التوضيح :369/1

(5) ينظر: شرح شذور الذهب :379، همع الهوامع :555/1ـ557

وممن ألمح من المفسرين إلى هذه المسألة وأجازها ابن جزي ت (741هـ) عندما وصل إلى تفسير قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[الأنبياء :109] وفي قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[الأنبياء:111] ،إذ نبّه على أنّ من جعل مفعولي درى محذوفين في الآيتين،وجعل لعل مستأنفة فيهما أخطأ في هذا الرأي، قائلاً:((وقيل يوقف على إن أدري في الموضعين ويبتدأ بما بعده وهذا خطأ لأنه يطلب ما بعده))[1] في إشارة إلى تعليق الفعل (درى) بالاستفهام في الآية الأولى وبـ(لعل) في الثانية ،وتكون جملة (لعلّ) في موضع نصب مفعولي درى.

وقد أجاز أبو حيان الأندلسي تعليق الفعل (لا تدري) بـ (لعلّ) عن العمل في معرض شرحه قوله تعالى :﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾[الطلاق :1] ،ورأى أنّ جملة الترجي (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) في موضع نصب سدت مسد مفعولي درى وذكر أنّه ينبغي عدّ (لعلّ) من المعلقات [2]

وعدّ لعلّ من أدوات التعليق رأي ينسب إلى أهل الكوفة ،وآية ذلك أنّهم كانوا يرون أنّ من معاني لعلّ الاستفهام ، قال أبو حيان الأندلسي في تفسيره قوله تعالى : :﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾

((ولعلّ هنا معلقة ،وجملة الترجي هي مصب الفعل ،والكوفيون يجرون لعلّ مجرى هل فكما يقع التعليق بـ(لعلّ) ،ولا أعلم أحداً ذهب إلى أنّ لعلّ من أدوات التعليق ، وإنْ كان ذلك ظاهراً بها))[3]

ولمّا كان أبو حيان ممن ذهب إلى جواز التعليق بـ(لعلّ) مثّل لهذه المسألة بأمثلة أخرى[4] كقوله تعالى :﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[الشورى:17]، ونحو، قوله تعـالى

---

(1) التسهيل لعلوم التنزيل :34/3

(2) ينظر:البحر المحيط :278/8

(3) المصدر نفسه: 31/6

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

﴿ وَمَايُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [عبس:3]

وقد نقل السمين الحلبي (756هـ) ما ذهب إليه أبو حيان في تفسيره الدر المصون في جعل (لعلّ) من المعلقات، إلا أنّه يرى أنّه لا تعليق بها جرياً وراء قاعدة النحويين ،فوقف عندها ولم يجزها فجعل جملة لعل منها جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها، فقال عن قوله تعالى:﴿ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ما نصه :((هذه الجملةُ مستأنفةٌ لا تعلُّقَ بما لها بما قبلَها؛ لأنَّ النحاةَ لم يَعُدُّوها في المُعلِّقات. وقد جَعَلَها الشيخ. مِمَّا يَنْبغي أَنْ يُعَدَّ فيهنَّ، وقَرَّر ذلك في قوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾))[1]

ويؤيد الدارسون المحدثون الكوفيين في هذه المسألة ،ومن هؤلاء الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور عبده الراجحي [2]

ثانياً ـ تأخر المفعول به ودخول لام التقوية عليه :

لام التقوية : لام مزيدة تلحق المفعول به، ويشترط النحويون لدخولها على المفعول به أن يكون متقدما على عامله المتعدي إلى مفعول به واحد، فيؤتى بها ؛لتقوي وصول الفعل إلى مفعوله الذي ضعف لتأخره، نحو قوله تعالى :﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[يوسف :43]، أو ما كان فرعاً في العمل ،كصيغة المبالغة، نحو قوله تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[البروج:16] واسم الفاعل، نحو: أخوك قارئٌ للقرآن[3]

وتسمى لام الإضافة ،جاء في المقتضب ((وهذه اللام تدل على المفعول، فلا تغيّر معناه ،لأنّها لام إضافة))[4]

وذكر العكبري أنّ اللام في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾، هي لام مقوية

---

(1) الدر المصون في علم الكتاب المكنون،السمين الحلبي :353/10

(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 307 ،في التطبيق النحوي والصرفي ،عبده الراجحي : 209

(3) ينظر: الجنى الداني :105ـ 106

(4) المقتضب: 36/2

لوصول الفعل إلى مفعوله بشرط أن يتقدم المفعول على الفاعل ، فلو تأخر لم يحسن ذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه لضعفه قد تقوى به فتقول :زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو[1]،ومعنى ذلك أنّ الأحسن عدم إدخال اللام في حال تأخر المفعول به [2]

وزيادة اللام فيما تقدم تكون مقيسة عند النحويين ومطردة وماعدا ذلك عدّه بعض النحويين غير مطرد[3]

وفي القرآن الكريم دخلت(اللام) على المفعول به المتأخر ،وكان ذلك في عدة مواضع منها، **قوله تعالى:**﴿**قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ**﴾[النمل: 72] ، وقد جعل بعض المفسرين والمعربين هذه الآية شاهداً على جواز مجيء لام التقوية مع المعمول المتأخر، وقيست عليها آيات أُخر[4] ، كقوله تعالى :﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[النساء :26]

ومن وجوه القول فيها ما نقله الطوسي (ت460هـ) في التبيان عن الرماني من أنّ هذه لام الإضافة ،وتقدر على المصدر بحسب مذهب سيبويه وأصحابه، والتقدير: إرادة للبيان لكم، نحو قوله تعالى : (**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**)(**عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ**) وأورد شاهدا شعريا من كلام العرب يؤيد مسألته ،نحو قول كثير:

أُريدُ لأنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأنّمَا تَمَثّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ[5]

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:733/2

(2) ينظر: المقتضب : 36/2

(3) ينظر: شرح التسهيل : 144/3، الجنى الداني : 105

(4) ينظر : الكشف والبيان ،الثعلبي :91/3، المحرر الوجيز :53/3

(5) ديوان كثير عزة: 523

وتأويلها :أي إرادتي لهذا [1]

وأشار الطبرسي إلى أنّ اللام في قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُون) دخلت لتبيين المعنى (إن كنتم تعبرون)، ثم بيّن باللام ،فقال: للرؤيا، وزاد الطبرسي أن هذه اللام جاءت في القرآن الكريم مزيدة في المفعول به إذا تقدم على الفعل نحو: عبرت الرؤيا و للرؤيا عبرت ،ونظيره في قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[الأعراف :154]، وقد جاءت أيضا في المفعول به المتأخر [2] ، نحو قوله تعالى(رَدِفَ لَكُمْ)

ويبدو أنّ الفعل ردف هو مشكل في تعديته بـ(اللام) ؛إذ إنّه في الأصل متعد من غير حرف ،ولا يتعدى بحرف إلاّ للاضطرار، ولهذا يكون توجيه الزمخشري لها على زيادتها قد تكون((للتأكيد كالباء في قوله تعالى:﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[البقرة : 195] أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو : دنا لكم وأزف لكم ، ومعناه : وتبعكم ولحقكم))[3]، وأورد الزمخشري بيتاً شعرياً يتضح من خلاله أنّ الفعل (رَدِفَ) يأتي متعديا بحرف نحو، قول الشاعر :

فَلَمّا رَدِفْنـا مِنْ عُمَيرٍ وَصَحْبِهِ تَوَلّوْا سِرَاعاً وَالمَنِيّةُ تُعْنِقُ

فإذا نُظر إلى أصل الفعل (رَدِفَ) فأصله التعدي ، ومعناه: تبع ولحق،ودخول اللام مزيدة في معمول الفعل لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في :(ولا تلقوا بأيديكم) ويحتمل أنّه عدّي باللام مع أنّه صالح للتعدية بنفسه لتضمينه معنى فعل لازم كـ(أزف وقرب) ؛لقربه من المعنى فيهما،وما كان قريباً من الشيء ضمن معناه [4] ، ويستشف من ذلك أنّ الفعل (رَدِفَ) من الأفعال التي تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف .

ومن تعدية الفعل المتعدي باللام قوله تعالى:﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾[ال عمران:73] ؛ إذ جوّز البغوي(ت 516هـ) مجيء اللام صلة زائدة في هذه التراكيب،على

---

(1)ينظر: التبيان في تفسير القرآن أبو جعفر محمد الطوسي: 173/3

(2)ينظر: مجمع البيان :349/5 ـ 350

(3) الكشاف:470/4

(4) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

نحو زيادتها في قوله تعالى : (رَدِفَ لَكُم) [النمل : 72] ، والمراد ردفكم[1]

وذكر ابن الجوزي عدّة توجيهات للعلماء فيها ،منها أنّ دخول اللام فيها على جهة التوكيد ،كقوله تعالى :(**عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ**) ، ونظيره من الشعر:[2]

قول الشاعر :

ما كنتُ أخدعُ للخليل بخلَّة حتى يكون ليَ الخليلُ خَدوعا

أراد : ما كنت أخدع الخليل .

وقول عبد الله بن همام السلولي[3]:

يَذُمّونَ للدُّنْيَا وَهُمْ يَحْلِبُونَهَا أفَاويقَ حَتَّى ما يَدِرُّ لَهَا ثُعْل

وعندما وصل الرازي إلى تفسير قوله تعالى:﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾[الانبياء:104] وصف اللام في (ردف لكم) زائدة ، فقال:((واللام في للكتاب زائدة كما في قوله ردف لكم ، وإذا قلنا : المراد بالسجل الطومار فالمصدر وهو الطي مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف والتقدير كطي الطاوي السجل،وهذا الأخير هو قول الأكثرين))[4]

أمّا أبو حيان فقد رأى أنّ الأجود أن لا تكون : اللام ، زائدة في نحو، قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ** ﴾[ال عمران :73]،فهو لم يمنعه،إنما قال :إنّ ((الأجود أن لا تكون : اللام زائدة بل ضمّن ، آمن معنى : أقرّ واعترف ، فعدى باللام))[5] وفيه دلالة على جواز هذا التركيب ،وقد جعل من زيادتها في معمول صيغة المبالغة في قوله تعالى:﴿سمّاعون لقوم ﴾[المائدة :41]؛لتقوية التعدية[5]، كقوله تعالى :﴿فعّال لما يريد﴾[هود: 107]

---

(1) ينظر: تفسير البغوي: 216

(2)ينظر:زاد المسير،ابن الجوزي: 407/1

(3) شعر عبد الله بن همام السلولي: 92

(4) تفسير الرازي: 228/22

(5) البحر المحيط:518/2

(5) ينظر: المصدر نفسه :499/3

وكذلك اللام في (لله) في قوله تعالى:﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[الحديد:1] قال:((إما أن تكون بمنزلة اللام في : نصحت لزيد ، يقال : سبح الله ، كما يقال؛ نصحت زيداً ، فجيء باللام لتقوية وصول الفعل إلى المفعول؛ وإما أن تكون لام التعليل أي أحدث التسبيح لأجل الله ، أي لوجهه خالصاً))[1]

ومن النصوص القرآنية التي اقترن فيها المفعول به باللام مع أنّه جاء متأخراً عن عامله قوله تعالى :﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[الحج :13]

وعدّت اللام في (لمن) عند بعض العلماء لام الابتداء، وعند بعضهم لام القسم وبعضهم الآخر جعل اللام زائدة، مجازها: يدعو من ضره أقرب،وكذلك قرأها ابن مسعود [2]

وردّ ابن هشام على من جعلها زائدة بأنّ تخريجها على هذا الوجه في غاية الشذوذ على الرغم من قبوله من بعض المفسرين و المعربين الذين قاسوه على قوله تعالى:(ردف لكم)[3]

ومن المعربين المحدثين من يرى أنّ ((الوجه المقبول، الذي يتسق و قواعد النحو، أن تكون هذه اللام زائدة، دخلت على المفعول به (يدعو)، ولاسيما أن عبد الله قرأ هذه الآية بغير لام الابتداء، أي (يدعو من ضره) وقد اختار هذا الوجه الجلال السيوطي))[4]

وعلى أيّ حال إنّ حمل آيات أخر على قوله تعالى :(ردف لكم) ، والقياس عليها والاستشهاد بالشعر يرد على قول ابن عصفور إنّ اللام ((لا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلاّ في ضرورة شعر، نحو، قوله:

ولما أن تواقَفْنا قليلاً أنَخْنا للكَلاكِلِ فارتمَيْنا

---

(1) البحر المحيط: 216/8.

(2) ينظر:الكشف والبيان:10/7مجمع البيان : 107/7 ـ 108،تفسير البيضاوي: 66/4، التسهيل لعلوم التنزيل :92/2

(3)ينظر: مغني اللبيب :250/1

(4) الجدول في إعراب القرآن ،محمود صافي :78/17

أي أنخنا الكلاكلَ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى: (قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم)[النمل: 72] أي رَدِفَكم))[1]

ومما يؤيد جوازها عند الدكتور عباس حسن ما((جاء في مجلة المجمع اللغوي بدمشق "جـ4 ص182" بقلم الأب أنستاس الكرملي، العضو السابق بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والعراق، وغيرهما، ما نصه: "زعموا أنه لا يقال: يمكن لأحدكم ... "، وعندي أنه يجوز. والنحاة تسمي هذه اللام: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، وهي كثيرة الورود في كلامهم، وإن أنكرها المرحوم "إبراهيم اليازجي))[2]

الحـــــــــــــال

عبّر النحويون عن الحال بأنّه ((وصف هيأة الفاعل ،أو المفعول به ،ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة ،قد تم عليها الكلام ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ،والعامل في الحال على ضربين :متصرف وغير متصرف))[3] ، وهذا التعريف يبيّن صورة الحال و شروط مجيئه في الكلام عند النحويين ،ويمكن دراسة مسائل النحو القرآني في باب الحال على الشكل الآتي :

أولاً ـ مجيء الحال معرفة :

اشترط جمهور النحويين أن يكون الحال نكرة ، وما ورد منها معرفة في كلام العرب يحكم بشذوذه ويأوّل بنكرة ، كقول لبيد بن ربيعة:

فأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[4]

---

(1) شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور :334/3

(2) النحو الوافي،الدكتور عباس حسن :476/2

(3) اللمع في العربية،ابن جني : 52 ،وينظر: أسرار العربية،أبو البركات الانباري :193، شرح الرضي على الكافية: 7/2.

(4) ديوان لبيد بن ربيعة : 162

ونحو مررتُ به وحدَه ،وطلبتُهُ جهدَكَ ، وغير ذلك مما ورد في كلام العرب ، وإنْ وقعت هذه الحال معارف في اللفظ فإنّها نكرة في المعنى عند النحويين، ومعناها أرسلها معتركة وطلبتُهُ مجتهداً ومررت به منفرداً وفي كلام النحويين هذا نظر؛ ذلك أنّ المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها إلا على الحال ،وتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة منصوبة على الحال[1]

ولهذا نجد أنّ هناك من جوّزها ؛ فقد جوز يونس و البغداديون تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا " جاء زيد الراكب "،أمّا الكوفيون فمجيء الحال عندهم معرفة مقيد بتضمنها معنى الشرط و إلاّ فلا يصح تعريفها، نحو " زيد الراكب أحسن منه الماشي " والتقدير عندهم : زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مشى[2]

وفي القرآن الكريم ما يؤيد مجيء الحال معرفة، فقد وردت أحوال معرفة بـ(أل) وبالإضافة ،وثبت ذلك في قراءة الحسن وغيره لقوله سبحانه وتعالى :﴿ **يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا** الأذلَّ ﴾[المنافقون:8] لنخرجَنَّ بالنون، ونصب الأعز و الأذل، فالأعز مفعول به و الأذل حال[3]

وقد أشار الزمخشري في الكشاف إلى قراءة الحسن والى قراءة أخرى تؤكد مجيء الحال معرفة بقوله:((وقرىء : (ليخرجنّ الأعز منها الأذل) بفتح الياء . وليخرجنّ ، على البناء للمفعول . قرأ الحسن وابن أبي عبلة : لنخرجنّ ، بالنون ونسب الأعز والأذل . ومعناه : خروج الأذل . أو إخراج الأذل))[4]

وهذه القراءة على الرغم من كونها قراءة شاذة في نظر العلماء ، ومخالفة لقراءة المصحف كثيراً ما يشيرون إليها في سياق تفسير هذه الآية الكريمة :

---

(1) ينظر :الكتاب : 372/1ـ 374، شرح التسهيل :326/2 ، البسيط في شرح الكافية :524/1

(2) ينظر: ارتشاف الضرب :4/1562، شرح ابن عقيل : 212/2ـ 213 .

(3) ينظر :شرح التسهيل : 2/ 326، همع الهوامع :230/2، دراسات لأسلوب القرآن :ق10،3/104 ، الخلاف النحوي في المنصوبات :125

(4) تفسير الكشاف :128/6

قال ابن عطية في المحرر الوجيز:((قال أبو حاتم : وقرئ (لنَخرُجن) بنون الجماعة مفتوحة ، وضم الراء ، (الأعزَّ) نصباً منها ،(الأذلَّ) أيضاً نصباً على الحال ، وذكرها أبو عمر الداني عن الحسن ،ورويت هذه القراءة :(لنُخرِجن) بضم النون وكسر الراء، وقرأ قوم فيما حكى الفراء والكسائي ، وذكرها المهدوي : (ليَخرُجن الأعز منها الأذلَّ) بفتح الياء وضم الراء . ونصب (الأذلَّ) على الحال بمعنى : إن نحن الذين كنا أعزة سنخرج أذلاء ، وجاءت هذه الحال معرفة ، وفيها شذوذ ، وحكى سيبويه : أدخلوا الأول فالأول))[1]

وفي مشكل إعراب القرآن عدّ القيسي ورود الحال معرفة نادرا لا يقاس عليه ،ووجه الكلام هو قراءة المصحف في قوله تعالى:(ليُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ) ؛ لأن الفعل في الآية الكريمة متعد إلى مفعول؛ لأنّه من أخرج ،وذكر أنّ يونس أجاز مجيء الحال من المعرفة، نحو :مررت به المسكينَ، فنصب (المسكين)عنده على الحال [2]

ومن أمثلة ورود الحال معرفة بـ(الإضافة) في القرآن الكريم جاءت في قوله تعالى :﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[طه:131] فـ(كلمة) (زهرة) جاءت مضافة إلى (الحياة) وهي منصوبة على الحال ، وجوّز بعض العلماء نصب زهرة على الحال حتى مع مجيئها معرفة بالإضافة[3] وتجويز النصب فيها على الحال هو مذهب الفراء أيضاً [4]

ورجّح القرطبي كونها حالاً، فرأى أنّ نصب كلمة(زهرة) في الآية الكريمة ((على الحال ... ويجـــوز أن ينتصـــب على المصدر مثل(صُنْـــعَ اللَّهِ) [النمل : 88] و (وَعْدَ اللَّهِ) [الروم : 6] وفيه نظر والأحسن أن ينتصب على الحال))[5]

---

(1) المحرر الوجيز :315/5.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن :2/ 274 ـ 275

(3) ينظر: المحرر الوجيز :71/4 ، ينظر : مشكل إعراب القرآن :2/ 29

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء :196/2

(5) تفسير القرطبي: 14/ 162

وهناك شاهد آخر على ورود الحال في القرآن الكريم معرفة فضلاً عن الاسم الذي بعده ، ويتجلى ذلك في قوله تعالى :﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا**﴾ [الأنعام :109] ، (فجهد) في الآية الكريمة منصوب على الحال ، وللعلماء فيها أراء:

قال العكبري : ((جهد إيمانهم فيه وجهان أحدهما أنّه حال وهو هنا معرفة والتقدير وأقسموا بالله يجهلون جهد إيمانهم فالحال في الحقيقة مجتهدين ثم أقيم الفعل المضارع مقامه ثم أقيم المصدر مقام الفعل لدلالته عليه والثاني أنه مصدر يعمل فيه أقسموا وهو من معناه لا من لفظه))[1]

وفي البحر المحيط:((انتصب (جهد) على المصدر المنصوب بـ(أقسموا)، أي: أقسموا جهد إقساماتهم و(الأيمان) بمعنى الإقسامات كما تقول : ضربته أشد الضربات))[2]، ورأى غيره أنّه((مصدر في موضع الحال من الضمير في (أقسموا) أي مجتهدين في أيمانهم))[3]

وقال البيضاوي: ((جهد الأيمان أغلظها، وهو في الأصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير وأقسموا بالله يجهدون جهد أيمانهم ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ولذلك ساغ كونها معرفة أو على المصدر لأنه بمعنى أقسموا))[4]

وعند النسفي :((نصب على المصدر أي إقساماً بليغاً أو على الحال أي جاهدين في أيمانهم))[5]

ووقع الحال معرفة في كلمة (وحده) في قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ**﴾ [الزمر :45]، فـ(وحده) منصوب على الحال وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ،وقد ذكر ذلك القرطبي في تفسيره ،ونسب هذا الرأي إلى يونس[6]

---

(1) التبيان في إعراب القرآن :219/1

(2) البحر المحيط: 203/4

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) تفسير البيضاوي:131/2.

(5) تفسير النسفي:529/7.

(6) ينظر: تفسير القرطبي : 289/18

وعلى أيّ حال إنّ مجيء الحال معرفة وارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب ،ولكن ما جاء من الحال معرفة قليل ،ويكاد يكون قليلاً،أمّا ما جاء منه نكرة فهو أكثر كلام العرب، ولا يحصى إطلاقاً؛ فالغالب في الحال أن تكون نكرة ، وقد تكون معرفة في بعض المواضع التي ذكرها الكوفيون، بشرط متضمنة معنى الشرط، ،وأمّا قول البغداديين ويونس وإطلاقهم التعريف مطلقا فقول فيه بعد ،ولاسيما إذا نظرنا إلى أكثر كلام العرب [1]

ثانياً: مجيء الحال جامدة:

اشترط أكثر النحويين في الحال أن تكون مشتقة وإن جاءت جامدة تكلفوا في تأويلها[2] إلاّ أنّ هذا الشرط في اشتقاق الحال رد من بعض النحويين،ومنهم ابن الحاجب، فالحال عنده ((كل ما دل على هيأة، صح أن يقع حالا، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً))[3]

فالحال متحققٌ سواء أكان شرط النحويين متحققا أم لم يكن؛((لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق)) [4] ، ورأيه رأي سديد ،إذ تؤيده شواهد في القرآن الكريم جاءت الحال فيها جامدة وهي في غير حاجة إلى تأويلها بمشتق ؛ لأنّها مؤدية لمعنى الحال فيها، ومن التكلف أن تؤول بمشتق ،من ذلك قوله تعالى :﴿هذه **نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً**﴾ [الأعراف :73] فقوله تعالى :(آية) نصبت على الحال ، والعامل فيها ما دلّ عليه اسم الإشارة من معنى الفعل ، كأنه قيل : أشير إليها آية[5]

ومن ورود الحـــــال جامدة غير مشتقة قوله تعالى : ﴿**فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ** ﴾[النساء:71]

---

(1) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات :126

(2) ينظر: البسيط في شرح الرضي على الكافية :2/ 532

(3) شرح الرضي على الكافية: 32/2.

(4) المصدر نفسه .

(5) ينظر: الكشف والبيان : 251/4 ، الكشاف : 462/2 ، البحر المحيط : 331/4.

فـ (ثبات) حال من الضمير في انفروا [1]

وفي قوله تعالى:﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف :142] كلمة أربعين ((نصب على الحال أي تم بالغاً العدد))[2]

وفي قوله تعالى : ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[الاعراف :74] جاءت الحال (بيوتا) لفظا غير مشتق وانتصب على الحال ،جاء في تفسير الرازي: ((فإن قالوا : علام انتصب بيوتاً؟ قلنا : على الحال كما يقال : خط هذا الثوب قميصاً وأبر هذه القصبة قلما ، وهي من الحال المقدرة ، لأن الجبل لا يكون بيتاً في حال النحت ، ولا الثوب والقصبة قميصاً ، وقلما في حال الخياطة والبري))[3]

ثالثـــاً ـ مجيء الحال غير فضلة :

الحال فضلة ، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها، وإنّما يستغنى عنها في الكلام لأنها تأتي بعد كلام تام ،إلاّ أنّه قد يطرأ عارض يمنع الاستغناء عنها ؛لأنّه لا يتم الكلام من دونها،وهذا لا يخرجها عن كونها فضلة[4]

وقد جاءت الحال غير مستغنًى عنها في القرآن الكريم ، ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾[آل عمران :191] ، فـ(باطلاً) حال غير فضلة ،وقد استحسن أبو حيان هذا الوجه من الإعراب، فقال: ((الأحسن من أعاريبه انتصابه على الحال من هذا ، وهي حال لا يستغنى عنها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان:38] لا يجوز في هذه الحال أن تحذف لئلا يكون المعنى على النفي ، وهو لا يجوز))[5] ، وكـــذا القول في الآية الكريمة :﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الاسراء :37] إذ انتصبـــــت (مَرَحـــاً) على الحال ؛وهي غير فضلـــــة؛لأن المعنى متوقف

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن : 1/ 240 ، التبيان في إعراب القرآن : 186/1

(2)تفسير الرازي : 136/14،ينظر: التبيان في إعراب القرآن :284/1،ينظر:تفسير النسفي : 601/1

(3) تفسير الرازي :171/1 ، وينظر:تفسير البيضاوي :21/3.

(4) ينظر:التسهيل 353/2، ينظر: التذييل والتكميل :7/9

(5) البحر المحيط :147/3

على ذكرها[1]

ويدخل في هذا الباب لفظ (شيخاً) في الآية الكريمة : ﴿أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[هود :72] ؛ إذ يرى القيسي في مشكله: أنّ انتصاب الحال في مثل هذا التركيب تنصب فائدته بالحال ،فانتصاب (شيخاً) على الحال من المشار إليه لا تجوز إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال فتكون فائدة الإخبار متمثلة في الحال، وهذه الفائدة تتعين في الحال لا في صاحب الحال ، ولهذا لا يمكن الاستغناء عن ذكرها؛إذ بها تتم الفائدة ،أما إذا كان صاحب الحال غير معرّف فبهذه الحال تكون الفائدة متوجهة عليه لا على الحال ،ويمكن الاستغناء عنه[2]

والى هذا الرأي ذهب أبو حيان، فرأى أنّ انتصاب ((شيخاً على الحال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين ، ولا يستغنى عن هذه الحال إذا كان الخبر معروفاً عند المخاطب ، لأنّ الفائدة إنما تقع بهذه الحال أما إذا كان مجهولاً عنده فأردت أن تفيد المخاطب ما كان يجهله ، فتجيء الحال على بابها مستغنى عنها))[3]

وكذلك (حاججتم) في قوله تعالى :﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران :66]،فهي((جملة حالية . كقولك : ها أنت ذا قائماً ، وهي من الأحوال التي ليست يستغنى عنها ، كقوله : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)[البقرة:85] على أحسن الوجوه في إعرابه)) [4]

ومثلها الجملة الحالية :"لا نؤمن " في قوله تعالى :﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾[المائدة :84] ؛إذ هي في موضع الحال ، وهي المقصودة وفي ذكرها فائدة الكلام ، وذلك كما تقول : جاءَ زيدٌ راكباً جواباً لمن قال: هل جاءَ زيدٌ ماشياً أو راكباً

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 34/6

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن :405/1

(3)البحر المحيط:244/5

(4) المصدر نفسه:510/2

إذ عند إزالتها لا يكون فائدة للكلام من دونها[1]

رابعـاً. مجيء الحال من المضاف إليه :

مسألة مجيء الحال من المضاف إليه محط اختلاف بين النحويين بين مجوز لها على ضعف كابن الشجري[2] (ت542هـ)، ومَن منع وقوعها من المضاف إليه ، ومن هؤلاء النحاة ابن الأنباري (ت : 577هـ) ، ومنعها أيضا أبو حيّان (ت : 745هـ)[3] ،ومن النحويين من جوّزه مطلقاً[4]

وعلى الرغم من ذلك تعدّ من الموضوعات الأقل تداولا عند النحويين والسرّ في هذا الاختلاف هو أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فمن جوّز أن يكون العامل في الحال وصاحبها واحدا أو مختلفا أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا[5]

ومن النحويين من شرط مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون العامل في الحال هو العامل نفسه في صاحبها ،وترتب على ذلك عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه إلاّ بشروط[6] وذلك إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل وهنا يتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليـه ، كقولـه تعالى:﴿**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾[يونس:4]،وكذلك

---

(1) ينظر: الكشاف :282/2،التبيان في إعراب القرآن:224/1، وتفسير البيضاوي :140/2، تفسير النسفي:469/1

(2) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي : 165/3

(3) ينظر:البيان في إعراب غريب القرآن،الأنباري:125/1، حاشية الجوري على الفرائد الجديدة،الملا مهدي الجوري:132،استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم ،عبد الرسول عبد الحسين :54

(4) ينظر: همع الهوامع : 305/2

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 226/2، حاشية الصبان على شرح الاشموني:265/2 .

(6) ينظر:شرح التسهيل : 342/2، ،ارتشاف الضرب:1580/3، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، محمد عبد العزيز النجار: 512/1

يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فيصير المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فيصبح العامل في المضاف هو العامل في الحال أيضاً ،فمثال ما هو جزء من المضاف إليه، قوله تعالى :﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا**﴾[الحجر:47] فنصب (إِخْوَانًا) على الحال من الضمير في صدورهم ،والذي يسوغه مجيء المضاف جزءا من المضاف إليه،ومثال ما هو مثل جزء المضاف ، قوله تعالى:﴿ **اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾[النحل:123] فـ(حَنِيفًا) **حال من المضاف إليه** (إِبْرَاهِيمَ) بكونه مثل جزء المضاف ؛إذ يمكن الاستغناء عن المضاف فيمكن جعل المضاف إليه صاحب حال ،فيقال :(اتبع إبراهيم حنيفاً) ، وجوّز أبوعلي الفارسي ذلك بلا شروط [1]

وماعدّ قليلا ونادرا عند النحويين[2] جاء في القرآن الكريم وفي مواضع كثيرة يتضح فيها مجيء الحال من المضاف إليه ،ومن ذلك ،قوله تعالى:﴿قَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[البقرة: 135] ، فنصب(حنيفا) على الحال من المضاف إليه إبراهيم ، كقولك : رأيتُ وجه هندٍ قائمةً ، وقد صرّح به الزمخشري والنسفي والبيضاوي في كتبهم(3)

وقد رفض مكي بن أبي طالب أن يكون (حنيفاً) حالاً من المضاف إليه في قوله تعالى:﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾،وذهب إلى أنّه حال من المضمر المرفوع في اتبع [4]

واعترض عليه ابن عطية في المحرر، ورأى أنّ (حنيفاً) يجوز أن يكون حالا من المضاف إليه ،((والعامل فيه الفعلية التي في قوله (ملة إبراهيم) ، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير المرفوع في (اتبع) قال مكي : ولا يكون حالاً من إبراهيم ، لأنه مضاف إليه

---

(1)ينظر: شرح التسهيل : 324/2 شرح ابن عقيل : 4/ 227 . 228

(2)ينظر: خزانة الأدب :164/3

(3)ينظر: الكشاف :334/1، تفسير البيضاوي :99/2 ، تفسير النسفي :133/1

(4)ينظر: مشكل إعراب القرآن :1/ 458. 459

وليس كما قال لأن الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال ، كقولك :مررت بزيد قائماً))[1] ، وناقش أبو حيان ما قاله ابن عطية في تفسيره البحر المحيط فذكر أنّ ((ما حكي عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافاً إليه،فليس على إطلاق هذا التعليل لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب ، جازت الحال منه نحو : يعجبني قيام زيد مسرعاً ، وشرب السويق ملتوتاً وقال بعض النحاة : ويجوز أيضاً ذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ...أو كالجزء منه))[2]

وقد منع أبو حيان أن يكون (حنيفاً) حالاً من إبرهيم فـ(حنيفا) عنده حال من الملة أو على إضمار فعل تقديره نتبع حنيفا؛ لأنّ ذلك يستلزم منه أن يكون العامل في ذي الحال هو العامل في الحال نفسه ؛لأنّ هذا غير جائز ؛ يزداد على ذلك أنّ القول (حنيفاً) حال من (إبراهيم) يتطلب أن تكون الحال عندهم لازمة ؛لأنّ إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية[3] ولهذا يقول أبو حيان: إنّ ((الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة ، فنحن لا نجيزه ، سواء كان جزءاً مما أضيف إليه ، أو كالجزء ، أو غير ذلك))[4]

وذكر الفخر الرازي أنّ في نصب كلمة (حنيفاً) قولان: (أحدهما) قول الزجاج على نصبه على الحال من المضاف إليه (إبراهيم) ،كقولك: رأيتُ وجه هند قائمةً، والآخر: أنّه منصوب على القطع ،وهذا الرأي قال به نحويو الكوفة [5] وجوّز البيضاوي إعراب (حنيفاً) على الحال من المتبع أو من الملة أو إبراهيم (6)

---

(1) المحرر الوجيز :431/3

(2) البحر المحيط :529/5

(3) ينظر:المصدر نفسه:530/5

(4) البحر المحيط : 578/1

(5) ينظر:تفسير الرازي : 90/4

(6) تفسير البيضاوي: 108/1

ويدخل في هذا الباب كلمة(إخواناً) في الآية الكريمة ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مّنْ غِلّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر :47] ؛إذ جاءت الحال (إخواناً) من المضاف إليه وهو الضمير في(صدورهم) [1]

ومثلـه، قوله تعالى: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**﴾**[الحجرات :12]**، ففي تفسير الكشاف ذكر الزمخشري أنّ (مَيْتًا) منصوب على الحال من اللحم، أو من الأخ[2] وكذا في التبيان للعكبري [3]

وقد عدّ أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه في هذه الآية المباركة ضعيفاً فقال :((انتصب ميتاً على الحال من لحم ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب عن الأخ ، وهو ضعيف ، لأن المجرور بالإضافة لا يجيء الحال منه إلا إذا كان له موضع من الإعراب ، نحو : أعجبني ركوب الفرس مسرجاً ، وقيام زيد مسرعاً . فالفرس في موضع نصب ، وزيد في موضع رفع وقد أجاز بعض أصحابنا أنه إذا كان الأول جزءا أو كالجزء ، جاز انتصاب الحال من الثاني)) [4]

يتضح مما سبق أن إشكالية هذه المسألة تدور في العامل في الحال، والاختلاف فيه كان نتيجة منع مجيء الحال من المضاف إليه ؛ذلك أنّ العامل في صاحب الحال عندهم لا يصلح للعمل في الحال، ولهذا نجدهم يلجأون إلى تقدير فعل مضمر أو يجعلونه حالاً من المضاف أو يضعون قيوداً لمجيئه من المضاف إليه .

ويبدو أنّ استنطاق النص القرآني كفيل بعدم اشتراط عامل في الحال ؛إذ إنّ التمسك به لا دليل عليه ، وأنّ وروده في القرآن الكريم وفي مواضع كثيرة يستدل بها لإثبات مجيئه من المضاف إليه، والشاهد القرآني دليل قوي من أدلة الاستشهاد النحوي ولا يمكن لأيّ باحث

---

(1) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 75/2 ، تفسير البغوي : 698

(2) ينظر: تفسير الكشاف :584/5

(3) ينظر: تفسير التبيان في إعراب القرآن:240/2

(4) تفسير البحر المحيط :114/8

أن يستغني عنه في تأصيل النحو العربي[1]

خامساً- وقوع الماضي غير المسبوق بـ(قد) حالاً:

قال الرضي:((التزم النحاة (قد) ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا مع النظر أنّ حاليته بالنظر إلى عامله ولفظه (قد) تقرب الماضي من حال المتكلم))[2]

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين؛ فالفعل الماضي لا يصلح أن يقع حالا عند البصريين إلا إذا سبق بـ(قد) ظاهرة أو مضمرة ؛لتقربه من الحال ، ولولا ذلك لم يجز[3]

ويرى الكوفيون أنّ وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ(قد) جائز ،وتابعهم على هذا الرأي الأخفش الأوسط من البصريين،واحتج الكوفيون بالنقل والقياس ، أما النقل فقد استدلوا بقراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾[النساء :90] حصرةً صدورهم "وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل بن عاصم[4] ، والشاهد الشعري لصخر الهذلي :

وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وأما قياسا فلأن الفعل الماضي كما يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو: مررت بالرجلِ قعدَ وبالغلامِ قامَ ، جاز أن يكون حالا للمعرفة ،على أن دليل الكوفيين بالسماع يعد الحجة الأقوى عندهم[5]

---

(1)ينظر: استنباط القاعدة النحوية : 54

(2) شرح الرضي على الكافية :44/2.

(3) ينظر : همع الهوامع : 252/2

(4) ينظر: البحر المحيط:330/3

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 253،252/1، الخلاف النحوي في المنصوبات :131-132

وممن وافق الكوفيين وأيّدهم من النحويين أبو حيان فذهب إلى أنّ ((الصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون "قد" ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ،لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة))[1]

وقد صرّح أبو حيان بهذا الرأي في أثناء تفسيره لآيات كثيرة جاء فيها الماضي المثبت حالا من دون قد، ورأى فيها أنّ تقدير (قد) لا داعي له لكثرة وقوعه في لسان العرب بغيرها ، وهذا ما يتضح في توجيه الإعراب في الآيات الكريمة التي يقع فيها الفعل الماضي حالا،نحو:قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾

قال أبو حيان :((جمهور النحويين على أنَّ الفعل في موضع الحال، فمَن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة ، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد ، ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً))[2]

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى :﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت:23] ،فالفعل الماضي (أرداكم) وقع حالا قال أبو حيان((أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل))[3]

وهكذا الأمر مع كلّ فعل ماض غير مسبوق بـ(قد) وقع حالًا في القرآن الكريم، فهو يرى أنّ مجيئه حالاً بدون "قد"لا يحتاج إلى الإضمار، فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها" وأكد على هذه المسألة عند وقوفه على أكثر من موضع في كتاب الله العزيز .ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ ،وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾[الحج :11]،وفي قوله تعالى :" ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ

---

(1) همع الهوامع :2/ 326

(2) البحر المحيط :330/3

(3) المصدر نفسه:80/7

لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء :111]

والفعل الماضي الواقع حالا قد يسبق بواو الحال ،وعند النحويين لا بدّ من أنْ تقدر "قد" قبله على كل حال ؛لأنّ الفعل لابدّ من أن يدل على الحال عندهم، وهذا التأويل المتكلف لشيء غير مذكور من قبلهم؛ للمحافظة على الصناعة النحوية التي تملي عليهم هذا الشرط ، علماً أنّ ذلك لا يغيّر من كونها في النص الأساس غير مذكور [1] ،وما قاله النحويون قاله المفسرون والمعربون :

ففي قوله تعالى :﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة :28] نجد أن العلماء قد اختلفوا في توجيه جملة الحال في قوله تعالى :(وكنتم أمواتا)

قال المنتجب الهمذاني(ت 643هـ) :((الواو في(وكنتم) للحال و(قد) معه مضمرة ؛لأن الواو إذا كانت للحال مع الماضي كانت بتقدير (قد) لأجل أن الحال ما حضر ،والماضي منقطع منقض وهما ضدان ، فان أتيت بقد معه جاز لأن (قد) يقرب الماضي من الحال فتجري مجرى الحاضر ، وان كانت مع المستقبل لم تحتج إلى تقدير(قد) لأنك تحكي الحال على ما كانت عليه وقت الوقوع)) [2]

على حين أنّ الزمخشري في الكشاف لم يقدرها، فقال:((والواو في قوله : (وَكُنتُمْ أمواتاً) للحال ، فإن قلت : فكيف صح أن يكون حالاً وهو ماض ، ولا يقال جئت وقام الأمير ، ولكن وقد قام ، إلا لأن يضمر قد؟ قلت : لم تدخل الواو على (كُنتُمْ أمواتا) وحده ، ولكن على جملة قوله : (كُنتُمْ أمواتا) إلى (تُرْجَعُونَ) ، كأنه قيل : كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة ، ثم يحييكم بعد الموت ، ثم يحاسبكم))[3]

ويرى أبو حيان أنّ توجيه الزمخشري يعدّ هروباً من تقديرها، وفيه ضرب من التكلف،إذ

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 46/2، نحو القرآن،عبد الستار الجواري : 96

(2) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني : 210/1

(3) الكشاف : 248/1

إنّ الجملة الحالية عند أبي حيان فعلية لا اسمية كما قدرها الزمخشري ، و يحتمل أن يكون الحال قوله : (وكنتم أمواتاً فأحياكم) والمعنى يكون كيف تكفرون بالله وقد خلقكم فعبر عن الخلق بقوله تعالى : (وكنتم أمواتاً فأحياكم) وليس جميع الجمل مندرجة في الحال في الآية الكريمة كما اعتقد الزمخشري[1]

وهذا الذي قاله العلماء واختلفوا فيه لا يغيّر من حقيقة دخول الواو على الفعل الماضي بدون(قد)؛ فالاستعمال القرآني للألفاظ دقيق ولا يمكن إضافة شيء غير موجود في النص القرآني للمحافظة على القاعدة النحوية،التي هي بمنزلة شيء افتراضي للقاعدة العربية ، ولا تمثل حقيقة الاستعمال العربي كله؛ و((الأيسر من هذا كله ،الإقرار بما نزل في كلام الله من دخول واو الحال على الفعل الماضي ، وقد تكرر ذلك في مواضع ليست بالقليلة ،قياساً على ما يتكرر فيه من الظواهر))[2]

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ السبب في اشتراط النحويين وجود (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً هو أنّ جملة الحال في تصوّرهم لابدّ من أن تكون بمعنى الحال ،والماضي الخالي من قد موغل في المضي ،فلا يصحّ والحالة هذه أن يكون عماد جملة الحال ،وفي الحقيقة أنّ معنى الحال في موضوع الحال غير معنى الحال في الأفعال ،ولهذا وصف الدكتور الجواري رأي النحويين في هذه المسألة بأنّه :((تخليط وخلف من القول كما يقولون ، لأن معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال ، فهي هنا وصف فضلة منصوب توصف به الهيئة ، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه)) [3] وقول من

---

(1) ينظر: البحر المحيط:275/1

(2) ينظر:النحويون والقرآن: 48.

(3) نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري : 98

منعه لا حجة فيه؛ فقد أجازه العلماء سواء كان ذلك على إضمار قد أو من دونها مؤيدا ذلك بورودها كثيرا في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً ما يدل دلالة قاطعة على استعمالها .

سادساً ـ دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت :

يذهب جمهور النحويين إلى منع ربط المضارع المثبت الواقع حالاً بالواو، إذا كان غير مقترن بقد، ولا يربط إلاّ بالضمير وحده ، ،نحو تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر :6] ونحو : جاءَ زيدٌ يضحكُ ولا يجوز جاءَ زيدٌ ويضحكُ ،وقد ورد في لسان العرب ما يخالف ذلك ، كقولهم : قُمْتُ وأَصُكُّ عيْنَهُ ، وقول الشاعر عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمّا خَشِيتُ أَظافيرَهُمْ نَجوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[1]

وما جاء على هذا ونحوه لا يأخذ على ظاهره ،وإنما يؤوله النحويون على إضمار مبتدأ بعد واو الحال ، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم ، فتكون اسمية تقديرا [2]

وفي القرآن الكريم جاء ما ظاهره ينبئ عن أنّ المضارع المثبت المسبوق بالواو يقع حالا[3] ،نحو، قوله تعالى : ﴿**وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ** ﴾[المائدة : 84] ﴿**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ** ﴾[الأحزاب :37] ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ**﴾[البقرة:204]

وهذا الظاهر غير متفق مع قواعد النحويين التي تمنع ربط المضارع المثبت بالواو ويمثل خرما لها .

---

(1) شعر عبد الله بن همام السلولي :85

(2) ينظر:شرح الرضي على الكافية :2/ 43، شرح ابن عقيل :237/2

(3) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ج3،ق1/ 586

أمّا المفسرون فيجيزون ربط المضارع المثبت بواو الحال ؛فالزمخشري يرى أنّ الواو في ﴿ وَنَطْمَعُ ﴾ في تفسير الكشاف واو الحال[1] أما عند ابن عطية وأبي حيان فهي عاطفة ؛ لكون المضارع المثبت لا تسبقه الواو في جملة الحال ،ويحتاج إلى تأويل [2]

وجوّز العكبري الوجهين بقوله :((ونطمع يجوز أن يكون معطوفا على نؤمن أي ومالنا لا نطمع ويجوز أن يكون التقدير ونحن نطمعُ فتكون الجملة حالا من ضمير الفاعل في نؤمن))[3] وكذا ورد في تفسيري الرازي والبيضاوي [4] وذكر المنتجب الهمذاني في الفريد الرأيين معاً وأجازهما [5]

وتحتمل الواو في قوله تعالى : ﴿ وَتُخْفِي ﴾ وقوله :﴿ وَتَخْشَى ﴾عند الزمخشري الحال والعطف [6]

أمّا أبو حيان فيرى أنّه ((لا يكون (وتخفي) حالاً على إضمار مبتدأ ، أي وأنت تخفي لأنه مضارع مثبت ، فلا يدخل عليه الواو إلا على ذلك الإضمار ، وهو مع ذلك قليل نادر لا يبنى على مثله القواعد؛ ومنه قولهم : قمت وأصك عينه ، أي وأنا أصك عينه)) [7]

وهكذا القول يكون في قوله تعالى : ﴿ وَيُشْهِدُ ﴾، قال أبو حيان في تفسيره البحر المحيط:((وجوز أن تكون الواو واو الحال لا واو العطف ، فتكون الجملة حالاً من الفاعل المستكن في : يعجبك ، أو : من الضمير المجرور في قوله . التقدير : وهو يشهـــــد الله

---

(1) ينظر: تفسير الكشاف : 2/ 282.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 227/2 ، ينظر: البحر المحيط :8/4

(3) التبيان في إعراب القرآن :224/1

(4) ينظر:الرازي :12/ 73 ، تفسير البيضاوي: 140/2

(5) ينظر :الفريد في إعراب القرآن المجيد : 2/ 484.

(6) ينظر: تفسير الكشاف : 74/5

(7) البحر المحيط:227/7

فيكون ذلك قيداً في الإعجاب ، أو في القول ، والظاهر عدم التقييد ، وأنه صلة ، ولما يلزم في الحال من الإضمار للمبتدأ لأن المضارع المثبت ، ومعه الواو ، يقع حالاً بنفسه ، فاحتيج إلى إضمار كما احتاجوا إليه في قولهم : قمت وأصك عينه ، أي وأنا أصك ، والإضمار على خلاف الأصل))[1] وممن جوز الأمرين أبو البقاء العكبري [2]

وفي قوله تعالى:﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾[ال عمران :119] ، يرى الزمخشري أنّ الواو في قوله تعالى :﴿ وَتُؤْمِنُونَ ﴾ هي واو الحال[3]

وقد استحسن أبو حيان توجيه الزمخشري ووصفه الواو ،غير أنّه يرى أنّ في رأيه خدشاً للقاعدة النحوية ،وأنّ ما ورد في كلام العرب نحو، قولهم :(قُمْتُ وأَصُكُّ عيْنَهُ) عنده في غاية الشذوذ والضعف؛لأنّ المضارع المثبت إذا وقع حالاً لا يحتاج إلى الواو ،والأولى أن تكون الواو للعطف معه[4]

ممّا تقدم رأينا كثرة النصوص القرآنية التي دخلت فيها واو الحال على المضارع المثبت وهذا الاستعمال لا يتفق مع القواعد النحوية التي اتفق عليها النحويون ،ولهذا رأينا أبا حيان شديد التمسك بالقاعدة النحوية ، فكان يوجه النصوص على غير وجهتها الصحيحة ،متناسياً أنّ القاعدة النحوية قد وضعت بعد نزول القرآن وبسببه ؛ واستقرارها جاء بعد نزول القرآن الكريم ؛ لذا أصبح من الأهمية بمكان أن يعرض ما وضعه النحويون على القرآن الكريم لا أن يعرض النص على القاعدة فما وافقه أخذ به وما خالفه وجب تركه ، وهذا شيء مهم يجب أنّ يؤخذ بالحسبان قبل تجويز قاعدة ما أو منعها فهي من كلام البشر وكلام البشر يدخلـــه النقص والتفـــــاوت الشيء الكثير [5]،و((كلام الله غير مختلف ولا

---

(1) البحر المحيط :123/1

(2) ينظر :التبيان في إعراب القرآن :89/1.

(3) ينظر : تفسير الكشاف :616/1.

(4) ينظر: البحر المحيط :43/3

(5) ينظر: استنباط القاعدة النحوية: 49

متفاوت بل هو على نهاية البلاغة وغاية البراعة))[1]﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: 28]﴿تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[الواقعة :80]

ودراسة هذه المسألة عند عبد القاهر الجرجاني لا تدخل ضمن إطار المنع والجواز بل تجاوز ذلك محاولاً الوقوف على أسبابها وعللها ؛فمجيء جملة الحال بالواو ليس كخلوها منها ،ولا يستويان في دلالتهما ؛فكل زيادة في المبنى تلحقه زيادة وتنوع في مخرجاتها من المعاني ،وإذا كانت هذه الزيادة تتمثل بالواو التي هي واو العطف التي تربط بين جملتين في ظاهرها، وإن قيل: إنّها للحال وليست للعطف فإنّها تفيد الربط أيضاً كالعطف بالفاء في جواب الشرط ،وعلى ما بدا له أنّ علة امتناعها عن الواو هو أداء المعنى في الجملة الحالية متصلاً ومنضّما مع الجملة الأولى؛ فيخرج المعنى على وجه الإثبات وقصد الإتباع في الكلام كأنّه خبر واحد ، فإذا قلنا:جاءني زيدٌ يسرع ، فمجيئه متصلٌ بسرعته ،والذي يثبت من خلاله المتكلم بأنّ مجيء زيد فيه إسراع ،أما وجود الواو في جملة الحال فيشيع فيها أن جملة مستأنفة ومبتدأ بها وربط الكلام بها ليعطي معنى جديداً [2]

وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن إلاّ القول بجوازها ، والدليل على ذلك ما ورد في كتاب الله العزيز، وكذلك ورود ما يؤيده في لسان العرب ،ثم تجويزه من المفسرين والمعربين بغض النظر عن الصناعة النحوية ، معتمدين في ذلك على الأسلوب القرآني في استعمال الفعل المضارع المسبوق بالواو للدلالة على الحال؛ فظاهر الآيات القرآنية التي ورد فيها يقوي ما ذهبوا إليه من تجويزه.

---

(1) إعجاز القرآن :الباقلاني :38/1.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز :213

التمييـــــــــــــز

حد النحاة التمييز بأنّه :((كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات))[1] وهناك مسألتان تتصلان بالنحو القرآني في باب التمييز ،هما :مجيء التمييز معرفة ،وجرّ مميّز (كم) الاستفهاميّة بـ(من)

مجيء التمييز معرفة:

يستشف من تعريف أكثر النحويين للتمييز ، وكذلك حديثُهم عنه أنّهم يشترطون في التمييز أن يكون نكرة [2] وهذا هو رأي البصريين ،على حين لم يشترط الكوفيون ذلك وتبعهم ابن طراوة،وتأوّل البصريون ما جاء منه معرفة،واستدل الكوفيون لمجيئه معرفة بشواهد عدة ،ومما استدلوا به قول الشاعر رشيد اليشكري:

رَأَيْتُـكَ لَمّا أنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنـا صَدَدْتُ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو[3]

وقول الآخر:

عَلامَ مُلِئَتْ الرُّعْبَ والحربُ لم تَقِدْ لظاهـــا ولم تُستعمل البيـــضُ والسُّمْـــرُ

فعند البصريين أنّ (أل) في كلمة النفس زائدة [4]

ومن النحويين من لم يشترط التنكير في التمييز مثل الزمخشري في المفصل ،إذ لم يذكر التنكير شرطاً من شروط مجيئه في الكلام ،فقال في حد التمييز: ((هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته))[5]

ويتضح ذلك في تفسير الكشاف؛إذ جعل التمييز معرفة في قوله تعالى:﴿ **تَرَى أَعْيُنَهُمْ**

---

(1) شرح جمل الزجاجي :423/2.

(2) ينظر: شرح المفصل : 36/2 ،شرح الفية ابن مالك لابن الناظم :135 ، همع الهوامع :262/2

(3) المفضليات ، المفضل الضبي:310

(4) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 386 ، شرح التصريح على التوضيح : 616/1

(5)المفصل في شرح صنعة الإعراب :93/1.

تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾[المائدة : 83]

جاء في الكشاف :((تَفِيضُ مِنَ الدمع كقولك : تفيض دمعاً ، وهو أبلغ من يفيض دمعها لأنّ العين جعلت كأن كلها دمع فائض كقولك : أفديك من رجل))[1] وتبعه النسفي في كتابه أنوار التنزيل [2]

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري ،فقال :((لا يجوز ذلك لأنّ التمييز الذي أصله فاعل لا يجوز جره بمن ، وأيضاً فإنه معرفة ، ولا يجوز إلا على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة))[3]

ومن أمثلة وقوع التمييز معرفة ،كلمة (نفسه) في قوله تعالى :﴿ **وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾[البقرة :130]

جاء في غرائب التفسير:((قيل: تمييز، وهو ضعيف، لأن التمييز، لا يكون إلا نكرة))[4] وممن نقل جوازه الزمخشري في الكشاف والبيضاوي في أنوار التنزيل[5]، فنصب النفس على التمييز عندهم، نحو قولهم: غُبن رأيَه وأَلِم رأسَه ، ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز نحو، قول الشاعر الحرث بن ظالم:

وما قومِي بثَعْلبةَ بن سَعْد وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعرِ الرِّقَابَا [6]

وقول النابغة الذبياني :

وَنأْخُذُ بَعْدَهُ بِذنَابِ عَيْشٍ أَجَبّ الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سِنَامُ[7]

---

(1) تفسير الكشاف : 281/2

(2)ينظر: تفسير النسفي:469/1

(3)البحر المحيط 89/:5

(4) غرائب التفسير:177/1

(5)ينظر: تفسير الكشاف :324/1،أنوار التنزيل :106/1

(6) ينظر: المفضليات :56

(7) ينظر: ديوان النابغة الذبياني : 157

وذكر الفخر الرازي من وجوه انتصابـــــــــه أنّه منصوب على التفسير على رأي الفرّاء ومعناه سفه نفساً ثم أضاف وتقديره إلا السفيه،ومنهم من يرى أنّ (نفسَه) منصوب بنزع الخافض ،وتقديره سَفِهَ في نفسه [1]

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى :﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص:58]، فـ(معيشتها) تعرب، تمييزاً، وهذا رأي الفراء في معاني القران[2] ونقله أهل التفسير في كتبهم ونسبوه إلى الفراء[3] ،وذكر الطبرسي أنّ الزجاج أنكر((هذا الوجه قال إن معنى التمييز لا يحتمل التعريف لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرفته صار مقصودا قصده و هذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين))[4]

وذكر القرطبي(ت671هـ) رأي الفراء في جواز نصبها على التمييز في تفسيره وعلق عليه بأن ((نصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحدا نكرة يدل على الجنس))[5]

وجوّز أبو حيان كونها تمييزاً من بين عدة احتمالات ذكر في أولها أنّ: ((معيشتها منصوب على التمييز ، على مذهب الكوفيين؛ أو مشبه بالمفعول ، على مذهب بعضهم؛ أو مفعول به على تضمين (بطرت) معنى فعل متعد ، أي خسرت معيشتها ، على مذهب أكثر البصريين؛ أو على إسقاط في ، أي في معيشتها ، على مذهب الأخفش؛ أو على الظرف ، على تقدير أيام معيشتها ، كقولك : جئت خفوق النجم ، على قول الزجاج))[6]

يتبين مما سبق أنّ مجيء التمييز معرفة وفي مواضع متفرقة من القرآن الكريم والشعر

---

(1)ينظر: تفسير الرازي: 77/4

(2)ينظر: معاني القرآن 2/ 308

(3)ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،الطوسي : 468/1

(4)مجمع البيان : 320/1

(5)تفسير القرطبي :300/16

(6)تفسير البحر المحيط:121/7

العربي ما لا يمكن إنكاره ،وآية ذلك إشارة العلماء ومنهم المنكرون له إذ إنّه رأي يعتد به من ضمن توجيهاتهم للآيات الكريمة، إلاّ أنّ ما وقع من التمييز نكرة أكثر منه معرفة في القرآن الكريم والكلام العربي [1]

مجيء تمييز كم الاستفهامية مجروراً بـ(من) :

(كم) :اسم يُعبّر به لبيان عدد مبهم بعدها وهو التمييز ، فإذا أريد الاستعلام عن هذا العدد المبهم،وطلب تعيينه ، تكون استفهامية ، فالاستفهامية إذن ما يكنى بها عن عدد مبهم يُراد تعيينه نحو :" كمْ علماً تعرف؟ وإما إذا أريد بها مجرد التكثير في العدد فتكون خبرية ،وهي ما يكنى بها عن العدد الكثير على جهة الإخبار لا التعيين ،نحو : كم كتابٍ عندي أي عندي كتبٌ كثيرةٌ؛ فتكون على هذا الوصف بالأولى إنشائية، وفي الثانية خبرية لا تحتاج إلى جواب [2]

ولابد لـ(كم) الاستفهامية من مميّز بعدها يذكر ؛لتمييز الإبهام وتفسيره((لكونها اسم عدد مبهم فوجب أن يكون بعدها ما يدل على الجنس المراد))[3]

ومميّز (كم) الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء وابن السراج وآخرين[4]

قال الرضي في شرح الكافية :((أما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورا بمن، في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته))[5]

---

(1) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات : 134

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 66/4، جامع الدروس العربية : 113

(3) البسيط في شرح الكافية :161/2

(4) ينظر : مغني اللبيب : 1/ 204 ، ينظر : البسيط في شرح الكافية : 2/ 160،ينظر : شرح ابن عقيل : 4/ 67

(5) شرح الرضي على الكافية :3/ 157

أما مميز الخبرية فواجب الخفض ، وعلى لغة تميم فجواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفرداً على نحو، قول الفرزدق: [1]

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

وفي القرآن الكريم جاءت "كم " الاستفهامية ،وقد جرّ تمييزها بمن في قولـــــــــه تعالى :﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة :211]

ولم يشر الزمخشري في الكشاف إلى مميّزها إلا أنّه أراد أن يبين معناها،فقال:((فإن قلت : كم استفهامية أم خبرية؟ قلت : تحتمل الأمرين . ومعنى الاستفهام فيها للتقرير))[2] ،ويبدو أن أمر مميزها سواء عنده لذلك لم يقف عنده .

وجعلها أبو حيان الأندلسي استفهامية وجوّز أنْ يكون مميزها مجرورا بـ(من) قال في البحر المحيط:((لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سل بني اسرائيل ، وما ذكر المسؤول عنه ، ثم قال : كثيراً من الآيات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله ، لأنه جملة : كم آتيناهم ، صار خبراً صرفاً لا يتعلق به : سَلْ ، وأنت ترى معنى الكلام ، ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلاَّ في الاستفهامية ، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذف ، وهو المفعول الثاني لـ(سَلْ)، ويكون المعنى : سَلْ بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر تعالى أن كثيراً من الآيات آتيناهم(من آية) تمييز لـ(كَمْ) ، ويجوز دخول(من)،على تمييز الإستفهامية والخبرية))[3]

وممن جوّز ذلك أيضا ابن الأنباري في البيان[4] ،والعكبري في كتابه إملاء ما من به الرحمن [5]

---

(1) ينظر : مغني اللبيب :1/ 204

(2) تفسير الكشاف: 420/1.

(3) البحر المحيط:136/2

(4) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن : 149/1

(5) ينظر: إملاء ما من به الرحمن :90/1

وعندما وصل الفخر الرازي إلى الآية الكريمة المذكورة تحدث عن(كم) ،وأشار إلى جواز مجيء مميز الاستفهامية مجرورا بـ(من)، فقال:((وهي تارة تستعمل في الخبر وتارة في لاستفهام وأكثر لغة العرب الجر به عند الخبر ، والنصب عند الاستفهام ، ومن العرب من ينصب به في الخبر ، ويجر به في الاستفهام ، وهي ههنا يحتمل أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية))[1]

ويستشف مما سبق جواز مجيء مميز(كم) الاستفهامية مجروراً بـ(من) ،ويعضد هذا الرأي أنّ سيبويه ذكر في كتابه أنّ(مِن) تدخل في تمييز (كم) فأطلق ولم يخصص ذلك بالخبرية [2]

وكان كلام ابن المبرد أكثر وضوحاً،وأبين في الإجابة عن هذه المسألة فقال:((فلما اجتمع في (كم) الاستفهامية وأنها تقع سؤالا عن واحد، كما تقع سؤالا عن جمع ولا تخص عددًا دون عدد لإبهامها، ولأنها لو خصت لم تكن استفهامًا لأنها لما كانت تكون معلومة عند السامع دخلت (من) على الأصل ودخلت في التي هي خبر لأنها في العدد والإبهام كهذه))[3]

المستثنـــــى

توطئـــــة :

المستثنى في حد النحويين :((المخرج بالإ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة))[4]

---

(1) تفسير الرازي :2/6

(2) ينظر: الكتاب :174/2، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:2/ 397

(3) المقتضب: 66/3

(4) شرح التسهيل : 264/2

ومن أدوات الاستثناء الأخرى [1] :غير وسوى ،وعدا وخلا، وحاشا ،وليس ، ولايكون ، إلاّ أنّ أشهر هذه الأدوات هي : إلاّ ((وهي أداة الاستثناء الوحيدة المستعملة في اللغات الساميّة كالآراميّة والسريانيّة أما العربية فلم تكتفِ باستعمال هذه الأداة ، بل توسعت فاستعملت أدوات أُخر))[2]

وبناء على ما تقدم ينقسم الاستثناء على ثلاثة أقسام:استثناء تام متصل،واستثناء تام منفصل واستثناء مفرغ .

فالاستثناء التام المتصل :هو مصطلح استعمله النحويون للتعبير عن النمط الذي يكون فيه المستثنى منه مذكورًا ،والمستثنى فيه بعض من المستثنى منه نحو، قوله تعالى:﴿ قُمِ اللّيلَ إلّا قَليلاً﴾ [المزمل/20] ، فـ(قليلاً) مستثنًى متّصل؛ لأنّه بعض اللّيل وتاماً؛ لأنّ أركان الاستثناء مذكورة كلها [3]

والاستثناء التام المنقطع أو المنفصل[4]: يراد به ما كان فيه المستثنى منه مذكورًا في الكلام، والمستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه ،نحو قوله تعالى :﴿ **مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ** ﴾[النساء:157] ، وهذا الضرب في القرآن الكريم كثير[5]،نحو قوله تعالى :﴿ **قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ**﴾[هود : 43]، وقوله تعالى :﴿ **فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَـــةٌ آَمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**﴾[يونس : 98] وتقدر "إلاّ"عند البصريين

---

(1) ينظر:الكتاب : 322/2 ، المقرب ،ابن عصفور : 1/ 166 الاستغناء في الاستثناء، القرافي : 29

(2) المباحث الصرفيّة والنحويّة في كتاب الحماسة،الدكتور عباس علي إسماعيل : 304

(3) ينظر: همع الهوامع :185/2، حاشية الصبّان : 213/2، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، الدكتور كاظم إبراهيم كاظم :6

(4) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني،المالقي : 85

(5) ينظر الأصول في النحو،ابن السراج : 1/ 291،المنهاج في شرح جمل الزجاجي ،يحيى بن حمزة العلوي :74/2

بـ(لكنّ)؛ لأنّ المستثنى في حكم جملة منفصلة عن الأولى فـ(إلاّ) والاسم بعدها يكون كلاماً مستأنفاً،وعند الكوفيين بـ(سوى) [1]

ومن المحدثين من يؤيد رأي البصريين؛لأنّ الاستثناء المنقطع بمنزلة استدراك على الكلام لإزالة التوهم ولا إخراج فيه ، إلاّ أنّ الارتباط المعنوي موجود بينهما ، فإفادة الاستثناء المنقطع تكون بالاستدراك لا بالتخصيص[2]

أمّا الاستثناء المفرغ : فيكون فيه المستثنى منه مقدراً غير مذكور، كقوله تعالى:﴿ **إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[المؤمنون :83]** ، ويكون هذا الاستثناء عند أكثر النحويين في غير الموجب،وهو المسبوق بنفي ،أو نهي،أو استفهام ،نحو : ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ [الأنبياء :3] ، ولا يجوز وقوعه في الموجب ، فلا يصح أن تقول (قام إلاّ زيد)، وإعراب المستثنى فيه يكون على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جر بحرفه ، لتفريغ ما قبل (إلاّ) له [3]

وبعد الإلمام الموجز بملامح المستثنى نورد أهم المسائل النحوية القرآنية فيه:

أولاـ الاستثناء من العدد :

جاء في كتاب الأصول لابن السراج ((إذا قال القائل :الذي له عندي مائة درهم إلاّ درهمين ،فقد أقرّ بثمانية وتسعين))[4]

ويكون ذكر العدد في أسلوب الاستثناء توكيدا من المتكلم وإقراراً منه على حقيقة العدد وتحصيله وكماله والإخبار به على وجه الدقة والوضوح في بيانه وإزالة توهم كل زيادة أو

---

(1) ينظر: همع الهوامع :250/2

(2) ينظر: جامع الدروس العربية :499

(3) ينظر : الأصول في النحو : 282/1، همع الهوامع :187/2

(4) الأصول في النحو : 1/ 304

نقصان فيه ،وذكر الزجاج أنه يسْتَعْمَل في كلام العَربِ، للتعبير عن نقصان العدد الذي يريد المتكلم الإخبار به مع التأكيد على العدد المقصود؛فأدخل فيها الاستثناء للدلالة على ذلك [1]

يقول القرافي ت (684)هـ :((ما علمت لفظا في لغة العرب لا يدخله الاستثناء))[2] فالاستثناء من العدد إذن أسلوب من أساليب العربية وجار على ألسنة ناطقيها ،والشاهد على ذلك مجيئها في القرآن الكريم في قوله تعالى :﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا**﴾ [العنكبوت :14] وقــول النبي(صلى الله عليه واله وسلم) :(لله تسعة وتسعون اسماً مئةٌ إلاّ واحداً) [2]

وذكر القرافي ((أن الشيخ الشلوبين رحمه الله تعالى كان يقول: إن أسماء العدد لا يجوز دخول الاستثناء فيها ؛ بسبب أن الاستثناء إخراج بعض مدلول اللفظ فيبقى اللفظ مستعملا في بعض مدلوله مجاز وأسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز فلا تقبل الاستثناء)) [3]

وما ذهب إليه الشلوبين قد ذهب إليه أبو حيان ؛إذ نفى الاستثناء في العدد في لسان العربية إلاّ في الآية الكريمة ، فقال:((لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة)) [4]

ومن قول أبي حيان يظهر تردده في تقبل الاستثناء من العدد ؛لكونه الشاهد الوحيد على مجيء الاستثناء من العدد ،لعدم وجود شواهد من كلام العرب يحتج به، ولهذا لم

---

(1)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج :163/4

(2) ينظر:الاستغناء في الاستثناء : 31

(3)المصدر نفسه ،والصفحة نفسها

(4)المصدر نفسه والصفحة نفسها

يجزم بقبوله ،إلاّ أنّ وجوده في القرآن الكريم يؤيد وجوده في كلام العرب ، ولا يحتاج إلى أي أدلة معه تثبته؛لان الاستشهاد بالقرآن الكريم واضح بيّن لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة ،ويمكن أن تقوم عليه كثير من المسائل النحوية ؛لأنه أفصح الأساليب على الإطلاق[1]

والنحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب[2] :

أحدها : الجواز مطلقا ، عند الاخفش الأوسط واختاره ابن الصائغ .

والثاني :المنع مطلقا وهو اختيار الشلوبين (ت 776هـ) واختاره ابن عصفور لأنّ أسماء العدد نصوص ، فلا يجوز أن ترد إلاّ على ما وضعت له

والثالث :المنع إنْ كان عقداً ،نحو : عندي عشرون إلاّ عشرة والجواز إن كان غير عقد نحو : له عشرة إلاّ اثنين

وقد أجاز كثيرٌ من المفسرين مجيء العدد مستثنى بـ(الاّ) ،فعند وقوفهم على قوله تعالى :﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا**﴾ ذكروا أنّ (ألف سنة) منصوب على الظرفية ،و(خمسين عاما) منصوب على الاستثناء(3)

وأشار الكرماني إلى هذا الأسلوب وأخرجه يُرادُ به التأكيد والتحقيق،فقال:((ذكر سبحانه ألف سنةٍ تفخيماً وتعظيماً، لأن الألف في كل شيء كثير، ثم استثنى ليقع الصدق في المدة، وقيل: لأن الرجل إذا قال لي تسعة دراهم احتمل أنه يكون فيها نقص، وإذا قال: لي عشرة دراهم إلا واحداً لم يحتمل النقص))[4]

---

(1)ينظر:النحويون والقرآن :75 ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة : 103

(2)ينظر: شرح جمل الزجاجي :552/2،ارتشاف الضرب : 1490/3، همع الهوامع :200/2

(3)ينظر: مشكل إعراب القرآن :550/2، تفسير القرطبي :294/13

(4)تفسير غرائب التفسير وعجائب التأويل :878/2

ولمّا كان ذكر (الألف) على وجه التكثير، فقد كان في استعمال الاستثناء(ألف سنة إلاّ خمسين)تأكيدا على حقيقة العدد المقصود وهو (تسعمائة وخمسين) ؛ لكي لا يدخله الاحتمـــــال واللبس .

وتحدث الزمخشري في الكشاف عن خصائص التعبير القرآني في الآية الكريمة فقال:((فإن قيل تسعمائة وخمسين سنة ؟ قلت : ما أورده الله أحكم لأنه لو قيل كما قلت ، لجاز أن يتوهم إطلاق هذا العدد على أكثره ،وهذا التوهم زائل مع مجيئه كذلك ،وكأنه قيل : تسعمائة وخمسين سنة كاملة وافية العدد ،إلا أنّ ذلك أخصر وأعذب لفظا وأملأ بالفائدة وفيه نكته أخرى : وهي أنّ القصة مسوقة لذكر ما ابتلي به نوح عليه السلام من أمته وما كابده من طول المصابرة ، تسلية لرسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) وتثبيتا له)) [1]

وأوضح ما قيل في حد الاستثناء من العدد ما نقله الرازي في تفسيره عن بعض العلماء بأنه :((تكلم بالباقي ، فإذا قال القائل لفلان علي عشرة إلا ثلاثة ، فكأنه قال علي سبعة ، إذا علم هذا فقوله : (أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً)، كقولـه تسعمائة وخمسين سنة))[2]

فالباقي من الاستثناء يكون العدد المقصود بعينه لا زيادة ولا نقصان وترك الاستثناء في ذكر العدد قد يوهم بأن ذكر العدد تقريبا لا تحقيقا ، ولكي لا يتوهم من القول : عاش فلان ألف سنة أن يقول : ألف سنة تقريباً لا تحقيقاً ،وإدخال الاستثناء في الكلام يبعد كل ما يتوهم في ذهن السامع[3]

---

(1) الكشاف :540/4

(2) تفسير الرازي :42/25

(3) ينظر:المصدر نفسه :42/25

ثانياً- الاستثناء المفرّغ ،وفيه مسائل عدّه، وهي :

1 – مجيء الاستثناء المفرّغ في الجمل المثبتة :

الاستثناء المفرغ لا يكون عند جمهور النحويين إلاّ في غير الموجب، ويمنعون مجيئه في الجمل الموجبة ؛لأنّ من شأن ذلك أن يدخله في الكذب ،وقد جوّزه بعضهم [1]

يقول الرضي :((وأمّا علّة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في غير الموجب ، فلان المستثنى المتصل ... ، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد ، وعند أكثر الأصوليين ، أما المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون ، لصحة الاستثناء بصحة دخول تحته ،حتى أجاز بعضهم جاءني رجل إلاّ زيدا ؛ والأول هو الوجه لأنّ الاستثناء إخراج اتفاقاً وهو لا يكون إلاّ بعد تحقق الدخول)) [2]

وصرّح ابن مالك بأنّ الاستثناء المفرّغ لا يأتي إلاّ مع النفي أو شبهه [3] ((لأنّه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول : رأيتُ إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلاّ زيداً ، وذلك محال)) [4]

وجاء في حاشية الصبّان((ولا يقع ذلك في إيجاب جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة ،وحصلت فائدة نحو قرأتُ إلا يومَ كذا؛ فإنّه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يومَ كـذا بخلاف ضربتُ إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا. قولـــه: فلا

---

(1) ينظر: همع الهوامع :251/2

(2) شرح الرضي على الكافية: 101/2

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية : 318/1

(4) شرح التصريح على التوضيح : 540/1

يجوز قامَ إلا زيدٌ لأنّ المعنى قام جميع الناس إلا زيداً))[1]

وفي حقيقة الأمر أنّ المتكلم عندما يتحدث فإنّه يتحدث وفقاً لما استقرّ في ذهن المخاطب ومعرفته بالكلام الذي يقوله المتكلم ،وعلى هذا الأساس فإنّ قوله: ضربتُ إلاّ زيداً يقصد به جماعة معينة معلومة في ذهن المخاطب ،ولا يلزم منه أنّه قد ضربَ الناسَ كلّهم فالقصد إذن هو الذي يحدد الفائدة بناء على تبادلها بين المرسِل والمرسَل إليه ،فما دامت الفائدة موجودة ،فالتركيب صحيح ولا يدخل ذلك في الكذب والمحال .

واستثناء التفريغ من الإيجاب مما أثبت مجيئه د.محمد عبد الخالق عضيمة، في دراسته لأسلوب القرآن الكريم ، فقد أحصى آيات كثيرة [2] وقع فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب،نحو،قوله تعالى :﴿ **فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ**﴾ [البقرة : 237]،وقوله :﴿ **ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ** ﴾ [ال عمران: 112].

وفي بعض هذه الآيات جاء مؤكداً ممّا يبعد تأويل هذا الإثبات بالنفي ،نحو قوله تعالى:﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾ [البقرة:45] ،وقوله تعالى :﴿**وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ**﴾ [البقرة:143] ،وقوله تعالى :﴿**لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ**﴾ [يوسف :66] وقد بيّن ذلك عبد الخالق عضيمه عندما تتبع هذه المسألة عند المعربين والمفسرين ببحث وسمه بـ(ما قاله المعربون والمفسرون في آيات الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب) ؛إذ وقف على آيات الاستثناء المفرغ في الجمل المثبتة في دراسته لأسلوب القران الكريم عندهم وتوجيه الاستثناء الوارد فيها[2] وسنقف على الآيات التي ورد التأكيد في جملتها في

---

(1)حاشية الصبان : 2 /221

(2)ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق1،ج1: 234 ،266

(3) ينظر : المصدر السابق نفسه : ق1،ج1، 273

كتبهم.

ففي تفسير الكشاف يظهر أنّ هذه الآيات هي مما استشكل لديهم، ولهذا نجدهم يلجأون إلى تأويلها بالنفي كما في قوله تعالى : ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾، قال الزمخشري :((إن قلت: أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء فيه إشكال! قلت: (أن يحاط بكم) مفعول له، والكلام المثبت الذي هو قوله: (لتأتنني به) في تأويل النفي، معناه: لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أن لا تمتنعون لعلة من العلل إلا لعلة واحدة، وهي أن يحاط بكم، فهو استثناء من أعم العلل في المفعول له، والاستثناء من أعم العلل لا يكون إلا في النفي وحده؛ فلابد من تأويله بالنفي، ونظيره من الإثبات المتأوّل بمعنى النفي قولهم: أقسمت بالله لما فعلت، وإلا فعلت، تريد: ما أطلب منك إلا الفعل))[1]

ومن المفسرين من صرّح بالاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب في بعض المواضع ،ففي قوله تعالى : ﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾، قال أبو حيان:((استثناء مفرغ، لأن المعنى: وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين))[2]

وفي موضع آخر ومشابه للأول يقدّر أبو حيان المستثنى منه ،ويجعله استثناء تاماً في سياق تفسير قوله تعالى :(وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)، يقول :((إلا على الذين هدى الله ، هذا استثناء من المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير، وإنها لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى الله، ولا يقال في هذا: إنه استثناء مفرغ، لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه، إنما سبقه إيجاب))[3]

ويعلق د.خليل بنيان على ما ذكره أبو حيان :((ويتبين مما ذكره بعد ذلك أن ما ثبت واستقر من أصول النحو وأحكامه لا يتزعزع إن جابهه من القرآن ما يخالفه ، فلا يعد ما

---

(1) تفسير الكشاف: 2/ 487

(2) البحر المحيط :1/ 341

(3) المصدر نفسه: 1/ 599

في الآية استثناء مفرغاً؛ لأنّه لم يسبقه نفي أو شبهه ، وإنما سبقه إيجاب ، ولما كان ما في الآية ليس كذلك فانه لا يرد هذا الثابت لمستقر من أحكامهم ، وليس وارد أن تقـــــوم أحكامهم بموجبه))[1]

وذهب القرطبي إلى أنّ الاستثناء في قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ** ﴾[البقرة:237] استثناء منقطع((لأن عفوهن عن النصف ليس جنس أخذهن))[2]

وجعله أبو حيان استثناء متصلاً من الأحوال((لأن قوله: (فنصف ما فرضتم) معناه: عليكم نصف ما فرضتم في كل حال إلا في حال عفوهن عنكم، فلا يجب .. وكونه استثناء من الأحوال ظاهر، ونظيره: (لتأتنني به إلا أن يحاط بكم)، إلا أن سيبويه منع أن تقع (أن) وصلتها حالا، فعلى قول سيبويه يكون (إلا أن يعفون) استثناء منقطعا))[3]

وهكذا نجد أن التلكؤ والتردد ظاهر عند مفسري القرآن الكريم ويزاد على ذلك أن تأوّل المستثنى منه المحذوف ،وجعل الاستثناء تاماً منفياً في بعض المواضع أو منقطعاً في بعضها يجعل من قواعد النحويين التي يتبعونها ضرباً من التخبط ؛إذ إنّهم بنوا أحكامهم على أساس أنّ المستثنى منه مذكور أو محذوف وخير دليل على تخبطهم أنّهم لم يتفقوا على منهج واحد في توجيه الاستثناء المفرغ في هذه الآيات؛ إذ إنّ من شأن هذه القواعد التي يتبعونها أن توحدهم لا أن تفرقهم في مذاهب شتى وهو نتيجة عدم تسليمهم لما جاء في القرآن الكريم من ناحية، وخروجهم عن قواعدهم التي قرروها بالتأويل والتقدير من ناحية أخرى .

---

(1) النحويون والقرآن : 66

(2) تفسير القرطبي :170/4

(3) البحر المحيط :2/ 245

2- التفريغ في المصدر المؤكد :

بناءً على ما قرّره النحويون في علم العربية وما ذهب إليه جمهورهم أن التفريغ يصحّ للمعمولات جميعها من فاعل ونائب فاعل ومفعول به ...الخ ، ولا يكون في المصدر المؤكد، فلا يجوز التفريغ فيه نحو، ما ضربت إلا ضربًا [1] ذلك ((أن المستثنى المفرغ ،يجب أن يستثنى من متعدد مقدر ، معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس ... حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يُخرج بالاستثناء))[2] ، وما استثناه النحويون من التفريغ جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى :﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[الجاثية: 32] ، ومنه أيضا قول الأعشى[3]:

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغتراه الشَّيْبُ إِلَّا اغترَارَا

ومع مجيئه في القرآن الكريم وفي كلام العرب إلاّ أنّ التفريغ في المصدر المؤكد يبقى مشكلاً في نظمه عند النحويين وما جاء على هذا التركيب يدفعونه بالتأويل وعلى هذا يحمله ابن عصفور(ت 669هـ) على حذف الصفة كأنه قال :إن نظن إلا ظناً ضعيفاً وفي قول الشاعر وما اغتراه الشيب إلاّ اغترارا بينا ، فيكون المصدر فيها غير مؤكد [4]

أما عند المفسرين فإننا أمام فريقين ،الأول : ينطلق من وجهة نظرة قرآنية أي من وحي النحو القرآني، يخالف ماعهدناه عند النحويين، يمثله الزمخشري في الكشاف قال:((فإن قلت : ما معنى (إنْ نظنُ إلا ظناً) ؟ قلت : أصله نظن ظناً . ومعناه : إثبات الظن فحسب ، فأدخل حرفا النفي والاستثناء ، ليفاد إثبات الظن مع نفي ما سواه وزيد نفي ما سوى الظن توكيداً بقوله : وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ))[5] وتبعه البيضاوي والنسفي[6]

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب :1502/3 وهمع الهوامع : 187/2 ، شرح الاشموني 231، حاشية الصبان: 221/2

(2) شرح الرضي على الكافية : 2/ 103.

(3) ديوان الأعشى: 45

(4) ينظر:شرح جمل الزجاجي: 242/3.

(5)الكشاف : 490/5

(6) ينظر:تفسير البيضاوي :109/5 ، تفسير النسفي :305/3.

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ التقدير في قوله تعالى :(إنْ نظنُ إلا ظناً) هو ((إن نحن الا نظنُ ظناً فالإ مؤخرة،ولولا هذا التقدير لكان المعنى ما نظن إلاّ ظنا وقيل :هي في موضعها لأن نظن قد تكون بمعنى العلم والشك فاستثنى الشك أي مالنا اعتقاد إلاّ شك))[1]

وعلى هذا يكون المستثنى من متعدد وهو ما يحتمله الفعل (ظن) [2]

والثاني : ينطلق مما وضعه النحويون ،ويمثله أبو حيان إذ إنّه يرد على كلام الزمخشري وتوجيهه للآية المذكورة بقوله:((وهذا الكلام ممن لا شعور له بالقاعدة النحوية ، من أن التفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره ، إلا المصدر المؤكد فإنه لا يكون فيه ، وقدّره بعضهم : إن نظن إلا أنكم تظنون ظناً ، قال : وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأنه لا يجوز في الكلام : ما ضربت إلا ضرباً ، فاهتدى إلى هذه القاعدة النحوية ، وأخطأ في التخريج ، وهو محكي عن المبرد ، ولعله لا يصح ، وقولهم : إن نظن ، دليل على أن الكفار قد أخبروا بأنهم ظنوا البعث واقعاً ، ودل قولهم قبل قوله : (إن هي إلا حياتنا الدنيا)على أنهم منكرون البعث ، فهم ، والله أعلم ، فرقتان ، أو اضطربوا ، فتارة أنكروا ، وتارة ظنوا ، وقالوا : (إن نظن إلا ظناً) على سبيل الهزء)) [3]

3ـ إثبات تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث في الاستثناء المفرغ :

جاء ذلك في قوله تعالى :﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾[يس:29]

وفي قوله : إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[يس:53]

ذكر الفراء أنّ من عادة العرب في الكلام أنه إذا جعلت فعلا مؤنثا قبل إلا ذَكّروه ،وان كان فاعله مؤنثاً ،فيقولون مثلاً : ما قامَ إلاّ جاريتُك،ولا يكادون يقولون:ما قامت إلاّ جاريتك ،وذلك لأنّ المحذوف من الجملة لفظ أحد ،وأحد إن كانت مؤنث أو مذكر ففعلها مذكر

---

(1) التبيان في تفسير القرآن :223/2

(2) ينظر: النحويون والقرآن : 71

(3) البحر المحيط :52/8

إلا أنّه لا ينكر استعماله في لسان العرب مقررا بذلك جوازه[1] ؛إذ إن للغة العربية مرونتها ودقتها في سبك الكلام تتناسب مع توصيل الخطاب بأوضح صورة وأكثر فائدة،وتنوع في الأسلوب ، وهذه الفائدة المنشودة لا تتأتى بصيغ معينة ،وتراكيب جاهزة لا تتغير عن النمط الواحد الذي تمثله قاعدة النحويين .

وما ذهب إليه الفرّاء ذهب إليه ابن جني ،جاء في المحتسب((الرفع ضعيف لتأنيث الفعل فلا يقوى أن تقول ما قامت إلا هند و المختار ما قام إلا هند و ذلك أن الكلام محمول على معناه أي ما قام أحد إلا هند ثم إنه لما كان محصول الكلام :قد كانت صيحة واحدة جيء بالتأنيث ؛إخلادا إليه ، وحملا لظاهر اللفظ عليه ، و مثله قراءة الحسن:(فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم) بالتاء في (ترى) وعليه قول ذي الرمة :

بَرَى النَّحْزُ والأجْرال ما في غُرُوضِهَا فما بقيتْ إلا الصُّدورُ الجراشع))[2]

ولمّا كانت القاعدة النحوية لا تبنى إلاّ على أساس المطرد والغالب من استعمال العرب فقد منع جمهور النحويين إثبات التاء ، فتقول: ما قام إلاّ هند وما طلع إلاّ الشمس ،ولا يجوز ما قامت إلاّ هند، ولا ما طلعت إلاّ الشمس[3]

وهذا الذي حكاه النحويون نجده عند المفسرين؛ فالزمخشري ألزم نفسه بالقياس مع أنّه يجوّز ذلك ؛نظراً إلى حقيقة اللفظ في أنّ الصيحة في حكم فاعل الفعل فـ((القياس والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى : ما وقعَ شيءٌ إلاّ صيحةً، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفـــظ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل))[4] وممن جوّزه الفخر الرازي ؛لكون ظاهر اللفظ مؤنثاً[5]

---

(1) ينظر: معاني القرآن :55/3

(2)المحتسب :206/2

(3) ينظر شرح ابن عقيل :1/ 433

(4) تفسير الكشاف : 174/5

(5) ينظر : تفسير الرازي : 29/ 118

وذكر أبو حيان أنّ (الصيحة) في قوله تعالى: (**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**)، تقرأ بالنصب على أنّ (كان) ناقصة واسمها مضمر ، والتقدير:إن كانت الأخذة أو العقوبة ،وتقرأ بالرفع على أنّ (كان) تامة في الموضعين والتقدير:ما حدثت أو وقعت إلا صيحة ، ووقف على تأنيث الفعل في الآية الكريمة، وأشار إلى أنّ الأصل أن لا يؤنث الفعل (كان) لأنّ من حق الفعل إذا كان مسنداً إلى ما بعد إلاّ من المؤنث أن يذكّر،فلا يحتاج إلى العلامة للتأنيث فيقال: ما قام إلا هند ، ولا يجوز : ما قامت إلا هند ، وذهب إلى أنّ تأنيثه مخصوص عند النحويين بالضرورة الشعرية ،،وأشار إلى أنّ بعض النحويين جوزه في الكلام على قلة ،ويورد تأييداً لذلك قراءة الحسن وغيره لقوله تعالى :﴿ **لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ** ﴾[الاحقاف:25] بالتاء ، على أنّ قراءة المصحف المشهورة بالياء

وقول الشاعر[1]:

مَا بَرِئَتْ من ريبة وذمّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ العم

وبالعودة إلى النحويين نرى ابن عقيل عندما يشرح بيت ابن مالك :

وَالحَذفُ مَعْ فَصْلٍ بإلاَّ فُضِّلَا كَ(مَا زكَا إلاّ فتاةُ ابنِ العَلاَ)

يذكر أنّ معنى بيت ابن مالك أنّ((الحذف مفضلٌ على الإثبات يُشْعر بأنّ الإثبات أيضاً جائز ، وليس كذلك ، لأنّه إن أراد به أنّه مفضل عليه باعتبار أنّه ثابت في النثر والنّظم،وأنّ الإثبات إنّما جاءَ في الشعر ، فصحيحٌ ،وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغيرُ صحيح ، لأنّ الإثبات قليل جداً))[2]

وإذا كان إثبات التاء قد ورد في الشعر فإنه ورد في كتاب الله ، ومما لاشك فيه أنّ ((لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق))[3]

---

(1) ينظر: البحر المحيط : 317/7.

(2) شرح ابن عقيل : 75/2

(3)البيان في إعجاز القرآن ،الخطابي: 7

وعلى ذلك يكون إثبات التاء مع الصيحة ، وتأنيثها مجازي ((إذ يستوي فيها الأمران : الإثبات وعدمه في غير الاستثناء . يجعل من مجيئها مع المؤنث الحقيقي أدخل في هذا الشأن وأسوغ مع قيام ذلك على شاهدين من القرآن)) [1]

ثالثاً- مقدار المستثنى :

اختلف النحويون في مقدار المستثنى من المستثنى منه فـ((اشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي ،واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين : عندي عشرة إلاّ ستة ، ولا على الأول عندي عشرة إلاّ خمسة وهو على القول الثاني جائز ، وكلاهما جائز عند الكوفيين)) [2]

وقد ورد في القرآن الكريم المستثنى قدر المستثنى منه ،واستثناء النصف ،وكذلك جاء استثناء الأكثر مما هو أقل منه .

مجيء المستثنى قدر المستثنى منه أو نصفه أو أكثر منه :

من جوّز من النحويين أنْ يخرج الأكثر ويترك الأقل، استدل على ذلك من كلام العرب بقول الشاعر:

أَدَّوُا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوَّالَا

فأخرج الشاعر تسعينَ من مائة، ووجه الاستدلال به أنّه كما ساغ له ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء[3]

على أنّ أكثر النحويين منعوا أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر منه ويكون عندهم أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين ،واختار بعض النحويين ،مثل: ابن عصفور و الابذي ،وأكثر الكوفيين أجـــازوا ذلك،وهــو مذهب أبي عبيدة والسيرافي ،وممن

---

(1) النحويون والقرآن : 73.

(2) شرح التسهيل : 293/2.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي:247/2

اختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك [1]

ومن جوز استثناء المساوي والأكثر احتج [2]بقوله تعالى :﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾[الدخان :56]،ومن أجاز استثناء الأكثر احتج بقوله تعالى :﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾[الحجر: 42]

ومن استثناء الأكثر أيضاً قوله تعالى:﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[الاعراف :99] ، والدليل على أن القوم الخاسرين أكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[العصر:2ـ 3]

والشاهد على استثناء النصف قوله تعالى :﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾[المزمل: 2ـ 3] ، علماً أنّ استثناء النصف لا يمتنع خلافاً لبعض البصرية[3]

وبعد أن بيّنا رأي النحويين نقف عند أهم ما قاله المفسرون والمعربون في هذه الآيات ،وفي آيات أخر يكون فيها الاستثناء مساوٍ أو أكثر من المستثنى منه والتي مثلت ملامحَ للنحو القرآني في كتبهم:

في قوله تعالى :﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر:39ـ 40] ،وقوله تعالى :﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾[الحجر: 42]

في الآية الكريمة الأولى نرى استثناء الأقل من الأكثر ، وفي الآية الثانية استثناء الأكثر من الأقل

قال الزمخشري في الكشاف :((استثنى المخلصين؛ لأنه علم أنّ كيده لا يعمل فيهم ولا يقبلون منه . أي هذا طريق حق عَلَيَّ أن أراعيه ، وهو أن لا يكون لك سلطان على عبادي ، إلا من اختار اتباعك منهم لغوايته))[4]

---

(1) همع الهوامع :200/2

(2) ينظر : شرح التسهيل :293/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه ،والصفحة نفسها،شرح الرضي على الكافية :114/2

(4) الكشاف: 407/3

وعلى ما ذكره الزمخشري يكون استثناء الأكثر من الأقل في الآية الكريمة ،في استثناء الغاوين من العباد .

وذكر القرطبي أنّ في ((هذه الآية والتي قبلها دليل على جواز استثناء القليل من الكثير، والكثير من القليل؛ مثل أن يقول: عشرة إلا درهما، أو يقول: عشرة إلا تسعة، وقال أحمد بن حنبل: لا يجوز أن يستثنى إلا قدر النصف فما دونه، وأما استثناء الأكثر من الجملة فلا تصح، ودليلنا هذه الآية، فإن فيها استثناء الغاوين من العباد، والعباد من الغاوين، وذلك يدل على أن استثناء الأقل من الجملة، واستثناء الأكثر من الجملة جائز))[1]

وجاء في المحرر الوجيز عمّا نقله ابن عطية عن القاضي أبي محمد أنّ الاستثناء على ما يبدو من ظاهر الآية الكريمة (عبادي) استثناء الأكثر من الأقل ؛لأنّ ما تظهره الآية الكريمة أنّ الغاوين أكثر من (عبادي) ويراد بهم الخصوص في أهل الإيمان والتقوى لا عموم الخلق ،إلاّ أنّ ابن عطية لا يسلّم بأن أداة الاستثناء (إلاّ) للاستثناء ،وإنّما تحمل على معنى (لكنّ) ، وبحسب هذا يكون (إلاَّ من اتبعك) مستثنى من غير الأول ، والتقدير لكن من اتبعك من الغاوين لك عليهم سلطان، فيكون الاستثناء منقطعاً في الآية الكريمة وعليه لا استثناء في الآية الكريمة ، وانّما استئناف فيها على مذهب البصريين[2]

والتوجيه الثاني للاستثناء على أنّ في الآية الكريمة استثناء ، وهو أنّ المستثنى منه في الآية الكريمة (عبادي) إذا أريد بها العموم من العباد ،فيكون الاستثناء متصلاً لكنّه مبنياً على أساس استثناء الأقل من الأكثر، ويرى أن التوجيه الأول للاستثناء أصوب حتى لا يقول في استثناء الأكثر من الأقل؛لأن ظاهر الآية الكريمة يدل على ذلك، ونبّه إلى أنّ الفقهاء قد جوزوه وهذه الآية أمثل ما احتج بها من قال بالاستثناء من الأقل،ويرى القاضي أبو محمد أنّ الآية الكريمة وبحسب التوجيه الأول للاستثناء لا حجة لهم بها [3].

---

(1) تفسير القرطبي: 214/12

(2) ينظر: المحرر الوجيز :362/3

(3) ينظر: المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

وعلى ذلك يكون الاستثناء في الآية الكريمة (**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ**) دليلاً عند من جوّز استثناء الأكثر، ومنهم أبو حيان الأندلسي فالاستثناء فيها استثناء متصل،والمستثنى (الغاوين) أكثر من المستثنى منه (عبادي) .

جاء في البحر المحيط :((إنْ كان أريد بعبادي عموم الخلق فيكون : إلاّ من اتبعك استثناء من عموم ، ويكون فيه دلالة على استثناء الأكثر ، وبقاء المستثنى منه أقل ، وهي مسألة اختلف فيها النحاة . فأجاز ذلك الكوفيون وتبعهم من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف)) [1]

ومما يدخل في هذا الباب الاستثناء الأكثر ،قوله تعالى : ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ** ﴾[هود:108]

أما قوله : (إلا ما شاء ربك) استثناء،وهو استثناء الأكثر من الأقل منه ،والاستثناء هنا متصل على ما يبدو من ظاهر الآية الكريمة

ولهذا نرى ابن عطية(546هـ) يورد قولين، يظهر فيهما أنّه من المانعين لهذا الاستثناء وفي أكثر من موضع، ففي القول الأول حمل قوله تعالى : (**إلاّ مَا شَاءَ رَبُّكَ**) على نحو(**إِنْ شَاءَ اللَّهُ**) في قوله تعالى: (**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ**) [الفتح : 27]، ؛فكل شيء معلق بمشيئة الله، وعليه الاستثناء في الآية الكريمة ليس بالمتصل ولا بالمنقطع ،ويؤيد هذا قوله تعالى: (**عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**)،وعلى ذلك لم يستثنَ الأكثر في الآية الكريمة ،وعلى القول الثاني : هو استثناء من طول المدة ، فيكون استثناء من كثير وليس من أقل منه [2]

وممن أشار إلى معنى استثناء الأكثر في الآية الكريمة الطبرسي ت(548هـ) في مجمع البيان؛ إذ قال :((أما الكلام في الاستثناء فقد اختلف فيه أقوال العلماء على وجوه أحدها: أنه استثناء في الزيادة من العذاب لأهل النار و الزيـــــادة من النعيم لأهل الجنة و

---

(1) البحر المحيط :442/5

(2)ينظر: المحرر الوجيز : 108/3

التقدير إلا ما شاء ربك من الزيادة على هذا المقدار كما يقول الرجل لغيره لي عليك ألف دينار إلا الألفين اللذين أقرضتكهما وقت كذا فالألفان زيادة على الألف بغير شك))[1] إلاّ أنّه جعله من باب الاستثناء المنقطع وأوله ب(سوى) ،وهكذا يكون تأويل بعضهم لـ(إلاّ) في الآية الكريمة بمعنى سوى في توجيه لهذا الاستثناء الذي لاتقره قواعد بعض النحويين ؛فالاستثناء في الآية الكريمة ،استثناء منقطع وعلى هذا تكون (إلاّ) بمعنى (سوى) على رأي الفراء والكوفيين ،فيكون المعنى :سوى ما شاء ربك،على نحو قولك : لي عندك ألفا درهم إلاّ الألف التي كنت أسلفتك ، وتقدير (إلاّ)بـ(سوى) أي سوى تلك الألف ؛لأن الكثير لا يستثنى من القليل عند من يمنعه [2]

وما يمكن الإشارة إليه أن الأداة جاءت (إلاّ) في الآية الكريمة وليست (سوى)؛إذ لا يمكن حمل دلالة أداة على أخرى في النص القرآني.

وألمح الهمذاني إلى جواز استثناء الأكثر[3] في قوله تعالى ﴿ **وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾[البقرة :130] إذ أجاز أن يكون الاستثناء تاما متصلاً،علماً أنّ الآية الكريمة دليل وحجة عند من جوّز استثناء الأكثر[4]

وممن جوز استثناء النصف في قوله تعالى :﴿ **قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ** ﴾**[المزمل:2-** 3]،جعل (نصفه) بدلا من(قليلاً) ، أو (نصفه) بدلاً من الليل [5]

ومن المحدثين من يرى أنّ قول بعضهم :بإنّ الاستثناء لا يصحّ إلاّ ما كان دون النصف قول مردود بدليل الآية الكريمة ؛لأن النصف سمي بالآية الكريمة قليلاً واستثني من الليل وعليه يكون الاستثناء من النصف صحيحاً[6]

---

(1)مجمع البيان : 285/5

(2)ينظر :معاني القرآن : 28/2 ،المحرر الوجيز:108/3 ، تفسير البيضاوي : 149/3

(3)ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد : 385/1 ـ 386

(4)ينظر: همع الهوامع : 267/2

(5)ينظر: الكشاف :240/6ـ 241 ،تفسير البغوي :1355 ،زاد المسير : 388/8 .

(6)ينظر: جامع الدروس العربية : 499ـ 500

عطف ضمير النصب (إيّاك) متأخرا عن فعله

القاعدة العامة في موضوع استعمال اتصال الضمائر وانفصالها عند النحويين هي أنّ كل ضمير يمكن أن يؤتى به متصلاً لم يجز أن يقع المنفصل موقعه ؛ولهذا ذكر السيوطي أنّ استعمال ضمير النصب(إيّاك) المنفصل عن متبوعه مخصوص بالضرورة عند بعض النحويين، نحو قول الشاعر :

فالله يَرْعى أبا حَرْب و إيّانَا [1]

وتأسيساً على هذا الكلام منعوا تقديم الضمير (إياك) وفروعه على فعله في غير الاستثناء ولم يذكره سيبويه متأخرا على أيّ نحو عن فعله في غير الاستثناء (2) ؛إذ قال :((وهذا باب استعمالهم (أيا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا ،فمن ذلك قولهم: إيَّاك رأيتُ ،وإيَّاك أعْني ،فإنّما استعملتَ إيَّاكَ هاهنا من قبل أنَّك لاتَقدر على الكاف .وقال الله عز وجل (**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**)[3] من قبل أنك لا تقدر على كم هاهنا ،وتقول : إني وإياك منطلقان ؛لأنك لا تقدر على الكاف ، ونظير ذلك قوله تعالى جدّه: **ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ**[4]))[5]

وهذا ما أشار إليه المبرد في المقتضب قائلاً:((اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه: تقول: قمت، ولا يصلح: قام أنا. وكذلك ضربتُك،لا يصلح: ضربت إيّاك، وكذلك، ظننتك قائما، ورأيتني، ولا يصلح: رأَيت إيّاي))[6]

وفي الحقيقة أنّ استعمال الضمير(إيّاك) متأخر عن فعله لاغبار عليه ، فيجوز أن تقـــول :رأيتُ زيـــــداً وإياك ،وهو وارد في كلام العرب ، وفي مواضع متعددة من القرآن

---

(1) ينظر : همع الهوامع :211/1

(2)النحويون والقرآن : 91

(3) سبأ/24

(4) الإسراء /67

(5) الكتاب : 356/2

(6) المقتضب: 396/1

الكريم[1]، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾[النساء:131]

وممّن أجاز هذا النوع من العطف الزمخشري، ففي معرض حديثه عن هذه الآية الكريمة ذكر أنّ(إيّاكم) عطف على الذين أوتوا الكتاب[2] ، ولم يعترض على هذا العطف أو يعلّق عليه .

وعلى هذا ((يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض، فيعطف الظاهر على الظاهر، وعلى المضمر منفصلاً نحو: إياك وزيدًا رأيت، أو متصلاً نحو: رأيتك وزيدًا، والمضمر المنفصل على المضمر المتصل نحو: زيد ضربته وإياك، ومنفصلين نحو: زيدٌ إيّاه وإيّاكَ أكرمتُ، وزيدٌ أنتَ وهو قُمتُما، والمنفصل على الظاهر نحو: أكرمت زيدًا وإياك، وقام زيد وأنت))[3]

ويكفي دليلا على جوازه وروده في القرآن الكريم ،ولهذا نجد أبا حيان في البحر المحيط يردّ على من خصه بالضرورة بوروده في فصيح الكلام ، وهذا ما يتضح في قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [النساء:131]

قال :((وإياكم عطف على الموصول. . . ومثل هذا العطف، أعني عطف الضمير المنصوب المنفصل على الظاهر فصيح جاء في القرآن، وفي كلام العرب، ولا يختص بالشعر، وقد وهم في ذلك بعض أصحابنا وشيوخنا، فزعم أنه لا يجوز إلاّ في الشعر؛ لأنّك تقدر على أن تأتي به متصلاً؛ فتقول: آتيك وزيدًا، ولا يجوز عنده: رأيت زيدًا وإياك إلا في الشعر، وهذا وهم فاحش، بل من موجب انفصال الضمير كونه يكون معطوفًا. فيجوز: قام زيدٌ وأنتَ، وخرجَ بكرٌ وأنا لا خلاف في جواز ذلك، فكذلك. ضربت زيدًا وإياك))[4]

وفي كلامه على قولـــه تعالى :﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة :1] أكد على جواز

---

(1)ينظر: ارتشاف الضرب :2012/4، النحويون والقرآن :92

(2)الكشاف :160/2

(3) ارتشاف الضرب : 2012/4

(4)البحر المحيط :382/3

الضمير المنصوب المتأخر عن فعله ،فجعل (إيّاكم): معطوف على الرسول[1]

خبر كان وليس واسم إنّ

كان وليس وإنّ عناصر توسعيّة ترتبط بطرفي الإسناد ،وتؤدي وظائف نحوية مخصوصة ،وتمثل قيوداً للحكم المتحصل من علاقة الإسناد[2] ولكن(إنّ) تعمل عملاً عكسياً لعمل كان وأخواتها ، فهي تدخل على الجملة الاسميّة ،فيحصل تغيير في لفظها ؛إذ يصير المبتدأ منصوباً،ويسمى اسمها ،ويبقى خبرها على حاله مرفوعاً[3]

وما يهمني من خبر كان وليس واسم إنّ ما جاء فيها من مسائل النحو القرآني ،ويمكن دراستها على الوجه الآتي:

أولاً- مجيء خبر كان فعلا ماضيا غير مسبوق ب(قد) :

من أحوال خبر كان هو أن يأتي جملة فعلية ، وقد جاء ذلك في مواضع عدة في القرآن الكريم ، نحو:قوله تعالى :﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ [المائدة :116] وقوله تعالى :﴿ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا﴾[الممتحنة :1] ،وهنا جاء خبر كان في الآيتين (قلته) و(خرجتم) ماضياً ، ،وعلى قياس النحويين يجب إثبات قد قبل الجملة الفعلية فبعض النحويين لا يجيز مجيء خبر كان فعلا ماضيا ويشترطون لمجيئه أن يكون مسبوقا بـ(قد)؛لان دخول (كان) على الجملة لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلة وما جاء من ذلك فهو على إضمار (قد)؛لتقربه من الحال [4]

جاء في شرح الرضي على الكافية :((من خصائص (كان) ما ذهب إليه ابن درستويه

---

(1) ينظر: البحر المحيط :251/8

(2) ينظر: دراسات في اللسانيات العربية ،للدكتور عبد الحميد السيّد :27، المباحث الصرفية والنحوية في الحماسة ذات الحواشي : 234 ـ 244

(3) ينظر: المقرب :106/1 ، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك : 162 ، 163 ،المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي : 256

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 228/3

وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر (كان). . . وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع، قالوا فإن وقع فلا بد فيه من (قد) ظاهرة أو مقدرة، وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات))[1]

وذكر رضي الدين ت(686هـ) أنّ الصحيح جوازه ، واستدل على ذلك بكثرة السماع بغير(قد) نظماً ونثراً في القرآن الكريم وغيره[2] ، والشواهد على ذلك كثيرة ،وقد وهم من ظن أنّه لم يرد عن العرب فهو أسلوب فصيح سائغ في اللغة موجود بكثرة في القرآن الكريم، ولا يحتاج إلى تقديرها؛ إذ لا حجة لمن منعه مع الاستعمال ، كما جاء في قوله تعالى:﴿**وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ** ﴾[الأحزاب: 15] ، وقوله تعالى :﴿ **وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ** ﴾ [يوسف :27] ، ونحو[3] قول زهير بن أبي سلمى:

وكان طَوى كشحاً على مُسْتكِنَّةٍ فلا هُوَ أبْداها وَلَمْ يتقدمْ[4]

وممن أجاز هذه المسألة من المفسرين وأيّدها أبو حيان وفي أكثر من موضع : في قوله :﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ** ﴾[النساء :43] يرى أبو حيان أن في الآية الكريمة دليلا على جواز وقوع الماضي خبراً لكان من غير قد والقول بإضمارها تكلف لا مسوّغ له مقابل كثرة الاستعمال[5]

وذكر جواز هذه المسألة صراحة أيضاً عند إعراب قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ**﴾ [الأنعام :35] إذ قال :((وكان فيها ضمير الشأن، والجملة المصدرة بكبر عليك إعراضهم في موضع خبر كان وفي ذلك دليل على أن خبر كان وأخواتها يكون ماضياً ولا يحتاج فيه إلى تقدير قد، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وكلام العرب خلافاً لمن زعم أنه لا بدّ فيه من قد ظاهرة أو مقدرة وخلافاً لمن حصر ذلك

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 143/2

(2) ينظر: المصدر نفسه

(3) شرح التسهيل : 344/1 ، التفسير النحوي للنص القرآني،الدكتور هادي نهر : 27

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى :108

(5) ينظر:البحر المحيط :269/3، 176/8

بكان دون أخواتها))[1]

وعلى الرغم من إشارة بعض المفسرين إلى هذه المسألة غير أنّ بعضهم ألزم نفسه بالقاعدة التي قررها النحويون من دون الالتفات إلى كثرة المواضع في القرآن الكريم التي جاء فيها خبر كان جملة فعلية غير مسبوق بـ(قد) فيلجأ إلى تقديرها، كالطوسي (ت 460هـ) في قوله تعالى :﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[يوسف /26] إذ إنّ إضمارها عنده جائز إذا كان في الكلام ما يدل عليها ،ويكون تقديرها في الآية الكريمة (قد قدّ)[2] ،وهكذا يرى ابن الجوزي ت(597هـ) إذ لولا القول بإضمارها لم يجز مثله في الكلام[3]

ومما يلحظ أنّ الاستعمال القرآني لهذا التركيب يكثر مع أسلوب الشرط ، ومنه[4] أيضاً قول النبي (صلى الله عليه واله وسلم): (إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه)

وفي مقابل هذا المنع أيّد الرضي ما ذهب إليه ابن مالك من تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا (قد)، فلا يحتاج إلى تقديرها مع كان في قوله تعالى: (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل) (وإن كان قميصه قد من دبر) ولا مع باقي أخواتها ، كما في قول النابغة الذبياني :

أضحتْ خلاءً وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لِبد [5]

إذ إنّ مجيء كان مع خبرها الماضي لا يمنع من قيام شيئين يفيدان معنى واحدا[6]

ثانياً:مجيء خبر كان فعلا مضارعا مقترنا بـ(أنْ)

جاء ذلك في القرآن الكريم نحو،قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ

---

(1)البحر المحيط :119/4

(2)ينظر: التبيان في تفسير القرآن :120/1

(3)ينظر: زاد المسير: 57/1

(4)ينظر: بدائع الفوائد،ابن قيم الجوزية :1/ 45

(5)ديوان النابغة الذبياني: 10

(6)ينظر: شرح الرضي على الكافية : 143/2.

دُونِ اللَّهِ﴾[يونس:37] ، وهنا وقع (أنْ يفترى) خبرا لكان ،ولم يذكر النحويون مجيء خبر كان على هذه الصورة من ضمن أحوال خبرها ، فمن وجهة نظرهم أنّ ظهور (أنْ) قبل الفعل المضارع نشأ من حذف لام الجحود التي تأتي بعد كون منفي كقوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[الانفال :33] ،وتقدر (أنْ) مضمرة بعدها ، فلما حذفت اللام، بناء على جواز حذف اللام مع أنّ وأنْ، جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنّها كانت كالنائبة عنها[1]

وذكر الرازي أن قوله تعالى : (أَن يفترى)((فيه وجهان : الأول : أن قوله:(أَن يفترى) في تقدير المصدر ، والمعنى : وما كان هذا القرآن افتراء من دون الله ، كما تقول : ما كان هذا الكلام إلا كذباً . والثاني : أن يقال إن كلمة (أن) جاءت ههنا بمعنى اللام والتقدير:ما كان هذا القرآن ليفترى من دون الله ، كقوله:(وَمَا كَانَ المؤمنون لِيَنفِرُواْ كَافَّة))[2]

ورأى العكبري أنّ قوله تعالى : (أنْ يُفترى) فيه ثلاثة أوجه،أحدها أنّه خبر كان والتقدير : ما كان هذا القرآن افتراء ، والمصدر هنا بمعنى المفعول ،أي مفترى، والثاني التقدير: ما كان القرآن ذا افتراء، والثالث: أنّ خبر كان محذوف والتقدير ما كان هذا القرآن ممكناً أن يفترى، وقيل التقدير لأن يفترى [3]

وبناء على الظاهر من الآية الكريمة ، والأيسر من القول بالتقديرات والتأويلات هو القول بأنّ المصدر المؤول في قوله تعالى :(أن يفترى) هو في محل نصب خبر (كان)،وهو الراجح عند أبي حيان، وأشكل على بعض النحويين في زعمهم أنّ (أن) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود وأنه لما حذفت اللام أظهرت (أن) [4]

---

(1)ينظر: شرح الرضي على الكافية :62/4،النحويون والقرآن :274

(2) تفسير الرازي:98/11ـ 99

(3) ينظر:التبيان في إعراب القرآن:28/2

(4) ينظر: البحر المحيط:158/5، درج الدرر، عبد القاهر الجرجاني :821/1

ومن الباحثين المحدثين من يرى أنّه لا حاجة إلى تأويل (أنْ والفعل) بمصدر ،واقترح تأويله باسم ؛فإذا كان الفعل مبنيّاً للمعلوم يقدّر على أنّه اسم فاعل نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:117] والتقدير : وما كان ربك مُهلك القُرى ،يقدّر على أنّه اسم مفعول ،نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ ،والتقدير : ما كان هذا القران مُفترى [1]

ويبدو أنّ اختلاف التعبير في الآيات الكريمة يعطي صورا متنوعة لخبر كان وهو ما يعني أن مجيء خبرها من(أن والفعل) له خصوصية في التعبير تختلف عن غيرها والأصلح تقبل هذه الصورة من غير تكلف التأويلات والتقديرات أو القول بالحذف ؛لأنّها وإنْ صح بعضها فهي من باب المعنى ،وإلا فهي من ناحية التركيب وردت بهذه الصيغة، و ما قالوه لا يغيّر من وضعها بهذا الشكل في النص القرآني ،إذ إنّ هذا التعبير أعمق في الدلالة مع كان المنفية وأقوى مبالغة من تقديرها بمفعول أو بـ(ذا افتراء) وغيرها، ولا يصح أن يكون الخبر محذوفا ؛إذ إن الفائدة كلها في الخبر [2]

وقد وردت هذه الصورة في خبر أخواتها كقول الشاعر عروة بن الورد:

أَلَيْسَ عَظِيماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا في الحُقوقِ مُعَوَّلُ[3]

علماً أنّ هذه الصورة من الخبر ترد في خبر قسم من أفعال المقاربة وأفعال الرجاء التي تعمل عمل كان من ذلك قوله تعالى :﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[الإسراء :8] وكذلك جاءت في اسم كان[4] في قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران :161]

ثالثًا:تقديم معمول خبر ليس عليها :

من المسائل الخلافية بين النحويين تقديم خبر ليس عليها ،فمَنْ منعه لايجوز عنده أنْ

---

(1) ينظر: النحويون والقران :274ـ 275

(2) ينظر: التحرير والتنوير : 82/11

(3) ديوان عروة بن الورد :73

(4) ينظر: شرح التسهيل : 394/1

يُقال :قائماً ليس زيدٌ ،وأمّا مَنْ جوّزه فعنده (قائماً) خبر ليس مقدماً، واستدل المجوزون لهذا بتقديم معمول خبر ليس عليها في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود :8] ، فنصب (يوم) بـ(مصروفا) ،وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ،ولأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل[1]

جاء في إعراب القرآن للباقولي فيما نقل عن أبي الحسن الاخفش أنّه:((استدل بتقديم خبر «ليس» على «ليس» بقوله تعالى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) ،فقال: التقدير: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم.ف (يوم) ، منصوب بمصروف، وقدمه على «ليس» فدل على جواز: قائماً ليس زيد))[2]

ولم يرَ أبو حيان من ضيرٍ في جواز تقديم معمول خبر ليس عليها في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ؛لأنّ ذلك مايدل عليه ظاهر الآية الكريمة، فقال :((قد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيّاً فِي الخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ))[3]

وعند البيضاوي أنّ الآية الكريمة دليل على جواز تقديم خبر ليس عليها فـ(يَوْمَ) منصوب بخبر لَيْسَ مقدم عليه؛ فلا يصح تقديم المعمول إلا حيث يصح تقديم عامله [4]

ويرى ابن مالك أنّ الأرجح هو القول بمنع خبر ليس عليها،لعدم ورود دليل على تقديمه في لسان العرب ،ولايكفي الاستناد على تقديم معمول خبر ليس عليها شاهداً على تقديم خبرها عليها ؛لأنه لا يكون دائما،ويزداد على ذلك أنّ المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره[5]

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :162/1، ينظر:شرح الرضي على الكافية : 201/4

(2) إعراب القرآن للباقولي : 277/1

(3) تفسير البحر المحيط :206/5

(4)ينظر: تفسير البيضاوي: 129/3

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح :1/ 245

رابعاً ــ العطف على اسم إن قبل استكمال الخبر:

قال تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[المائدة :69]

موضع الشاهد قوله تعالى : ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ إذ جاء في الآية الكريمة ما ظاهره عطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر ،وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ،فمنع البصريون العطف على محل اسم إنّ قبل تمام الخبر؛لئلا يجتمع عاملان في اسم واحد، نحو اجتماعهما في قولك : إنّك وزيدٌ قائمان ،وفيها وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد [1]

وقد وجّه سيبويه ونحويو البصرة الرفع في كلمة (الصابئون) ،على التقديم والتأخير فافترض أنّ القرآن ابتدأ بكلمة (الصابئون) بعد ما مضى الخبر؛ إذ التقدير عنده :إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون كذلك[2]

وقد أجاز الكسائي(ت189هـ) العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر، نحو قولهم:إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان،على أساس أنّ اسم إنّ كان مبتدأً قبل دخول إن عليه وتبعه الفرّاء (ت : 207هـ) الذي اشترط خفاء الإعراب في اسم (إنّ) كما في الآية الشريفة،[3] وفي قول الشاعر بشر بن أبي خازم[3]:

وإلاَّ فاعلموا أَنَّا وأَنتم بُغَاة ما حيِينا فى شِقاقِ[4]

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :187/1

(2) ينظر:الكتاب : 155/2، شرح التصريح ،320/1 ـ 322

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء:311/1 ،ينظر: غرائب التفسير:334/1،الكافية الشافية :512/1

(4) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي:116

وممن جوّز هذه المسألة أيضا الأخفش الأوسط (ت215هـ) في كتابه معاني القرآن[1]

وهذه الجذور التفسيرية من التراث اعتمد عليها المفسرون والمعربون في توجيه القول في قوله تعالى :(والصابئون)

فالطوسي أورد ثلاثة أقوال مختلفة في توجيهها،مكتفياً بعرضها من دون أن يتبنى رأياً منها[2]

أحدهما :رأي سيبويه ونحويي البصرة والقول بالتقديم والتأخير

وثانيها : رأي الكسائي،والعطف على الضمير في (هادوا) وكأنّه قال: هادوا هم والصابئون،وغلّطه الرماني من وجهين:

أحدها:فيه إخلال بالمعنى ؛إذ إنّ العطف يقتضي مشاركة الصابئ لليهود في اليهودية وهم لا يتشاركون فيها . والآخر :ضعف في التركيب ؛إذ إنّه عطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بالمنفصل

والرأي الثالث: للفراء ،إذ جوّز العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر

ووافق الزمخشري ما ذهب إليه سيبويه فقد منع أن يكون (والصابئون) عطفا على محل اسم إنّ وأيّد ما ذهب إليه البصريون فقال :

((إنما يجوز ارتفاعه على العطف على محل (إن واسمها) بعد ذكر الخبر ، تقول : إن زيداً منطلق وعمراً وعمرو بالنصب على اللفظ ، والرفع على موضع (إن) واسمها ، لأن الخبر قد تقدم ، وأما قبل ذلك الخبر فهو غير جائز ، لأنا لو رفعناه على محل (إن واسمها) لكان العامل في خبرهما هو المبتدأ ، ولو كان كذلك لكان العامل في خبرهما هو الابتداء ، لأن الابتداء هو المؤثر في المبتدأ والخبر معاً ، وحينئذٍ يلزم في الخبر المتأخر أن يكون مرفوعاً بحرف (إن) وبمعنى الابتداء فيجتمع على المرفوع الواحد رافعان مختلفان

---

(1) ينظر: معاني القرآن للاخفش : 285

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن : 590/3 ـ 591

وأنه محال))[1]

وقد ذكر ابن عطية(ت 546هـ) الآراء الثلاثة التي قال بها الطوسي ، وزاد على عليها رأياً رابعاً، فقال:((قيل إن بمعنى نعم ، وما بعدها مرفوع بالابتداء))[2]، وعُدّ هذا الرأي من غرائب التفسير [3]

وبناء على ما تقدم يجوز في المعطوف على اسم (إنّ) النصب بناء على إعمال هذا الحرف ، ويجوز ارتفاعه أيضاً ؛ لكونه في الحقيقة مبتدأ محدثاً عنه ومخبراً عنه ، وأمّا رأي البصريين في مثل هذه التراكيب فمردود؛إذ إنّ تكلّف التقديم والتأخير وجعل (والصابئون) في نهاية الآية الكريمة يؤدي تقديم الجملة المعطوفة على الجملة المعطوف عليها ،وهذا لا يجوز إلاّ في الشعر ،أما القول بأن الواو للاستئناف وليست للعطف فيتراءى لنا كأن هناك إلحاقا للمعنى في الآية الكريمة، وهذا يتبعه ضعف بالتركيب وإخلال بالمعنى،وارباك للمخاطب إذ إن الكلام لا يكون دفعة واحدة وعلى ونسق واحد ؛لأنّ ما يترتب على ذلك العطف هو الجامع بين المعطوف عليه وهو (الذين امنوا) والمعطوف (**وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى**) ، وهو جامع واحد وهو الإيمان بالله واليوم الآخر (**مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا)** ، والنتيجة في الخبر الواحد[4] هي **(لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)**

أمّا القول بأنّ خبر الحرف محذوف، وأن الخبر المذكور للمبتدأ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا آمنون ، والصابئون من آمن إلى آخره فهذا القول مردود من جهة أنّ اتبّاع النظام القرآني في العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر أوجه من القول بالحذف إذ إن اسم إنّ وما عطف عليه يكون خبره واحدا وهو (لاخوف عليهم) ولا يحتاج إلى مشقة

---

(1)تفسير الكشاف : 273/2.

(2)المحرر الوجيز:219/2.

(3) ينظر: غرائب التفسير: 335/1

(4) ينظر: تلخيص الشواهد ،ابن هشام الأنصاري :374

التأويل والتقدير والتعسف بحمل النص ما لا يحتمل والاكتفاء بظاهر الآية الكريمة من دون تغييب لفائدة العطف في النص ، ولاسيّما أن جمع (الَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) ووحدهم مع المؤمنين عن طريق العطف في الفعل (آمن) فلفظة (من) وان كانت واحدة، فمعناها يكون للواحد والجمع والأنثى والذكر، والرفع على المنوال في جمعهم على صفة واحدة [1]

ويبدو لي أنّ رأي الكوفيين في هذه المسألة هو الصحيح ،وعندهم أنّه عطف (الصابئون) على موضع إنّ قبل تمام الخبر وهو قوله (من آمن بالله واليوم الآخر) ،ويؤيد هذا الرأي ما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات إنّك وزيدٌ ذاهبان وقد ذكره سيبويه في كتابه ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب ، وورود في الشعر أيضا ما يقوي هذا الرأي ، نحو قول بشر بن أبي خازم[2] :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أنّا وأنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينا فِي شِقَاقِ

وقول ضابئ بن الحارث البرجميّ[3]:

فَمَنْ يَكُ أمسَى في المدِينَةِ رَحْلُهُ فَإنّي وَقَيّارٌ بها لَغَرِيبُ

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي اعتمد الكوفيون على ظواهرها في جواز العطف على اسم كان قبل استكمال الخبر ، وهو الأصوب لأنه الأقرب إلى الواقع اللغوي على حين تأول البصريون ظواهرها ؛ لأنها خلاف أصولهم وقواعدهم[4]

وهناك قراءة قرآنية تعضد رأي الكوفيين ،فقد قرىء : (وملائكته) بالرفع في قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[الاحزاب :15] عطفاً على محل إنّ

---

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن :281/1،تفسير الرازي :55/12 ، استنباط القاعدة النحوية من القرآن :30

(2) الكتاب :155/2

(3) شرح المفصل :542/4

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :186/1،ارتشاف الضرب :1288/3

واسمها قبل استكمال الخبر ، وهو ظاهر على مذهب الكوفيين ، ووجهه عند البصريين على حذف خبر إنّ لدلالة يصلون.[1]

وقد أيّد الدكتور مهدي المخزومي رأي الكوفيين في هذه المسألة ؛لأنّ تأويل البصريين ليس مقنعا لورود الاعتراضات عليه، ولا يصمد أمام ظاهر النصوص الفصيحة في القرآن الكريم ولغة العرب التي تؤيد جواز العطف بالرفع على محلّ اسم ((إنّ)) قبل استكمال الخبر، من دون الاحتكام إلى التأويل والتقدير.[2]

---

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع :121 ، الكشاف:92/5 ،إعراب القراءات الشواذ للعكبري:316/2،البحر المحيط:239/7

(2) ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه :87

الفصل الثالث

الجملة الشرطية

ـ شكل فعل الشرط وجوابه من حيث اللفظ

ـ مجيء فعل الشرط وجوابه متفقين في الفعل والفاعل

ـ أدوات الشرط الجازمة :

مجيء (أنْ)أداة شرط جازمة لفعلين

مجيء ما شرطية ظرفية

أداتا الشرط(من ،ما) وشبه الشرط

ـ عدم اقتران جواب الشرط في المواضع التي أوجب النحويون اقترانها بها

ـ مجيء إنْ النافية في جواب الشرط

ـ أدوات الشرط غير الجازمة :

تقديم الاسم على فعل الشرط مع لو وإذا

مجيء جواب لو جملة اسمية

مجيء جواب لمّا الحينية مضارعاً

ـ اجتماع الشرط والقسم

الفصل الثالث :

الجملــة الشرطية

الشّرَطُ بالتحريك العَلامَة ، والجمع أشْراطٌ ،وأشْراطُ الساعةِ علاماتها[1] قال تعالى:﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَـا﴾ [محمد /18] . ومن هنا قيل: إنّ معناه في النحو هو ((العلامة أو الأمارة فكأن وجود الشرط علامة لوجود جوابه))[2] أي إنّ فعل الشرط يُسمى شرطاً؛ لكونه علامة دالّة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه فـ((الفعل الأول يسمى شَرْطاً وذلك لأنه عَلاَمَة على وجود الفعل الثاني الذي هو جواب للشرط والعلامة تسمى شرطاً))[3]

وعرّف القاضي الجرجاني (ت816هـ) الشرط من الناحية الاصطلاحيّة بأنّه ((تَعْلِيق شيء بشيء بحيث إذا وُجد الأوّل وجد الثاني ،وقيل الشرط : ما يتوقَّف عليه وجود الشيء ،ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مُؤَثِّرًا في وجوده ، وقيل الشرط : ما يتوقَّف ثُبُوت الحُكْم عليه))[4] ؛ ذلك أنّ من حقيقة الشرط وجوابه أن يكون الثاني متعلقا حصوله بالأول ومسبَّباً عنه ؛فوقوعه متوقف على وقوع الشرط،نحو:إِن زُرْتَنِي أَكْرَمْتُك[5]

و ذكر السيوطي(ت911هـ) أنّ الشرط هو مجموع جملتي الشرط والجواب ،فقال: ((الشرط يقتضي جملتيـــــن :إحداهمـا شرطـــا والأخرى جـــزاء وجوابـــا ، وربما سمي

---

(1) ينظر:المصباح المنير ، الفيومي :309 ، تاج العروس، الزبيدي : 19/ 405

(2) شرح المفصل ،ابن يعيش: 265/4

(3) شرح شذور الذهب،ابن هشام :354

(4) التعريفات، القاضي الجرجاني :108

(5) ينظر: لسان العرب :80/1

المجموع شرطا))[1]

وأداة الشرط تدخل على الجملتين الفعليتين ،وتربط إحدى الجملتين بالأخرى، فتكون الجملة الأولى سببا لحصول الثانية ،قال أبو حيان(ت745هـ) واصفاً أدوات الشرط بأنها((كلمٌ وُضِعتْ لتدل على تعليق جملةٍ بجملة ، وتكون الأولى سبباً والثانية متسبباً ،ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلاّ في المستقبل))[2]

وبسبب هذا التعليق جعل أكثر النحويين ،ومنهم أبو حيان دلالة الشرط الزمنية منحصرة بالاستقبال ، إذ إنّ معنى التعليق عندهم((إنما هو وقوف دخوله في الوجود على غيره في الوجود ولا يكون هذا في ما مضى))[3] ؛ فالشرط عندهم((لا يقع إلا على فعل لم يقع))[4]

يتبين مما سبق التلازم بين جملتي الشرط وجوابه ؛ إذ ((لابد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام،وهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر))[5] ؛لذا عدّهما بعض النحويين جملة واحدة على حين عدّها بعضهم الآخر من الجمل المركبة ،وأطلق بعضهم عليها اسم الجملة المعقدة [6]

وأدوات الشرط المتفق عليها إحدى عشرة أداة ،هي :إنْ ،وإذما، ومتى ، وما ،ومهما، أيّ ،ومتى ، وأيّان ، وأين ، وحيثما ،وأنى[7]

وكلّ أدوات الشرط الجازمة مبنية إلا (أيّا) فهي معربة بالحركات ،وتكون ملازمة

---

(1) همع الهوامع ،السيوطي : 550/2

(2) ارتشاف الضرب ،أبو حيان الأندلسي:4/ 1862

(3) شرح المفصل ، ابن يعيش: 155/8

(4) المقتضب ، المبرد : 50/2

(5) الأصول في النحو ، ابن السراج :2 /158

(6) ينظر: التفسير النحوي للنص القرآني،الدكتور هادي نهر : 21

(7) ينظر: شرح المفصل :42/7 ، شرح التسهيل :68/4

إلى الإضافة إلى المفرد ، وقد تقطع عن الإضافة وتنون ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء :110] ، وكذلك كل هذه الأدوات أسماءٌ ،أي لها محل من الإعراب إلاّ (إذما) و (إنْ)، فهما حرفان ،وأكثر أدوات الشرط يجوز أن تلحقها (ما) الزائدة ،ويجوز أن لا تلحقها مثل :إنْ ،ومتى ،وأيّان ،وأين ، وبعض أدوات الشرط لا يجوز أن تلحقها (ما) الزائدة مطلقاً،مثل أنّى ،أما (حيثُ) فيجب أن تلحقها (ما) الزائدة مثل أنّى ، لتقوم بجزم فعل الشرط وجوابه [1]

أمّا أدوات الشرط غير الجازمة المتفق عليها فهي (أمّا، ولولا، ولمّا، كلّما، ولوما) وهناك نوع يختلف النحويون في عدّه جازما أو غير جازم ، إذ قيل بجزمه في الشعر دون النثر وهي (إذا لو كيفما) ، والملاحظ أنّ معنى الشرط ملازم لأدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة وأنّ الفرق بينهما في الناحية الإعرابية فقط وليس في الوظيفة أو في الدلالة [2]

وليست كل أدوات الشرط قد وردت في القرآن الكريم، فبعضها لم ترد فيه وهي :إذما ،وأيان ،ومتى ،ولوما[3]

شكل فعل الشرط وجوابه من حيث اللفظ

يأتي فعل الشرط وفعل جواب الشرط من حيث اللفظ على أربعة أشكال :

1. أن يكونا فعلين مضارعين ، كقولـــــه تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 284] ، وقولـــه تعالى :﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾

---

(1) ينظر : المقتضب ، المبرد : 2/ 46 ،شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: 313/2 ،تسهيل الفوائد، ابن مالك:236/1 ،جامع الدروس العربية ،مصطفى الغلاييني : 315

(2) ينظر : ارتشاف الضرب :1893/4،النحو الوافي ،الدكتور عباس حسن :4/ 440،488 ،أسلوب الشرط في خطب العرب ،رسمية محمد (رسالة ماجستير) بإشراف :الدكتور يوسف حسن :3

(3) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ،د.محمد عبد الخالق عضيمة : ق1 /198/2

[الزلزلة : 7] ، وفي هذه الحال يجب جزم الفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط)[1]

وقد جاء جواب الشرط مرفوعاً في بعض القراءات القرآنية ، كقراءة بعضهم قوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[النساء : 78] برفع جواب الشرط، والوجه في هذه القراءة على حذف الفاء ،وقيل:إنّه قليل وخصّ بالشعر[2] ، وقد جوز ابن مالك هذه القراءة ،ورأى أنّ الجواب ((قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ))[3]، والأفضل عدم الأخذ بها ؛لأنّ اللغة الفصيحة الصحيحة هي الجزم في مثل هذه التراكيب[4]

2. أن يكونا فعلين ماضيين ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران :97]

وفي هذه الحال يكون كل من فعل الشرط وجواب الشرط في محل جزم[5]

3. أن يكون فعل الشرط ماضيا ،وفعل جواب الشرط مضارعا ، وفي هذه الحال يجوز في جواب الشرط الجزم والرفع ،قال أبو حيان((إذا كان فعل الشرط ماضياً ، وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء ، جاز في ذلك المضارع الجزم ، وجاز فيه الرفع ، مثال ذلك : إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو ، وإنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو . فأما الجزم فعلى أنّه جواب الشرط ، ولا نعلم في جواز ذلك خلافاً ، وأنّه فصيح...))[6]

ومن أمثلة جزم جواب الشرط أيضا قوله تعالى :﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود :15] ، ومثله قول الفرزدق [7]:

دَسَّتْ رسولاً بأن القوم إنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشفُوا صُدوراً ذاتَ توْغيرِ

ومن أمثلة رفع جواب الشرط أيضاً ،قراءة الحسن قوله تعالى :﴿ نُوَفِّ ﴾بالتخفيف

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي :314/2، شرح الرضي على الكافية :86/4

(2) ينظر : المحتسب ، ابن جني : 193/1، وتفسير البيضاوي : 85/2

(3) شواهد التوضيح والتصحيح ،ابن مالك :232

(4) ينظر:شرح الاشموني :586/1 ، الواضح في النحو ،محمد خير الحلواني : 109

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية :106/4 ، كتاب الحدود في النحو ،الفاكهي : 275

(6) البحر المحيط : 445/2

(7) ديوان الفرزدق : 189

وإثبات الياء؛لأن فعل الشرط ماض هكذا: نوفي [1]

4. أن يكون فعل الشرط مضارعاً، وفعل جواب الشرط ماضيا، نحو قول الشاعر قَعْنَب ابن أُم صاحب :

إنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طَارُوا لها فرحَاً مِنِّي وَمَا سمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا[2]

وقد وصف النحويون هذه الصورة بالقلة وبعضهم لا يحسنها ،بل إنّ بعضهم الآخر وصفها بالمحال ،وخصها بالضرورة .

فصوغ الشرط على هذا التركيب من تقديم المستقبل وتأخير الماضي لا يأتي إلاّ في ضرورة ، كما يرى ذلك سيبويه وجمهور النحويين[3]

ورأى الرضي(ت 686هـ) أنّ وجود هذه الصورة من كلام العرب قليل ،وأنّها لم ترد في القرآن الكريم، فقال:((إن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم، ومثله قليل، لم يأتِ في الكتاب العزيز، وقال بعضهم لا يجئ إلا في ضرورة الشعر، قال:

مَن يكِدْني بسَيءٍ كنتُ منه ... كالشَّجا بين حلقه والوريد))[4]

وجاء في حاشية الصبان :((واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ؛لأنّ فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة))[5] ، وعند أبي حيان (ت 745هـ)أنّ ذلك مستحيلٌ ، وأمّا ماورد من ذلك ؛ فعند النحويين جواب الشرط محذوف ،متأولين جوابا مقدرا ، يحرف الصورة التركيبية المذكور آنفاً إلى صورة مقبولة في تصورهم[6]

---

(1) ينظر: تفسير الكشاف : 188/3، تفسير البيضاوي : 130/3

(2) مختارات شعراء العرب ،ابن الشجري:28

(3) ينظر: همع الهوامع : 551/2

(4) شرح الرضي على الكافية :106/4

(5) حاشية الصبان على شرح الاشموني : 24/4

(6) ينظر: همع الهوامع ، السيوطي : 2/ 551 . 552

ويظهر أنّ هذا الرأي مترسخ لدى المفسرين، وما ورد على هذا النحو من الشرط يجعلونه على حذف الجواب وبتأويلات مختلفة تتناسب مع قواعد النحويين؛ ليكون جواباً للشرط ،فقد جاء تفسير التبيان للطوسي:((إنّ الماضي قد يقع في الجزاء لا أن المراد بالماضي الجزاء، لكن على انه إن كان مثل هذا الفعل، فيكون اللفظ على ما مضى والمعنى على مثله، كأنه يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا))[1]

ونجد أنّ أبا حيان عندما يصل إلى قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[البقرة :269] في تفسيره البحر المحيط ،يشير إلى أنّ قوله تعالى :(فقد أوتي خيراً كثيراً) هذا جواب الشرط ، والفعل الماضي المصحوب : بقد ، الواقع جواباً للشرط في الظاهر قد يكون ماضي اللفظ ، مستقبل المعنى . كهذا . فهو الجواب حقيقة ، وقد يكون ماضي اللفظ والمعنى ، كقوله تعالى (**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**)[2] فتكذيب الرسل واقع فيما مضى من الزمان ، وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون جواب الشرط ، لأن الشرط مستقبل ، وما ترتب على المستقبل مستقبل ، فالجواب في الحقيقة إنما هو محذوف ، ودل هذا عليه ، التقدير : وإن يكذبوك فتسلّ ، فقد كذبت رسل من قبلك ، فحالك مع قومك كحالهم مع قومهم))[3]

فصورة الشرط هذه مقبولة لديه، ولا يمكن إنكار ذلك ألاّ انه يستشكل على معناه ؛فما كان ماضي اللفظ مستقبل المعنى يعده جوابا ، وإن كان ماضيا وما كان لفظا و معنى يجعل الجواب محذوفاً، تقديره (فتسل) .

ويرد عليه الدكتور خليل بنيان بقوله: ((ولنا أن نسأل أبا حيان . رحمه الله . لم جعلت ما قدرته مقحما بين الشرط وجوابه ، أليس الأولى أن يكون ذلك بعد تمام الكلام ؟ إذ من المعلوم أن الاعتبار بكل مثل أو حكمة أو حديـــث أو حكايـــة إنما يكون بعد

---

(1) التبيان : 425/3

(2) سورة فاطر:4.

(3) البحر المحيط : 2/ 334 ـ 335

اكتمال سردها فيستخلص مما يروى كله العبرة والأسوة ، والشرط غير مكتمل قبل إيراد جوابه))[1]

وفي قوله تعالى :﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ ﴾[هود :57] ، قرأ الجمهور فعل الشرط تولوا بلفظ المضارع أي تتولوا مضارع تولى[2]، عليه يكون التركيب الشرطي يتكون من مضارع + ماض ، ووفقا لهذه القراءة نجد أن صاحب البحر المحيط ينقل رأيا للتبريزي (ت502هـ) يجعل قوله تعالى :(فقد أبلغتكم) جوابا للشرط بقوله :((وجواب الشرط هو قوله : فقد أبلغتكم ، وصح أن يكون جواباً؛ لأن في إبلاغه إليهم رسالته تضمن ما يحل بهم من العذاب المستأصل ، فكأنه قيل : فإن تتولوا استؤصلتم بالعذاب . ويدل على ذلك الجملة الخبرية وهي قوله : ويستخلف ربي قوماً غيركم))[3]

ويظهر من النص أنّه ارتضى أن يكون فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً ،وعزّز رأيه بقول الزمخشري:((فإن قلت : الإبلاغ كان قبل التولي ، فكيف وقع جزاء للشرط؟ قلت : معناه فإن تتولوا لم أعاتب على تفريط في الإبلاغ وكنتم محجوبين بأنّ ما أرسلت به إليكم قد بلغكم فأبيتم إلا تكذيب الرسالة وعداوة الرسول))[4]

وفي قوله تعالى :﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ﴾ [يوسف:77] تعرض ابن الجوزي (ت597هـ) لهذه المسألة ، ولم يستشكل على هذا التركيب من ناحية المعنى ؛ فقولهم (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ، فيه إشارة إلى أنّ السرقة واقعة عندهم ، فهي جواب الشرط، واحتج له بما جاء في كلام العرب مما أنشده أبو علي الفارسي :

إذا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْني لئيمةٌ وَلَمْ تَجِدي من أن تُقِرّي بها بُدّا

---

(1) النحويون والقرآن ، د.خليل بنيان :51

(2) ينظر: البحر المحيط:234/5

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(4) الكشاف : 3: 210، البحر المحيط :243/5

فقد جعل الشاعر (لم تلدني) ؛ جزاء ، وان كان انتفاء الولادة أمر ماض ، والجزاء إنما يكون بالمستقبل ، فيكون المعنى : إن ننتسب لا تجدني مولود لئيمة [1] وحمل هذا أيضا على معنى التبيّن أي يتبين أني لم تلدني لئيمة [2]

ولهذا نجد أنّ من المفسرين من يرفض التأويلات في الآية الكريمة ومنهم ابن عطية (ت 541هـ) ؛لان معناها لا ينطبق على الآية الكريمة وان هذه الأقوال من إخوة يوسف (ع) إنما((كانت بحسب الظاهر وموجب الحكم في النازلتين ، فلم يقعوا في غيبة ليوسف ، وإنما قصدوا الإخبار بأمر جرى ليزول بعض المعرة عنهم ، ويختص بها هذان الشقيقان)) [3]

وممّا سبق نجد أنّ الشرط هنا تركيبا ومعنى ارتضاه بعض المفسرين، ولم يتأولوا الجواب على الرغم مما رسخ في أذهانهم من المنع ؛ لأن شأن ذلك أن يفوت عليهم الوصول إلى المعنى الدقيق الذي تحمله التراكيب القرآنية ، ومن جهة وورد نصوص أخرى في القرآن الكريم واضحةً تركيباً ومعنى ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ**﴾ [الأنفال /71] وقوله تعالى :﴿ **وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ** ﴾**[الأنفال :38]** وقوله تعالى : ﴿ **إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾ [التوبة /40] وقوله : ﴿ **إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ [التحريم :4] ، فهو أسلوب من أساليب العربية ولا مجال لإنكاره؛لورود النصوص الفصيحة، قال ابن مـــالك في شرح التسهيل:((إذا كان الشرط والجزاء فعلين جاز أنْ يكونا مضارعين، وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، وأنْ يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً والأكثر أن يكونا مضارعين))[4]

وقد احتج ابن مالك على النحويين بقول النبي محمد صلى الله عليه والـــه وسلـم

---

(1) ينظر: زاد المسير: 2/ 276

(2) ينظر:شرح الدماميني :110/1

(3) ينظر المحرر الوجيز: 125/5ـ 126

(4) شرح التسهيل : 90/4

:(مَنْ يقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذَنْبِهِ) ،وردّ قولهم بالضرورة بأنّه حمل من غير ضرورة؛ إذ لا ضرورة تقتضي في الأبيات التي وردت فيها هذه الصورة التركيبية،ونحوه في الشعر كثير ،كقول الشاعر:

إن تَصْرِمونا صَرَمْناكم وإن تَصلوا ملأْتُمُ أنفسَ الأعداء إرهابا

فالشاعر متمكن من أن يقول بدل وصلناكم: نواصلكم. وبدل وإن تصلوا ملأتم: وإن تصلوا تملئوا. وهكذا في الأبيات الأخرى التي احتج بها النحويون للضرورة، والتي أوردها ابن مالك في شرح التسهيل[1]

وهذا الرأي يعود في حقيقة الأمر إلى الفرّاء(ت 207هـ) ؛ ومما يؤيد ذلك الاستعمال عنده[2]، قوله تعالى: ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾ [الشعراء: 4]، فعطف الفعل الماضي (**فَظَلَّتْ**)على جواب الشرط المضارع الذي هو (**نُنَزِّلْ**)؛ إذ لا يعطف على الشيء في الغالب إلا ما يجوز أن يحل محل وممن ذهب مذهب الفرّاء في هذه المسألة المبرد وابن مالك ؛إذ أجازا أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء قياساً؛لأن من شأن أداة الشرط أن تصرف معنى الأفعال الماضية إلى الاستقبال ؛ ووجه قبول هذا الوجه يأتي من أنّه ما كان ذا تغيّر أولى بالتأخير من أن يتقدم ،فالمضارع بعده أداة الشرط يبقى على أصله ؛لدلالته على المستقبل ، أما الماضي فهو ذو تغيّر في المعنى دون اللفظ فيتأخر [3]

ويرى ابن عصفور(669هـ) أنّ الأولى في ذلك أنْ يقدم الماضي على ما كان مستقبلا ،نحو :"إن قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو" ولا يقدم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة[4]

وفي الحقيقة أنّ ((اللغة ليست بقانون ثابت يقتضي التقيّد بسرد الأحداث بحسب

---

(1) ينظر: شرح التسهيل : 4/91 ـ 92

(2) ينظر:معاني القرآن :2/ 276

(3) ينظر:المقتضب: 2/60 ، شواهد التوضيح ، ابن مالك : 67

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي ،ابن عصفور :2/315

تتابع وقوعها ، فان للغة منطقاً آخرَ في هذا الشأن؛ إذ هي تخاطب المشاعر وتتوخى استثارة الاهتمام ،فالأولى في منطقها هو التماس السبيل الأوقع في النفس و الأبلغ في التأثير على المشاعر ، فليس مستغرباً من أجل هذا أن يقدم الآخر على الأول وإنْ يبتدأ بالعاقبة قبل بوادرها))[1] ، يزداد على ذلك أنّ التعبير بالماضي في الشرط يؤدي وظيفة تأكيد الجزاء وتحقيقاً له ((لأنّ الثاني لايقع إلاّ بعد تحقق الأول ودخوله في الوجود))[2]

مجيء فعل الشرط وجوابه متفقين في الفعل والفاعل:

ذكر النحويون المفسرون والمعربون أنّ شرط الجواب الإفادة ، ولذلك لا بدّ من أن يكون الجواب مغايراً للشرط لفظاً ومعنًى مع جميع أدوات الشرط إلاّ كيف ،كخبر المبتدأ فلا يجوز إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ، ولا يجوز في الابتداء زيد زيد[3]،ولهذا السبب نرى ابن جني في حديثه عن قول الأحوص الأنصاري:

فإذَا تَزُولُ تَزولُ عن مُتَخَمِّطٍ تُخْشَى بَوادِرُه علَى الأَقْرانِ[4]

يقول:((محال أن تقول : إذا قمت قُمت لأنه ليس في الثاني غير ما في الأول وإنما جاز أن يقول : فإذا تزول تزول لما اتصـــل بالفعل الثاني من حرف الجر المفاد منه الفائدة ، ومثلـــه قول الله تعـــالى: **(هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا)**[5] ولو قال (هولاء الذين أغويناهم أغويناهم ،لم يفد شيئاً ... ولكن لمّا اتّصل بأغويناهم الثانية قوله (كما غَوَيْنا) أفاد الكلام))[6]

---

(1) النحويون والقرآن :52

(2) بدائع الفوائد ،ابن قيم الجوزية : 184/1

(3) ينظر: التسهيل :304/1 . 305 ، همع الهوامع : 554/2 ،التذييل والتكميل : 10/4 حاشية الصبان على شرح الاشموني :1/ 1668

(4) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، المرزوقي :163

(5) القصص :63

(6) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة،ابن جني : 106

والى هذا أشار الطبرسي(ت 548 هـ) في مجمعه فذكر أنّ الكلام نحو:((إنْ ذهبتَ ذهبتَ لا يفيد و إنما يفيد إذا اختلف الفاعلان و الفعلان نحو: قُمْ فأعطيك؛لأنّ المعنى إن قُمتَ أعطيتُكَ))[1]

ويرى العكبري (ت 616هـ) أنّ : ((جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ كقولك قم تقم))[2]

وقد جاءت في القرآن الكريم شواهد عدّة قد اتحد فيها الشرط والجزاء في اللفظ والمعنى منها قوله تعالى : ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[الإسراء:7] ، ومع (إذا) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾[النساء :142]، وقوله تعالى :﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾[الشعراء :130]،وقوله تعالى:﴿ وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ﴾ [المطففين :31]؛ فالشرط والجزاء متفقان في الفعل والفاعل في التعبير القرآني.

وإذا تفحصنا كتب التفسير نجد أنّ هذه المسألة قد وقف عندها أكثر المفسرين والمعربين وأكثروا فيها الأقاويل، ففي قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[**المائدة :67]** مثلاً نرى أنّ ظاهر الجواب لا يغاير الشرط ؛فالمعنى (إن لم تبلغ فما بلغت، أو إن لم تفعل لم تفعل)[3]

وذكر الشيخ الطوسي (ت460هـ):((الآية فيها خطاب للنبي صلى الله عليه وآله وإيجاب عليه تبليغ ما أنزل إليه من ربه وتهديد له إن لم يفعل وانه يجري مجرى إن لم يفعل ولم يبلغ رسالته. فان قيل كيف يجوز ذلك؟ ولا يجوز أن يقول: إن لم تبلغ رسالته فما بلغتها لان ذلك معلوم لا فائدة فيه ! قلنا: قال ابن عباس: معناه إن كتمت آية مما أنزل إليـــك فما بلغت رسالته والمعنى ان جريمته كجريمته لو لم يبلـغ شيئـــا مما أنزل

---

(1) مجمع البيان ،الطبرسي : 291/1

(2) التبيان في إعراب القرآن ، العكبري : 69/3

(3) ينظر :الكشف والبيان ، الثعلبي : 92/4 ، تفسير النسفي:461/6

إليـــه في انه يستحق به العقوبة من ربه))[1]

ولعل قرينة (أسباب النزول) قرينة مهمة يستدل بها لإزالة ما توهم به من أنّ هناك اشكالا في تركيب الآية الكريمة ؛ فبين الطبرسي(ت 548هـ) أنّ سبب نزول هذه الآية الكريمة أنّ الله أمر نبينا محمداً(صلى الله عليه وآله وسلّم) أن ينصب الإمام عليًّا (عليه السلام) للناس فيخبرهم بولايته فتخوّف رسول الله أن يقولوا حابى ابن عمه ، وأن يطعنوا في ذلك عليه فأوحى الله إليه هذه الآية فقام بولايته يوم غدير خم[2]

قال الزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف :((فإن قلت : وقوع قوله : (فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) جزاء للشرط ما وجه صحته؟ قلت : فيه وجهان ، أحدهما : أنه إذا لم يمتثل أمر الله في تبليغ الرسالات وكتمها كلها كأنه لم يبعث رسولاً كان أمراً شنيعاً لإخفاء بشناعته ، فقيل : إن لم تبلغ منها أدنى شيء وإن كان كلمة واحدة ، فأنت كمن ركب الأمر الشنيع الذي هو كتمان كلها ، كما عظم قتل النفس بقوله : (فَكَأَنَّمَا قَتَلَ الناس جَمِيعاً) [المائدة : 32] ، والثاني : أن يراد : فإن لم تفعل فلك ما يوجبه كتمان الوحي كله من العقاب فوضع السبب موضـــع المسبب ، ويعضــده قوله عليه الصلاة والسلام : " فأوحى الله إليّ إن لم تبلغ رسالاتي عذبتك))[3]

وفسّر ابن عطية(ت541هـ) في المحرر الوجيز هذا التركيب على انّه أمر بالتبليغ على وجه الاستيفاء والكمال ، فقال عز وجل ﴿ **بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾،أي كاملاً متمماً، ويكون تقدير المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ**﴾ وإن لم تستوفِ ،فيكون جواب الشرط ﴿**فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ مغايراً للشرط ،ونحو هذا قول الشاعر الكميت:[4]

سُئِلْتَ فلمْ تمْنَعْ ولَمْ تُعْط نائلاً فسِيَّانَ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

---

(1) التبيان في تفسير القرآن :586/3

(2) ينظر: مجمع البيان :348/3،الكشف والبيان : 92/4

(3) تفسير الكشاف : 270/2

(4) ديوان الكميت بن زيد الأسدي :118

أي ولم تعط ما يعد نائلاً، وإن لم يحمل على هذا المعنى يتكاذب البيت[1]

وعلى هذا فالمعنى العام للآية الكريمة والذي يعطيه تركيبها الظاهر لا يقدح في في كون قوله تعالى (فما بلغت رسالته) جوابا للشرط ؛لأنّ ارتباط الشرط مع جوابه لا يخرج عن أنّ عدم تبليغ آية أو كتمانها كأن لم يبلغ شيئا من الرسالة [2]

وذكر أبو عبد الله الرازي(ت 606هـ) في التفسير الكبير: أنّ المعنى الذي يعطيه تركيب الآية الكريمة يفيد المبالغة ، فقال: ((الأصح عندي أن يقال : إن هذا خرج على قانون قوله : أنا أبو النجم وشعري شعري ، ومعناه : أن شعرى بلغ في الكمال والفصاحة والمتانة بحيث متى قيل فيه:إنّه شعرى فقد انتهى مدحه إلى الغاية التي لا يمكن أن يزاد عليها ، وهذا الكلام مفيد المبالغة التامة من هذا الوجه ، فكذا هاهنا فإن لم تبلغ رسالته فما بلغت رسالته ، يعني : أنه لا يمكن أن يصف ترك التبليغ بتهديد أعظم من أنّه ترك التعظيم ، فكان ذلك تنبيهاً على التهديد والوعيد)) [3]

أمّا الآيات الأخرى التي جاءت في القرآن الكريم فلم يشكل عليها العلماء من ناحية التركيب، إلاّ فيما يتعلق ببيان دلالة هذا التكرار،في إشارة إلى جواز الاتحاد؛فالرازي عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِانفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[الإسراء : 7] ، قال :((ولم يقل : وإن أسأتم أسأتم لها فكأنه تعالى أظهر إحسانه بأن أعاده مرتين وستر عليه إساءته بأن لم يذكرها إلا مرة واحدة ، وكل ذلك يدل على أن جانب الحسنة راجح))[4]

وأشار أبو حيان إلى مسألة الاتحاد عندما وصل إلى قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ**﴾، فهو يرى أنّ الفعل بعد أداة الشرط يحمل على الإرادة لئلا يتحد الشرط وجوابه فقوله تعالى :﴿وإذا بطشتم ﴾ : أي أردتم البطش ، واستشهـــد لورود هذا

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 218/2

(2) ينظر: الوجيز ،الواحدي : 328/1 ، تفسير البغوي :388 ، تفسير البيضاوي : 136/2

(3) تفسير الرازي :12/ 52

(4) المصدر نفسه : 170/3

التركيب في كلام العرب [1]بقول زهير بن أبي سلمى:

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيمَةً [2]

أي متى أردتم بعثها.

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان ذهب إليه ابن هشام الأنصاري(ت 761هـ) في مغني اللبيب في القاعدة الخامسة ، فذكر أنّ العرب تعبر بالفعل عن إرادته وأكثر ما يكون هذا بعد أداة الشرط[3]

رأينا مما تقدم أنّه لا إشكال في اتحاد فعل الشرط وجوابه في الفعل والفاعل في الجملة الشرطية،وقد سوغ ذلك تخصيص الجواب بحالة محددة أو بمتعلق مخصوص[4]؛ فتقييد الجواب بحالة معينة يبعد عنه التكرار الذي لا فائدة منه ،فضلاً على أنّ جريان الخطاب على هذه الشاكلة في أسلوب الشرط بإعادة الشرط في جوابه في انتقالة سريعة من مطلق إلى مقيد يتمخض عن خطاب جديد بأسلوب مميّز يخرج إلى معان ودلالات جديدة يراد جلب الانتباه إليها ، وعلى هذا الأساس لا يمكن مقابلة الآية الكريمة﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ التي تتضمن دلالات مهمة ،وتعبير مقصود بمثال وصيغ من صنع بشر (كل من هذا الطعام وإن لم تأكل فما أكلته) الذي يظهر فيه فساد المعنى والتركيب ،وزيادة على ذلك أنّ كلام الله أكبر من أن يحصر في قوالب النحويين أو يقاس على قواعدهم النحوية ؛ لأنه الأصل ، و ماسواه قاصر عن أن يبلغ شأنه [5]

وقد تحدث الجرجاني(ت 471هـ) عن مثل هذه التراكيب الشرطية ، فقال:((كلَما زدتَ شيئاً وجدتَ المعنى قد صارَ غير الذي كان ، ومن أجلِ ذلكَ صَلُح المجازاةُ بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقاً في الشرط ومعدًّى إلى شيء في الجزاء كقوله تعالى : (إن

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 32/7

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى :107

(3) ينظر: مغني اللبيب : 344/2

(4) ينظر: النحويون والقرآن :163

(5) ينظر: أدوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم(دراسة نحوية دلالية):فهد محمد ديب دياب :3

أحسنْتُم أحسنتُم لأنفسكم) وقولِه عزَّ وجل : (وإذا بَطَشتُم بَطَشْتُمُ جَبّارين) مع العلم بأن الشرطَ ينبغي أن يكونَ غيرَ الجزاء من حيثُ كان الشرطُ سبباً والجزاءُ مسبّباً وأنه محال أن يكونَ الشيء سبباً لنفسِه . فلولا أن المعنى في " أحسنتُم " الثانية غيرُ المعنى في الأولى وأَنها في حُكْم فعلٍ ثانٍ لما سَاغ ذلك . كما لا يسوغ أن تقول : إنْ قمتُ قمتَ وإن خرجتُ خرجتَ . ومثلُه من الكلام قولُه : " المرءُ بأصغريهِ إن قالَ قال ببيانٍ وإن صالَ صالَ بجَنانٍ " ويجري ذلك في الفعلين قد عُدِّيا جميعاً إلاّ أن الثاني منهما قد تعدَّى إلى شيءٍ زائدٍ على ما تعدَّى إليه الأول . ومثالهُ قولُك : " إن أتاك زيدٌ أتاك لحاجة)) [1]

وجعل ابن مالك من قول حذيفة لمن يتم الركوع والسجود (لومتّ مُتّ على غير الفطرة التي فطر الله محمد(صلى الله عليه واله وسلّم) [2] شاهدا على وقوع الجواب موافقا للشرط لفظا ومعنى لتعلق ما بعده به ،وهو أحد المواضع التي يعرض فيها للفضلة لتوقف الفائدة عليها ، إذ لا يمكن الاستغناء عنها ؛فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة ، فيتحقق شرط الإفادة الذي جعله العلماء قيدا في صحة هذه التراكيب ؛لدخول معنى أضافي يخرج تكراره للإفادة في جواب الشرط [3] ، ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ((فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)) [3]

وخلاصة القول إنّ((أسلوب إعادة الفعل عند إرادة تعلق شيء به أسلوب عربي فصيح يقصد به الاهتمام بذلك الفعل . وقد تكرر في القرآن))[4] نحو، قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا**﴾[الاسراء: 8] ، وقوله تعالى : ﴿**وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا** ﴾**[الفرقان :71]**

---

(1) دلائل الإعجاز : 69/2

(2) ينظر شواهد التوضيح : 266

(3) شرح التسهيل : 1/ 305 ، حاشية الصبان على شرح الاشموني: 22/4

(4) التحرير والتنوير :14/ 28 ـ 29

أدوات الشرط الجازمة :

أدوات الشرط الجازمة : أدوات معلومة يعرف بها أسلوب الشرط عند دخولها على الجملة تترك أثرا في فعلها المضارع وهو الجزم لفظا وفي الفعل الماضي محلا ،وتختص هذه الأدوات بجزم فعلين و هذه الأدوات هي : "أن ،إذما، ومتى ، وما ، ومهما ، أيّ، كيف ، أيّان ، أين ، حيثما ،أنى [1]

مجيء (أنْ) أداة شرط جازمة لفعلين

المشهور في (أنْ) المفتوحة الهمزة أنّها تأتي أداة ناصبة للفعل المضارع وهي حرف مصدري ،وتأتي حرفا مشبهاً بالفعل مخففاً[2] ،وقد تفيد المجازاة فتكون شرطية وهو مذهب الكوفيين ،فجواز الجزم بـ(أن) المفتوحة الشرطية عندهم؛ لكون (أن) الشرطية بمعنى (إن) المكسورة الشرطية ،فيكون معناهما واحدا ،وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى** ﴾[البقرة:282]

ويؤيد الاستعمال الشرطي لها دخول الفاء في جواب الشرط ، ومنه أيضاً قول الفرزدق:

أَتَجزَع أنْ أُذُنـا قُتـَيبةَ حُزَّتا جِهاراً، ولم تَجزَعْ، لِقَـتلِ ابنِ خازمِ؟ [3]

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية [4]

ومما يؤيد مذهب الكوفيين جواز مجيء (أنْ) المفتوحة الهمزة شرطاً في الآية المذكورة وفي آيات أُخر قراءة حمزة قوله تعالى: (**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**) بكسر الهمزة ورفع جواب الشرط[5](**فَتُذَكِّرَ**) كقوله تعالى:﴿ **فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾ وكذلك قرأت (أنْ) بالفتح

---

(1) ينظر: المقتضب ، المبرد :46/2 ، شرح ابن عقيل :22/4 ،البرهان في علوم القرآن ،الزركشي :360/2 ، كتاب الحدود في النحو ،الفاكهي : 275

(2) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 217

(3) ديوان الفرزدق:614

(4) ينظر شرح الرضي على الكافية :149/2،التذييل والتكميل :4/ 233،الجنى الداني ،المرادي :223ـ 224

(5) ينظر:الحجة في القراءات لابن خالويه :104 ،الحجة للقرّاء السبعة أبو علي الفارسي : 418/2

والكسر في قوله تعالى :﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ [المائدة:2] ، فالفتح على أنّها مخففة من الثقيلة ،والكسر على أنّها شرطية[1]

ومن أنكر قراءتها على الكسر في الآية الكريمة ، يرى أنّ هذا الأمر واقع ،وما كان ماضيا لا يكون شرطاً،رُدّ بأنّ وجه الشرط فيه يكون معناه :إن استمروا على هذا أو إن يقع مثل هذا في المستقبل فلا تغضبوا ، أو إن صدوكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدوانا، فيكون ذلك على معنى التبيّن ، ومثله قول الشاعر[2]:

إذا ما انْتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمةٌ ولم تجدي من أن تقري به بُدَّا

وبناء على ما تقدم أنّ قراءة الكسر على الشرط قراءة صحيحة ؛ إذ إنّ معنى الشرط فيها موجود ، ووقوع الماضي في الجزاء لا يكون سبباً مقنعاً لردها ،وقد اختارها أبو عبيدة بوصفها قراءة عبد الله[3]

وجاء في التبيان للطوسي ما يقوي قراءة الشرط في الآية الكريمة بأنّ((الماضي قد يقع في الجزاء لا أن المراد بالماضي الجزاء، لكن على انه إن كان مثل هذا الفعل، فيكون اللفظ على ما مضى والمعنى على مثله، كأنه يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا))[4]

ويرى أبو حيان أنّ إنكار قراءة الآية الكريمة على الشرط صعب جدا ؛ذلك أنها متواترة وهي من القراءات السبع ، يعضدها وجود معنى الشرط فيها، والتقدير: إن وقع صد في المستقبل مثل ذلك الذي كان زمن الحديبية ، وقيل :إن الآية نزلت قبل الصد ؛ عند ذلك لا إشكال فيه من حيث الزمن[5]

ومهما يكن من أمر فإنّ القـــول بمعنى الشرط في هذه الآيـــات التي قرأت بالكسر

---

(1) ينظر: ينظر: المحتسب :206/1

(2) ينظر :غرائب التفسير : 316/1

(3) ينظر: الكشف والبيان : 11/4

(4) التبيان في تفسير القرآن : 425/3

(5) ينظر: تفسير البحر المحيط : 3/ 437

والفتح لقيَ قبولاً عند المفسرين ،ففي قوله تعالى:﴿ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة :267] أشار الطوسي إلى مذهب الفرّاء في شرطيتها ، ولولا أنّه مذهب يعتد به ما كان ليذكر في توجيه معنى الآيات الكريمة ويصرح به[1]

وكذلك اعتمده أبو حيان في توجيه معنى الآية، فقال:((قال الفراء : المعنى معنى الشرط والجزاء ، لأن معناه إن أغمضتم أخذتم ، ولكن (إلاَّ) وقعت على أن ففتحتها ، ومثله : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا)[2] و (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ)[3] هذا كله جزاء))[4] ؛ فالفراء يذهب إلى انّه إذا فتحت(أن) بعد (إلا) فإنّها شرطية ، وإنّ فتحها بسبب وقوعها بعد إلّا[5]

ومن كلّ ما مرّ تفصيله يمكن القول: إنّ قراءتها على الشرط قوية ؛إذ إنّ معنى الشرط في الآيات المذكورة واضح ، وقراءتها بالفتح أو بالكسر لا يحول دون معنى الشرط فيها،وهذا يدلّ على أنّ(أنْ) المفتوحة تأتي شرطية أيضاً ، فضلا عن أنّ هناك عدة أمور تثبت مجيئها شرطية كإن المكسورة ذكرها ابن هشام الأنصاري[6] أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ)[المائدة :2]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾[الزخرف :5] ،والثاني : مجيء الفاء بعدها كثيراً ،نحو قول الشاعر عباس بن مرداس:

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قوميَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ [7]

وأمّا الثالث فعطفها على (إنْ) المكسورة ، نحو قول الشاعر:

---

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن : 334/2

(2) البقرة:229

(3) البقرة :237

(4) تفسير البحر المحيط :2/ 332

(5) ينظر:معاني القرآن :178/1

(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 57 ـ 58

(7) الكتاب :293/1

إمَّا أقمتَ وأمَّا أنت مُرتحِلاً فاللهُ يَكْلأُ مَا تَأتِي وَمَا تَذَرُ

وعلى هذا الأساس نجد النحويين عند ذكر استعمالات (أنْ) يذكرون أنّ من أقسامها أن تكون شرطية بناء على قول الكوفيين وأبي عبيدة ، ومما نقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة واستشهدوا لاستعمالها شرطية[1] بقول امرىء القيس[2] :

إذَا ما غَدَوْنا قَالَ وِلدانُ أهْلِنا تعالَوا إلى أن يأتِنا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وكذلك قول الشاعر:

أحاذِرُ أن تعلَمْ بها فتردَّهَا فتتركَها ثِقْـــلاً عليَّ كما هِيـــا

ومن المواضع التي استدل بها الكوفيون على مجيء (أن) شرطية حذف كان بعدها كثيرا ، وتعويض "ما" عوضها[3]، كقول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

مجيء ما شرطية ظرفية

اتفق جمهور النحويين على أنّ (ما) الشرطية اسم مبهم وضع للدلالة على ما لا يعقل ، نحو قولك : ما تأكلْ آكل[4] ، ولا ترد شرطية ظرفية البتة[5]

ونبّه ابن مالك على أنّ أداة الشرط (ما) قد ترد ظرفاً للزمان ،واستعمالها هذا غير متعارف عليه بين النحويين ؛ إذ إنّ (ما) مثل(مَنْ) في لزوم التجرد عن الظرفية، ويستشهد لاستعمالها ظرفاً لثبوته في أشعار الفصحاء من العرب[6]كقول الفرزدق[7]:

ف فما تَكُ يابنَ عبد الله فينا فلا ظُلما نخافُ ولا افتقارا

---

(1) ينظر: الجنى الداني :226 . 227، مغني اللبيب :1/ 52

(2) ديوان :امرىء القيس: 34

(3) ينظر: التذييل والتكميل : 232/4

(4) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي :690/1 ، شرح التصريح : 2/ 399

(5) ينظر: شرح الاشموني : 3/ 581

(6) ينظر:شرح التسهيل :69/4

(7) ديوان الفرزدق:173

وقال عبد الله بن الزبير:

فما تَحْيَ لا نَسْأمُ حياةً وإن تمُتْ فلا خيرَ في الدنيا ولا العيش أجمعا

لكنّ ابن هشام وغيره لم يقطع لمجيئها شرطية، فلم ير في مثل هذه الأبيات حجة فكما يصح تقدير ما فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى: أي كَوْنٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف وتقديرها في البيت الثاني أي حياة هنيئة أو غير مرضية تحي فينا لا نسأم[1]

ويرى د. خليل بنيان إن رده ليس بشيء ؛لأن تقدير المعنى عنده أي كون تكون فينا طويلاً أو قصيراً ((تسليم منه بدلالة (ما) على مر الزمن ، إذ لا تفسير لتأويله غير أنه : أي وجود توجد فينا طويلا أو قصيرا والوجود الطويل أو القصير زمن))[2]

ويرى ابن هشام أنّ مجيئها شرطية ظرفية ظاهر في قوله تعالى: ﴿ **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ**﴾[التوبة :7]أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحتمل[3] في ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾[النساء :24]

وذكر أبو البقاء أنّ (ما) في (فما استقاموا) تحتمل وجهين ((أحدهما هي زمانية وهي المصدرية على التحقيق، والتقدير فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم والثاني هي شرطية كقوله ما يفتح الله والمعنى إن استقاموا لكم فاستقيموا ولا تكون نافية ؛لأنّ المعنى يفسد إذ يصير المعنى استقيموا لهم لأنهم لم يستقيموا لكم))[4]

وتحتمل عند البيضـــــاوي الشرطية والمصدريـــة [5] إلا أنّ دلالة الشرط مع الزمن

---

(1) ينظر:مغني اللبيب: 316/1 ،شرح الاشموني: 3/ 582

(2) النحويون والقرآن : 281

(3) ينظر: مغني اللبيب : 316/1

(4) إملاء ما من به الرحمن ، العكبري : 12/2

(5) ينظر: تفسير البيضاوي : 72/3

واضحة في الآية الكريمة((إذ لا تفي (إن)بالدلالة نفسها حين نضعها موضعها ،إذا قلنا : إنْ استقاموا لكم فاستقيموا لهم ، ولا يصح جعل (ما) مصدرية فقط ، فلا يتفق تأويلها بمصدر مع دلالتها في الآية ،إذا أولناها على هذا النحو : استقامتـهم لكم فاستقيمــوا لهم))[1]

ولم يشر أحد من المعربين والمفسرين إلى كونها شرطية زمانية صراحة إلاّ ما ذكره أبو حيان عن ابن مالك في تجويزه هذه المسألة في معرض حديثه عن رأي أبي البقاء العكبري في جعل (ما) شرطية بدلالة الفاء في جواب الشرط ؛لأن المصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء فقال:((وقد أجاز ابن مالك في المصدرية الزمانية أن تكون شرطية وتجزم ، فعلى قوله تكون زمانية شرطية))[2] ، وما ذكره السمين الحلبي في ردّه على ابن مالك؛ إذ رأى أنّ ما احتج به ظاهره شرط من دون تأويله بمصدر وزمان [3]

أداتا الشرط (من ،ما) وشبه الشرط

دخول الفاء في خبر الاسم الموصول المبهم يجعل علاقته مع الاسم الموصول كعلاقة الشرط وجوابه ، وقد مثّل له سيبويه بـ(الذي يأتيني فلَهُ درهمانِ) ، وتكون هذه الفاء غير لازمة،جاء في كتاب سيبويه :((إنَّما يحسن في الَّذي ؛لأنّه جعل الآخر جواباً للأوَّل، وجعل الأوّل به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد اللّه له درهمان غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنَّه صلة))[4]

---

(1)النحويون والقرآن: 280

(2) البحر المحيط : 14/5

(3) ينظر: الدر المصون :16/6

(4) الكتاب: 102/3

جاء في شرح المفصل :((إذا كان الموصول شائعا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار أو مجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء، وذلك قولك ((الذي يأتيني فله درهمان)) والذي عندي فمكرم))[1]

ونتيجة للشبه بين التركيبين نلاحظ أنّه ((كما تربط الفاء الجواب بشرطه ، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتـــــــــب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخــل احتمل ذلك وغيره))[2] ، فدخولها يدل على التنصيص على السببية وعدم اقتران شبه الجواب بها يدل على السببية وغيرها،وإلى هذا أشار ابن يعيش (ت 643هـ)،بقوله :((ألا ترى انك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن بان الدرهم مستحق له بإتيانه لان الفاء للتعقيب والمسبب وجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالإتيان))[3]

ويرى الدكتور فاضل السامرائي: أنّ الفاء ليست لمجرد السبب ، بل تفيد التوكيد أيضا ،ودليله الاستعمال القرآني ، نحو قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة : 262]، وقوله تعالى:﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[البقرة :274]، فجاء جواب الشرط في الثانية مقترنا بالفاء من دون الاولى ، وذلك لأنّ الحالة الثانية أمثل وأكمل من الأولى بدليل كثرة الانفاق وعمومه والإخلاص فيه في الثانية فقد قال: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ،ولم يقل مثل ذلك في الأولى فهؤلاء أمثل ممن قبلهم ، فأكد

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 101/1

(2) مغني اللبيب ، ابن هشام الانصاري: 184/1

(3) شرح المفصل ،ابن يعيش :252/1

لهم الجزاء وربطه بالفاء[1]

والخلاف في هذه المسألة يدور في ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة أيضاً، نحو (من ،ما، أي)[2] ؛ لذا نجد أنّ النحويين قد اختلفوا في بعض النصوص فجعل بعضهم الاسم للشرط ، وجعله آخرون اسماً موصولاً تضمّن معنى الشرط فيما عرف بـ (شبه الشرط) ،على حين تبقى دلالتهما متأرجحة بين الشرطية والموصولية عند بعضهم الآخر،كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[النحل :53] وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى :30]

وقد وقف المفسرون على هذه التراكيب في تفاسيرهم ؛ لورود آيات كثيرة في القرآن الكريم تحتمل فيهما الأداتان (ما ، من) الشرطية و الموصولية ؛ومن المعروف أنّ مجيء (من) و(ما) في القرآن الكريم للشرط المحض تحققه لهما علاماته في الجزم ولزوم الفاء[3] ومن ذلك قوله تعالى:﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام :125] ، وقوله تعالى :﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ ﴾[البقرة:272] ، فالجزم فيهما واضح.

لكنّ ورود شبه الجملة أو الفعل الماضي بعدهما أمر مشكل عند مفسري القرآن الكريم ومعربيه ، ولاسيما إذا كانت الفاء موجودة في السياق ،ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[البقرة :102] نقل الطبرسي قول بعضهم :إنّ (من) في قوله تعالى :﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ)موصولة وجعلها للشرط بعيد لعدم ورود الفاء في الجواب[4]

---

(1) ينظر:معاني النحو : 110/4

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية :101/4

(3) الشرط في القرآن الكريم ، عبد العزيز علي الصالح : 116

(4) ينظر: مجمع البيان : 1/ 258 ـ 259

على حين جوّز أبو البركات الانباري الأمرين[1]

وعرض أبو حيان أقوال النحويين في (من) فالفرّاء أجاز أن تكون (مَن) شرطية ، ونقل عن الزجاج أنّها ليست بموضع شرط[2] ، ووافق أبو حيان ما ذهب إليه الزجاج من أنّها ليست بشرطية وذهب إلى أنّ المنع((من ذلك أن الفعل الذي يلي من هو ماض لفظاً ومعنى ، لأن الاشتراء قد وقع ، وجعله شرطاً لا يصح لأن فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً ، فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى . فلما كان كذلك ، كان ليس موضع شرط))[3]

وبيّن البيضاوي في معالجته قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ أنّ(ما) تحتمل الأمرين: قد تكون شرطية ،وقد تكون موصولة متضمنة معنى الشرط ((باعتبار الإخبار دون الحصول ، فإن استقرار النعمة بهم يكون سبباً للإخبار بأنها من الله لا لحصولها منه))[4] وكذلك ذهب الرازي إلى أنها موصولة[5] ، وجعلها أبو حيان موصولة وضعف قول الفرّاء بشرطيتها وحذف فعل الشرط معها ، والتقدير عند الفراء : (وما يكن بكم من نعمة) ؛لأنّ حذف الفعل عند أبي حيان لا يجوز إلاّ مع (إن) الشرطية وحدها في باب التنازع ، أما مع غيرها فلا يجوز إلاّ في الضرورة[6]

---

(1) ينظر:البيان في إعراب غريب القرآن :115/1

(2) ينظر: البحر المحيط:503/1

(3) المصدر نفسه : 486/5

(4)ينظر: تفسير البيضاوي :229/3

(5) ينظر: تفسير الرازي : 178/4

(6) ينظر: معاني القرآن :104/2ـ 105، البحر المحيط: 503/1

ووقف الطوسي على جملة (أَصَابَكُمْ) في قوله تعالى :﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى : 30]، وقال ما نصه ((قال أبو علي النحوي: يحتمل أمرين احدهما – ان يكون صلة لـ (ما). والثاني ـ أن يكون شرطاً في موضع جزم فمن قدره شرطا لم يجز سقوط الفاء – على قول سيبويه – و أجاز ذلك أبو الحسن والكوفيون. وإن كان صلة فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين، فإذا ثبت الفاء كان ذلك دليلا على أنّ الأمر الثاني وجب بالأول كقوله﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ فثبوت الفاء يدل على وجوب الإنفاق وإذا حذف احتمل الأمرين))[1]

وذكر القرطبي في تفسيره قوله تعالى : ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾[يونس:81] أنّ الفرّاء أجاز أن تكون (ما) للشرط ،والفاء محذوفة والتقدير:(فإنّ الله سيبطله) ، ونقل عن النحاس أنّ حذف الفاء لا يجيزه كثير من النحويين إلا في ضرورة شعر[2]

ورجح العكبري أن تكون (ما) شرطية حتى مع عدم وجود الفاء،فقال:((قوله تعالى وما اصابكم ما شرطية في موضع رفع بالابتداء فبما كسبت جوابه والمراد بالفعلين الاستقبال ومن حذف الفاء من القراء حمله على قوله وان أطعتموهم انكم لمشركون وعلى ما جاء من قول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... ويجوز أن تجعل ما على هذا المذهب بمعنى الذي وفيه ضعف))[3]

واحتمل الرازي الأمرين أيضاً في قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ

---

(1) التبيان في تفسير القرآن :158/9

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 475/1ـ 476، إعراب القرآن للنحاس :264/2 ، تفسير القرطبي: 31.30/11

(3) التبيان في إعراب القرآن :225/2

اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة :158] بالماضي حتى مع وجود الفاء ،وان كان يحسن قراءة حمزة وعاصم والكسائي (يطوع) بالياء وجزم العين[1]

وناقش أبو حيان في البحر المحيط مسألة دخول الفاء المشكل في مثل هذه التراكيب مفصلا القول فيها عند تفسير (ما) في قوله تعالى:﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[آل عمران:166]، فذكر أنّ ما موصولة مبتدأ ، والخبر قوله : فبإذن الله وفيه حذف ،والتقدير فهو بإذن الله ، ودخول الفاء هنا للإبهام الذي في (ما) فأشبه الكلام الشرط و((على ما قاله الجمهور وقرروه قلق هنا ، وذلك أنّهم قرّروا في جواز دخول الفاء على خبر الموصول أنّ الصلة تكون مستقلة ، فلا يجيزون الذي قام أمس فله درهم ، لأن هذه الفاء إنما دخلت في خبر الموصول لشبهه بالشرط . فكما أن فعل الشرط لا يكون ماضياً من حيث المعنى ، فكذلك الصلة ،والذي أصابهم يوم التقى الجمعان هو ماض حقيقة ، فهو إخبار عن ماض من حيث المعنى . فعلى ما قرّروه يشكل دخول الفاء هنا . والذي نذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء في الخبر واصلة ماضية من جهة المعنى لورود هذه الآية ، ولقوله تعالى :(وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ)[2] ، ومعلوم أن هذا ماض معنى مقطوع بوقوعه صلة وخبر ، أو يكون ذلك على تأويل : وما يتبين إصابته إياكم))[3]

يتبين مما سبق أنّ أبا حيان قد تتبع هذه التراكيب وردّ على من قال بشرطيتها؛ وهو يقول بشرطية (ما ، من) إذا جاء بعدهما فعلٌ ماضٍ لفظاً مستقبلا في معناه ، وردّ على ابن عطية الذي رأى أنّ هناك تقديماً وتأخيراً[4] فقال :((لما كان من حيث المعنى أن الإصابة مترتبة على تمكين الله، من ذلك حملُ الآية على ذلك وادّعى تقديماً

---

(1) ينظر:تفسير الرازي :4/ 178

(2) الحشر: 6

(3) البحر المحيط : 113/3

(4) ينظر: المحرر الوجيز:1/ 538

وتأخيراً ، ولا تحتاج الآية إلى ذلك ، لأنه ليس شرطاً وجزاء فيحتاج فيه إلى ذلك ، بل هذا من باب الإخبار عن شيء ماض ، والإخبار صحيح . أخبر تعالى أنّ الذي أصابهم يوم أحد كان لا محالة بإذن الله ، فهذا إخباري صحيح ، ومعنى صحيح ، فلا نتكلف تقديماً ولا تأخيراً ، ونجعله من باب الشرط والجزاء))[1]

ويجعل أبو حيان (ما) موصولة شبيه بالشرط إذا كانت الباء في خبرها[2] ، نحو قوله تعالى :﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[الحشر :5] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾[الشورى :30]

ويبدو أنّ لأبي حيان في تفسيره الرأي الأوثق في توجيه المسألة توجيهاً نحوياً بعيداً عن التأويل والتقدير ، والأخذ بظاهر النصوص والابتعاد عن الاحتمال في الإعراب، ففي قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ ﴾[المائدة :4] جعل ما شرطية ، والجواب : فكلوا[3]

وقريب من رأي أبي حيان ،هناك وجهة نظر لأحد الباحثين المحدثين يرى فيها((أنّه من اجل تيسير القاعــدة النحوية على الدارسين والتخلي عن التعقيد المربك في إعراب الكلمة أعرابين أو أكثر يمكن أن توضع هذه القاعدة لإعراب من وما في باب الشرط ،وخلاصتها أنّ (من) و(ما) تعربان شرطيتين إذا انجزم الفعل بعدها شرطا وجوابا أو شرطا وحده ، وعلامات الجزم دالة على ذلك ، وفيما عدا هذه الحال تعربان موصولتين في المواضع الأخرى))[4]

---

(1)البحر المحيط : 113/3

(2)ينظر : المصدر نفسه : 243/8

(3)ينظر: المصدر نفسه :3/ 445

(4)الشرط في القرآن الكريم: 125

عدم اقتران جواب الشرط بـ(الفاء) في المواضع التي أوجب النحويون اقترانه بها

الأصل في جواب الشرط أن يكون صالحاً كفعل الشرط لجعله شرطاً أي الأصل فيه أن يكون فعلا خبريا ، متصرفا ،غير مقترن بـ(قد) أو (لن) أو (ما) النافية أو السين أو سوف فإذا جاء خلاف الأصل ينبغي اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بأداة الشرط ، وهذه الفاء تسمى الجوابية و يكون ذلك في المواضع الآتية[1]:

1. أنْ يكون جواب الشرط جملة اسمية ، نحو قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[الأنعام:17] ، فجواب الشرط إنْ كان مصدراً بجملة اسمية لزمته الفاء،ويدخل في هذا الباب جواب الشرط الذي يبدأ بالحرف المشبه بالفعل(إنّ) ،نحو قولك :إنْ نتوكل على الله فإنّك تنجحُ في حياتكِ ،وكذلك جواب الشرط الذي يبدأ بـ(لا) النافية للجنس ،نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ**﴾[ال عمران :160]

2. أن يكون جواب الشرط فعلاً جامداً ، كقوله تعالى :﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ** ﴾ [الكهف:39ـ 40]

3 . إذا كان جواب الشرط يبدأ بـ (قد) ، نحو قوله تعالـــى :﴿ **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ** ﴾[يوسف : 77]

4. أن يكون جواب الشرط فعلاً طلبياً ، نحو قوله تعالى:﴿ **إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** ﴾[ال عمران: 31]

5. أن يقترن جواب الشرط بـ(ما) النافية سواء أكانت داخلة على جملة فعلية ،نحو قوله تعالى :﴿ **فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ** ﴾ [يونس: 72] أم على جملة اسمية نحو ،قوله تعالى : ﴿**وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾**[الأعراف :132]**

---

(1) ينظر: شرح التسهيل :76/4، شرح الرضي على الكافية : 110/4. 111، الجنى الداني :67 ،جامع الدروس العربية : 308 ـ 309

6. أن يقترن جواب الشرط بـ(لن) ،نحو قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ** ﴾[آل عمران :115]

7. أن يقترن جواب الشرط بالسين :﴿ **وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا)** ﴾[النساء: 172]

8. أن يقترن جواب الشرط بـ(سوف) كقوله تعالى :﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [**28: التوبة]

9. أن يصدر جواب الشرط بـ(كأنّما) نحو قوله تعالى :﴿ **مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[المائدة:32].

10. أن يصدر جواب الشرط بـ(رب)، نحو : إنْ تجئ فربّما أجيءُ

11. أن يصدر جواب الشرط بأداة الشرط ،قال تعالى : ﴿**وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾[الانعام :35].

12. إذا كانت الجملة تبتـــدأ بـ(أمّا)، فلا بدّ من أن تدخل الفاء في جوابها قال تعالـــى :﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾[الضحى :9. 10]

وقد جاء في مواضع متفرقة من القرآن الكريم جواب الشرط غير مقترن بالفاء ، وقد نص النحويون على وجوب اقترانه بها ، وهذه المواضع هي :

<u>أولاً ـ وقوع جواب الشرط جملة اسمية ولم يقترن بالفاء:</u>

إنّ مسألة حذف الفاء في كتب التفسير شغلت حيزاً كبيراً ،ولاسيما ورود مواضع في القرآن الكريم يقول النحويون بلزوم الفاء فيها إلاّ أنّها جاءت من دون فاء منها، قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴾[الأنعام :121] ، فتنوّعت تبعاً لذلك أراؤهم،منهم من قدّر فاء محذوفة في قوله (**إِنَّكُمْ**) ؛لأنّ جواب الشرط عنده في هذا الموضع لا يكون بـ (أن) بلا فاء. وإنّما يكون ذلك جواب القسم [1]

---

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن :4/ 258، البحر المحيط: 215/4

ومنهم من ذهب الى جواز حذفها ، جاء في مجمع البيان((وقد تأول أبو الحسن بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط ،قال بعض البغداديين حذف الفاء من الجواب جائز و استدل على ذلك بقوله و إن أطعتموهم إنكم لمشركون))[1]

وقد وصف الباقولي(ت543هـ) قول من قال:إنّ الفاء مضمرة بأنّه بعيد عن الصواب؛لانّ قوله تعالى:﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب قسم عنده ؛ تمسكا بالقاعدة النحوية وإيجاد تأويل نحوي مناسب للتوجيه النحوي لها[2] ،وذهب أبو حيان مذهبه ،فعدّ هذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن ،وإنما جواب الشرط محذوف و ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب لقسم محذوف،والتقدير والله إنْ أطعتموهم[3]

ومن المفسرين من يستحسن هذا الحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي ،قال العكبري ((وإنما حسن حذف الفاء في جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي وهو هنا كذلك وهو قوله تعالى :وان أطعتموهم))[4] ،والى هذا الرأي ذهب البيضاوي ،فجعل من قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواباً للشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ وفسّر حذف الفاء فيه ؛لأنّ الشرط جاء بلفظ الماضي[5]

وذكر القرطبي أن الاخفش أجاز حذف الفاء واحتج بقوله تعالى: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)؛إذ جاء الجواب جملة اسمية غير مقترنة بالفاء[6]

---

(1) مجمع البيان : 43/9

(2) ينظر: إعراب القرآن للباقولي : 660/2

(3) ينظر:البحر المحيط: 215/4

(4) التبيان في إعراب القرآن : 260/1

(5) ينظر: تفسير البيضاوي : 180/2

(6) ينظر: تفسير القرطبي: 28/16

وبيّن المفسرون أنّ هذا الحذف لم يأتِ في موضع واحد في القرآن الكريم بل في مواضع أُخر ، ففي قوله تعالى:﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ** ﴾[البقرة :180] ،فجواب الشرط (**إِنْ تَرَكَ**) عندهم (الوصية)على حذف الفاء وكذلك ورد هذا الحذف في كلام العرب[1] ، نحو قول حسّان بن ثابت[2] :

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

ويبدو أنّ عدم وجود الفاء في هذه التراكيب التي أوجب النحويون لزومها فيها قد جعل المفسرين ومعربي القرآن الكريم يختلفون في تحديد جواب الشرط ، ففي قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾**[يس :45]** يرى أغلب المفسرين أن الجواب محذوف يدل عليه ما بعده[3]

وفي قوله تعالى :﴿**وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ [الشورى :37]، نجد أنّ الزمخشري في هذه الآية ينحى منحى معنوياً تركيبياً، فيوجه قوله تعالى :(هُم يَغْفِرُونَ) ((أي هم الأخصّاء بالغفران في حال الغضب ، لا يغول الغضب أحلامهم كما يغول حلوم الناس ، والمجيء بهم وإيقاعه مبتدأ ، وإسناد (يَغْفِرُونَ) إليه لهذه الفائدة))[4]

قال العكبري (ت616هـ) في التبيان:((هم مبتدأ ،ويغفرون الخبر والجملة جواب إذا))[5]، وعلى رأيه هذا تكون الجملة الاسمية (هم يغفرون) هي جوابا لـ (إذا) ويكـــون

---

(1) ينظر : غرائب التفسير : 169/1، إعراب القرآن للباقولي :780/3 ،إملاء ما من به الرحمن :79/1،الفريد في إعراب القرآن المجيد ،الهمذاني : 444/1

(2) الكتاب :64/3

(3) ينظر:التبيان في تفسير القرآن : 447/8 ،تفسير القرطبي: 456/17،تفسير النسفي :106/3 البحر المحيط :7/ 342

(4) تفسير الكشاف : 413/5

(5)التبيان في إعراب القرآن : 225/2

بذلك ممن جوّز حذف الفاء في جواب الشرط، على حين أنّ هذا لا يجوز عند أبي حيان؛لأن(هم يغفرون)جملة اسمية ولو كانت جوابا لـ (إذا) لكانت بالفاء ، وحذفها مخصوص بالشعر [1]

وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ [آل عمران :152]،ذهب الرازي إلى أنّ جواب الشرط محذوف ،تقديره :صرتم فريقين ، وقد حذف لأنّ قوله :(مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخرة) يفيد فائدته ويؤدي معناه ؛ لأن كلمة (من) للتبعيض فهي تفيد هذا الانقسام [2] بيد أنّ جواب الشرط في موضع آخر جاء مقترناً بالفاء وهو نظير هذا الأسلوب[3] في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ﴾[التوبة :124]

ومما جاء جواب الشرط غير مقترن بالفاء على الرغم كونه جملة اسمية قوله تعالى :﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ [ق:3]،وقوله تعالى :﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (26) وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (27) وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ (28) وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (29) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ (30)﴾[القيامة]

ولابد من الإشارة إلى أنّ جواب الشرط عند النحويين إن كان مصدرا بجملة اسمية لزمته الفاء ، وحذفها عند سيبويه لا يجوز إلاّ في الشعر اضطرارا، واستشهد لذلك بما ورد في الشعر كقول الأسدي[4]:

بَني ثُعلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ

وأجاز ابن مـالك حذفهـا من غير ضـرورة ويرى أنّ مَنْ زعم من النحويـن أنّه

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 499/7

(2) ينظر:تفسير الرازي : 9/ 37

(3) ينظر:النحويون والقرآن :236

(4) ينظر: الكتاب :65/3، ينظر:شرح الكافية :157/2

مخصوص بالضرورة عدل عن الصواب وضيق على العربية أساليبها ،وذهب إلى أنّه قليل في النثر، وفي الشعر كثير، وممّا جاء منه في النثر[1]، قول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) لسعد ((إنك إنْ تركْتَ ولدَك أغنياء خيرٌ من أنْ تتركهم عالة))

وفي ارتشاف الضرب:((زعم بعض النحاة أنه يجوز حذفها في حال السعة إذا كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ حملا على : إن أتيتني آتيك وجعل من ذلك قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾))[2]

وتطرق المرادي (ت749هـ) إلى هذه المسألة، فذكر أنّ بعضهم: لا يجوّز حذف الفاء إلا في ضرورة، أو ندور. ومثل لذلك بقوله (صلى الله عليه واله سلم) لأبي بن كعب((فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها))،وذكر أنّه نقل عن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها مطلقاً [3]

وتبنى السيوطي (ت911هـ) في جوازها مذهب سيبويه، وهو جواز حذفها ضرورة في الشعر ،وامتناعها في السعة[4]

ويرى الدكتور عباس حسن أنّ من التمحل تقدير الفاء المحذوفة في جواب الشرط أو تأويل جواب شرط غير المذكور؛ لورود نصوص نثرية فصيحة لا تخضع للضرورة ،وغير نثرية تؤيد جواز اقتران جواب الشرط بالفاء،والأفضل أن يقال: إنّ في الأغلب اقترانها بجواب الشرط ويصح الاستغناء عنها مع القلة النسبية لا الذاتية[5]

---

(1) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ،ابن مالك:192

(2)ارتشاف الضرب :1874/4

(3) ينظر:الجنى الداني :69

(4) ينظر:همع الهوامع :555/2

(5) ينظر: النحو الوافي :467/4

ثانياً. وقوع جواب الشرط جملة مسبوقة بطلب (استفهام) ولم يقترن بالفاء :

وردت في القرآن الكريم مواضع جاء فيها جواب الشرط جملة طلبية (استفهام) غير مقترنة بالفاء نحو،قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**[الأنعام :46]**

وقد أشار المفسرون ومعربو القرآن إليها في كتبهم ، ففي توجيه :(**مَنْ إِلَهٌ**) التي هي جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾ وفي قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ**﴾ **[القصص:72]**، يرى الجرجاني في درج الدرر أنّ ((فحوى الكلام يدلّ على أنه جواب للشرط وليس بمبتدأ))[1]

وكذلك في قوله تعالى :﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ** ﴾**[**فصلت :**52**] ، وفي قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ**﴾ ، نجد جواب الشرط في كل منهما مسبوقاً باستفهام غير مقترن بالفاء على حين جاء جواب الشرط مقترنا بالفاء فيما يشاكل هذا الأسلوب في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ** ﴾ **[الملك :30]** **وقوله تعالى :**﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾**[الملك :28]** وفيه دلالة على جواز الاقتران[2]

ويدخل في هذا الباب ،قوله تعالى :﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾**[**يونس :50] ؛إذ جوّز الزمخشري أن يكون قوله تعالى:﴿ **مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ** ﴾ جوابا للشرط[4] ، كقولك: إن أتيتك ماذا تطعمني؟

---

(1) درج الدرر :42/1.

(2) ينظر:النحويون والقرآن : 237

(3) ينظر: الكشاف : 149/3

والى هذا الرأي ذهب الرازي ؛فقرّر أنّ (ماذا) جواب للشرط ، ولا يورد أي احتمال آخر، فقال: ((واعلم أن قوله : ﴿إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا﴾شرط ،وجوابه : قوله ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُون﴾ ،وهو كقولك إن أتيتك ماذا تطعمني ، يعني : إن حصل هذا المطلوب ، فأي مقصود تستعجلونه منه))[1]

أمّا البيضاوي فقد جوّز أن يكون جواب الشرط محذوفاً أو يكون قوله تعالى : (ماذا يستعجل منه المجرمون)هو جواب الشرط من دون أي تعليق منه على هذه المسألة[2]

وقد صرّح بذلك أيضا الجزي(ت741هـ) في تفسيره ، فذكر أنّ قوله (ماذا) جواب للشرط في قوله تعالى ﴿إِنْ أَتَاكُمْ﴾ [3]

ويبدو أنّ من جوّز هذا الأمر لم يكن غائبا عنه أمر القاعدة العربية بوجوب لزوم الفاء ، والدليل على ذلك أنّ بعضهم جوزه من بين احتمالات عدة من مثل الزمخشري والبيضاوي، فقولهم بحذف الفاء في هذه المواضع ؛إقرارٌ منهم بما جاء في القرآن الكريم ،ولم يكونوا متناسين أمر القاعدة العربية ،ويبدو لي أنّ وجود آيات أُخر فيها جواب الشرط متصدراً باستفهام مقترنا بالفاء ،كقوله تعالى :﴿ إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَـــنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[ال عمران:160] يعطي صورة واضحـــة لجواب الشرط الطلبي وتؤكد مسألة جواز اقترانه بالفاء وليس الوجوب .

على حين أنّ صاحب البحر المحيط قد اعترض على الزمخشري منكرا عليه تجويزه هذا بخروجه عن القاعدة العربية بقوله :((أما تجويزه أن يكون ماذا جواباً للشرط فلا يصح ، لأنّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء ، تقول : إنْ زارنا فلان فأي رجل هو، وإن زارنا فلان فأي يد له بذلك ، ولا يجوز حذفها إلا إن كان في ضرورة

---

(1) تفسير الرازي : 115/11

(2) ينظر : تفسير البيضاوي : 115/3

(3) ينظر: تفسير الجزي : 382

والمثال الذي ذكره وهو:إن أتيتك ماذا تطعمني؟ هو من تمثيله ، لا من كلام العرب))[1]

فأبو حيان إذن شديد التمسك بالقاعدة النحوية التي تواضع عليها النحويون ،وآية ذلك أنّ النحويين يرونَ أنّ مجيء جملة جواب الشرط جملة طلبيّة لا يصلح أن يكون شرطا ؛ لذا وجب اقترانها بالفاء ،وعندهم أنّ الجواب في مثل هذه الحالة محذوف ،وأقيمت الجملة الطلبية مقامه[2] ويعلل الرضي ذلك بقوله ((لأنّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إما في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إن زرتني أكرمتك، وأما الجزاء فليس شيئا مفروضا، بل هو مترتب على أمر مفروض))[3]

ويبدو لي أنّ الأسلم في مثل هذه التراكيب أن تكون جملة الاستفهام جوابا للشرط وهو الأقرب إلى واقع اللغة ، وأحسن من اللجوء إلى التقديرات ، أو القول بحذف الجواب التي هي من مقتضيات التمسك بالقاعدة النحوية ، والتي كشف النص القرآني بنظمه الدقيق عن نقصها وقصورها ؛ فبعض المفسرين لم يتطرق إلى هذه المسألة مطلقا، وبعضهم تاركا الأمر بين بين،أما بتجويزه من بين احتمالات عدة كالزمخشري والبيضاوي ومنهم من قطع بهذه المسألة من دون أي شك واحتكم إلى ظاهر النصوص كالرازي و الجزي ، أمّا من تشبث بالقاعدة فذهب إلى التقديرات والقول بالحذف كما بينا.

ثالثاً- مجيء جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد غير مقترن بالفاء :

ومما يندرج تحت عنوان (مالا يصلح أن يكون جوابا للشرط) عند النحويين هو مجيء جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد، كقوله تعالى :﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ** ﴾ [الكهف: 39-40]، فجواب الشرط هنا

---

(1) البحر المحيط : 165/5

(2) ينظر :اللمع في العربية ،ابن جني : 95

(3) شرح الرضي على الكافية : 109/4

فعل ماضٍ جامد وجب اقترانه بالفاء[1]،وكذلك قوله تعالى:﴿**فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**﴾[النساء :19]

وقد وردت في القرآن الكريم جملة جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد في قوله تعالى :﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ،لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة :1-2] حيث جاء جواب الشرط فعلاً جامداً (ليس).

وعند تتبع هذه المسألة في كتب التفسير نجد فيها عددا من الآراء التي تؤيدها،جاء في التبيان:((قال المبرد: إذا وقعت معناه إذا تقع، وإنما وقع الماضي – ههنا – لان (إذا) للاستقبال ومعناه إذا ظهرت القيامة وحدثت))[2]

ويزيد الطوسي ((وإذا تقع للجزاء ليس لوقعتها كاذبة معناه قال الفراء ليس لها مردودة ولا رد))[3]

وفي غرائب التفسير:((قيل: إذا شرط، ومحله نصب بـ "وقعت" ...وقيل: جوابه " ليس لوقعتها كاذبة))[4]

وأورد الباقولي (ت543هـ) قــولاً جوّز فيه أن يكون قوله تعالى: (ليس لوقعتها كاذبة) جوابا للشرط فيكون المعنى : أي: إذا وقعت الواقعة لم يكن التكذيب بها، وذكر ذلك صراحة في موضع آخر في كتابه عندما أجاز أن يكون العمل في إذا (لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَةٌ)[5]

رابعاً- جواب الشرط مسبوق بـ (ما) النافية غير العاملة ولم يقترن بالفاء :

(ما) النافية إذا كانت في جواب الشرط، فقاعدة النحويين تلزم اقتران جملة جواب

---

(1)ينظر : شرح المفصل :ابن يعيش :111/5

(2)التبيان في تفسير القرآن :475/9.

(3)المصدر نفسه، والصفحة نفسها ، وينظر: معاني النحو للفراء :121/3

(4)غرائب التفسير :1175/2

(5)ينظر :إعراب القرآن للباقولي :28/1، ينظر :888/3

الشرط بالفاء[1] ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾[يونس:72]

وقد وردت في القرآن الكريم من دون فاء في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية : 25] ، وفي قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر : 42]

وذكر الزمخشري في سياق تفسير قوله تعالى :﴿ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ﴾[المائدة:28] أنّ قوله (مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ) جواب للشرط وليس للقسم [2] ، وتبعه في ذلك الرازي[3] ولم يشر كل من الزمخشري والرازي إلى مسألة عدم اقترانها بالفاء على الرغم أنّهما جعلا الجواب للشرط ، وهذا دليل آخر على جواز اقترانها بالفاء ،وخالفهما في ذلك أبو حيان .

جاء في البحر المحيط:((أن قوله : ما أنا بباسط ، ليس جزاء بل هو جواب للقسم المحذوف قبل اللام في لئن المؤذنة بالقسم والموطئة للجواب ، لا للشرط . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ولو كان جواباً للشرط لكان بالفاء ، فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً بما فلا بد من الفاء كقوله : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[4] ولو كان أيضاً جواباً للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط))[5]

خامساً- جواز حذف الفاء في جواب (أمّا) :

أمّا أداة شرط غير جازمة تفيد التوكيد دائماً ،والتفصيل إذا تكررت ،ووجودها

---

(1) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى :92

(2)ينظر: الكشاف : 226/2

(3)ينظر تفسير الرازي : 212/11

(4)الجاثية /25

(5) تفسير البحر المحيط:477/3

في الكلام يتطلب وجود الفاء في جوابها [1]، وفسرها سيبويه بـ((مهما يكن من شيء))[2] وعلى هذا القول يكون في (أمّا) معنى الجزاء كما في مهما ، وهي تقوم مقام أداة الشرط ،وفعل الشرط المحذوفان،لذلك يكون جوابها بالفاء كما تدخل في أجوبة الشرط ، ونتيجة هذا التغيّر الحاصل في التركيب أخرت الفاء إلى الخبر نحو : أما زيد فمنطلق ، وحذفها عندهم يأتي لضرورة، كقول الشاعر الحارث بن خالد المخزومي[3] :

فأمّا القتَالُ لَا قتَالَ لديكم ولكن سَيراً في عرَاضِ المَوَاكبِ

أومع محذوف يدل عليه مقوله كما جاء في التنزيل في قوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [آل عمران :106] ،وجواب أمّا عند النحويين لا بد من وجود الفاء فيه وهو محذوف مع الفاء في الآية الكريمة استغناء بالمقول على القول،وتبعته الفاء ، والتقدير : فيقال لهم[4]

وهذا الذي قاله النحويون في توجيه جواب أمّا في الآية الكريمة ردّده المفسرون والمعربون، وعمدوا إلى تقدير القول المحذوف مع الفاء المفترضة؛ إذ لا يجوز أن يكون جوابها من دون فاء عندهم كالثعلبي والزمخشري وابن عطية والبيضاوي وأبي حيان ،وان كانت هناك إشارات إلى أن حذف هذا القول من باب الاستغناء أو للعلم به أو من باب الإيجاز؛ لكون المعنى مفهوما[5] .

ويبدو أن تقدير هذا المحذوف المفترض هو من مقتضيات التعليم والتفسير فقط ؛إذ لا يمكن القول بنقصان أو زيادة أي شيء في النص القرآني وإلاّ خرج النص عن مسار الظاهر المرسوم له .

---

(1)ينظر: مغني اللبيب :78/1 ،همع الهوامع :2/ 579

(2)الكتاب :135/3 ، 235/4

(3)شعر الحارث بن خالد المخزومي، الدكتور يحيى الجبوري: 45

(4)ينظر: رصف المباني ، المالقاني :97،ارتشاف الضرب :1893/4

(5)ينظر: تفسير الكشف والبيان :125/3 ،الكشاف :607/1،313/4،تفسير البيضاوي :32/2 ،البحر المحيط: 26/3

وإذا كان الأمر كذلك فلابد من الاكتفاء بما توحي إليه دلالة النص القرآني ، ولا يمكن أن يضاف إلى العبارة القرآنية ما ليس منها ؛ فدلالة اسوداد الوجوه على حال التوبيخ هي التي ترسم هذا القول حتى كأن حالهم هو الناطق به [1] فاكتفي بما يوحيه السياق من الإيحاءات على هذا القول عن التصريح به حتى كأن هذا القول هو ما أضمرته نفوسهم وهو ما يدور في بالهم وسرائرهم ودلالة على ندمهم ،وتأنيب الضمير وهو بحد ذاته عذاب كبير لهم ؛ لأنهم لم يقدموا شيئا لحياتهم في الآخرة ، وإقرارا منهم بذنبهم ؛ فموقفهم هو موقف حساب لا موقف عتاب، قال تعالى : ﴿**فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ** ﴾**[فصلت:24]**. ولهذا فالسياق تتضح عبره كثير من الأمور التي تُشكل في النص من ذلك سبب اختيار لفظة على أخرى وتعبير على آخر وتوضيح سبب التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ...[2]

عليه لا حاجه إلى التقدير المزعوم في الكلام ؛((لأنّ الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارىء أو السامع ... ولو صرح بها لخرج عما قصد إليه))[3]

ومن المفسرين من قدّر القول المحذوف من دون أن يقدر الفاء المحذوفة في جواب (أمّا) كالجزي ،ولعل ذلك إشارة منه إلى جواز مجيء جوابها بالفاء أو بدونها[4]

وقال الباقولي:((وإذا جاز (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ) على تقدير: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟ فحذف الفاء مع القول، وحذف الفاء وحده أجوز))[5]

---

(1) ينظر: تفسير البيان في إعراب القرآن :551/2

(2)ينظر: على طريق التفسير البياني: 12/1

(3) نحو القرآن،عبد الستار الجواري : 22

(4) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل :155/1

(5) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: 1/ 28

وتحدث ابن مالك عن حذف الفاء في جواب (أمّا) في بعض الأحاديث التي أوردها في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) ومنها قول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)((أمّا بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله))[1] إذ نجد أنّ جواب أمّا لم يقترن بالفاء ، وتبعا لذلك يرى أنّ جواز الاقتران هو الصحيح ،إذ إنّ اللغة لها إمكاناتها، وهي أوسع من أن تحصر بأمثلة معينة ، قال ابن مالك:((وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث ، فعلم بتحقيق عدم التضييق ، وأنّ من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه ، وعاجز عن نصر دعواه))[2]

يتضح ممّا تقدم أنّ بعض علماء العربية لا يرى من ضيرٍ في عدم وجود الفاء في جواب الشرط في المواضع التي أوجب النحويون وجودها فيه مستدلين لذلك بما جاء في القرآن الكريم وبما ورد في كلام العرب ؛ فالذي يخوض في رحاب تفسير القرآن الكريم تتضح له صورة واضحة ومتكاملة للقاعدة العربية ، كما اتضح لمن تقدمهم من معربي القرآن الكريم كالفرّاء والأخفش الأوسط، فقد عرف عنهم الاعتماد على النصوص القرآنية في اطلاق أحكامهم النحوية.

وعلى أيّ حال إنّ مسألة اقتران جواب الشرط بالفاء هي من باب الجواز وليس الوجوب ؛ واتصالها بالجواب ليس عبثا؛ فدخولها عليه ليس كخروجه منها[3]

مجيء إنْ النافية في جواب الشرط :

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ،أنها من المواضع التي لا تصلح أن تكون جوابا للشرط ؛لذا يقترن الجواب بها بالفاء[4]

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح : 195

(2) المصدر نفسه: 196

(3) ينظر : معاني النحو :93/4

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية : 156/2

وقال المرادي :((وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء؛ليعلم ارتباطه بأداة الشرط. وذلك إذا كان: جملة أسمية، نحو: مَنْ يفعلِ الخيرَ فاللهُ يجزيهُ، أو فعلية طلبية، نحو﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾[1] أو فعلاً غير متصرف، نحو﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى﴾[2]أو مقروناً بحرف تنفيس، نحو﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ﴾[3] أو بـ(قد)، نحو،﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[4] أو منفياً ب ما أو لن أو إنْ ، نحو: إنْ قام زيدٌ فما يقوم عمرو، أو فلن يقوم، أو فإنْ يقومُ...))[5]

فذكرها الداني على أنّها من مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ، إلاّ أنها جاءت في القرآن الكريم في موضعين لم تقترن بالفاء ،في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الأنبياء :36] وقوله تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان :41]

ووقف أبو حيان على هذه المسألة في كتابه التكميل والتذييل ،ووجد أنّها من الخصائص التركيبية لـ(إذا) ، ومسألة دخول الفاء على جوابها من باب الجواز[6]

وأكد أبو حيان هذا الرأي في تفسيره البحر المحيط قائلاً: ((إن نافية جواب(إذا) وانفردت (إذا) بأنّه إذا كان جوابها منفياً بما أو بلا لا تدخله الفاء بخلاف أدوات الشرط غيرها فلا بدّ من الفاء مع ما ومع لا إذا ارتفع المضارع ، فلو وقعت إن النافية في جواب غير إذا فلا بد من الفاء كما النافية))[7]

---

(1) آل عمران :31

(2) الكهف :39ـ 40

(3) المائدة:54

(4) يوسف :77

(5) الجنى الداني في حروف المعاني : 67 ـ 68

(6) ينظر: التذييل والتكميل: 329/7

(7) البحر المحيط: 458/6

وجاء في موضع آخر من البحر المحيط:((و(إنْ) نافية بمعنى ما ، والظاهر أن جواب (إذا) هو (إِنْ يَتَّخِذُونَكَ) وجواب إذا بأن النافية لم يرد منه في القرآن إلا هذا وقوله في القرآن (وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا) ولم يحتج إلى الفاء في الجواب كما لم تحتج إليه ما إذا وقعت جواباً كقوله ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[1] بخلاف أدوات الشرط ، فإنّها إذا كان الجواب مصدّراً بما النافية فلا بد من الفاء ، نحو إنْ تزورنا فما نسيءُ إليك . وفي الجواب لاذا بأن وما النافيتين دليل واضح على أنّ(إذا) ليست معمولة للجواب ، بل العامل فيها الفعل الذي يليها وليست مضافة للجملة خلافاً لأكثر النحاة))[2]

ويرى الدكتور خليل بنيان أنّ مجيء(إنْ) في جواب الشرط من المسائل التي لم يحسن النحويون إبرازها والحديث عنها[3]

أدوات الشرط غير الجازمة

أدوات الشرط غير الجازمة في العربية ،هي :إذا ،،ولو ،ولوما ، ولولا، ولمّا ، وأمّا وكلّما[4].وما يهمنا من هذه الأدوات مسائل النحو القرآني التي وردت فيها ،ويمكن دراستها على الشكل الآتي:

أولا- تقديم الاسم على فعل الشرط مع (لو وإذا)

لو :حرف امتناع لامتناع[5]،وعبّر سيبويه عنه بأنّه((لما كان سيقع لوقوع غيره))[6]،واختصت(لو) بالفعل،وعند البصريين لا يليها إلاّ فعل، أو معمول فعل مضمر

---

(1) الجاثية : 25

(2) البحر المحيط: 290/6

(3) ينظر: النحويون والقرآن :253

(4) ينظر:ارتشاف الضرب :1893/4،1889، الجنى الداني:367،مغني اللبيب:220/1 ، النحو المصفى ، الدكتور محمد عيد :390،في علم النحو ،الدكتور أمين علي السيد: 272/2

(5) ينظر: الجنى الداني : 272 ـ 273

(6) الكتاب : 224/4

يفسّره ظاهر بعده ولا يليها مضمراً إلاَّ في ضرورة، نحو قول جرير:

لو غيْرَكم علِقَ الزبيرُ بِحَبلِهِ أَدَّى الجِوارَ إلى بني العَوّامِ[1]

أو نادر الكلام ، كقول حاتم :

لو ذاتُ سوارٍ لَطمَتْني

هذا ما قاله جمهور النحويين، وجوّز ابن مالك أن يأتي بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر[2] ، وتابعه على ذلك المرادي ؛فهو يرى:((أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر بل يكون في فصيح الكلام))[3] ،كقوله تعالى:﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**﴾ [الإسراء :100]

أمّا (إذا) : فهي ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمن معنى الشرط ، ولا يأتي بعدها إلاّ فعل ظاهر أو مقدر فالظاهر، نحو قوله تعالى:﴿إذا جاء نصر الله والفتح ﴾والمقدر[4]، نحو قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق :1]

والمشهور عند النحويين ((إذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أن يليها الفعل ، ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل إلاّ في ضرورة شعر))[5] ، وما منعه النحويون وكان عندهم ضرورة جاء في نصوص فصيحة في القرآن الكريم :في قوله تعالى :﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة :103] فدخلت (لو) على جملة اسمية ، وهو كثير كما صرح المرادي في الجنى الداني[6]

ويرى بعض المفسرين ورود هذا التركيب في (لو وإذا) الشرطيتين خلاف الأصل

---

(1) ديوان جرير: 453

(2) ينظر : الأصول في النحو1/268، التسهيل :98/4 ،ارتشاف الضرب : 1899/4، مغني اللبيب:283/1ـ 284

(3) الجنى الداني : 279

(4) ينظر: الكتاب :232/4، الجنى الداني :368

(5) شرح جمل الزجاجي:316/2

(6) ينظر: الجنى الداني :279

فالأصل أن يليهـــا الفعل فإذا وليهما الإسم يقدرون فعـلاً بعدهما يفسره المذكور بعده ذلك أن فيهما معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل[1]

ونجد القيسي في مشكل إعراب القرآن على الرغم من أنّه ينبه على كثرة ورود هذا التركيب في القرآن الكريم، فإنّه لا ينفك عن تقدير فعل بعدهما ؛ ففي حديثه على قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ يقول :

((وقوله﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آَمَنُوا ﴾أنّ في موضع رفع بفعل مضمر تقديره ولو وقع أيمانهم ولو حَقُها أن يليها الفعل أمّا مضمراً أو مظهراً، لأنّ فيها معنى الشرط والشرط بالفعل أولى وكذلك قوله﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] احد مرفوع بفعل مضمر تقديره وان استجارك أحد من المشركين استجارك وكذلك عند البصريين ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[3] ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[4] ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾[5] وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر لأن إذا فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى فالفعل مضمر بعدها وهو الرافع للاسم وهو كثير في القرآن فاعرفه ولا بد للو من جواب مضمر أو مظهر))[6]

على حين نجد أنّ مناقشة هذه المسألة تأخذ بعداً واقعيّاً أكثر عند البعض الآخر من المفسرين من خلال الموازنة بين النظرية والتطبيق عندهم ؛لتتسع أفاق القاعدة النحوية لديهم ؛ففي الكشاف نجد أن الزمخشري عندما يتحدث عن(لو) في قوله تعالى :﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُـــــــونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾

يقول: ((لَوْ حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء ، فلا بد من فعل بعدها في(لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ) وتقديـــره لو تملكون تملكـــون ، فأضمر تملك إضمـاراً على شريطـــة

---

(1) ينظر : مجمع البيان : 248/10 ، المحرر الوجيز 289/4 ،غرائب التفسير/107،643

(2) التوبة:6

(3) الانشقاق :1

(4) التكوير:1

(5) الانفطار :1

(6) مشكل إعراب القرآن :1/ 146

التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل ، وهو أنتم ، لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم : فاعل الفعل المضمر ، وتملكون : تفسيره! وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب . فأمّا مايقتضيه علم البيان ، فهو : أنّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص؛ وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ونحوه قول حاتم :

لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنـــِي

وقول المتلمس :

وَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أرَادُوا نَقِيصَتِي

وذلك لأنّ الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر))[1]

وتابعه البيضاوي في أنوار التنزيل إذ بيّن أنّ الفعل محذوف بعد أداة الشرط يفسره الفعل المذكور في الجملة ((وفائدة هذا الحذف والتفسير المبالغة مع الإيجاز والدلالة على الاختصاص))[2]

وتقديم الاسم على الفعل عند جمهور النحويين هو من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور ، وهذا التقدير تكلف و تحميل للنص بما لايمكن استساغته إذا لم يكن له غرض كالإيضاح والتفسير ولم يعطِ معنًى زائداً وإلا فهو مفسد لصحة الكلام فما المبرر إلى تقدير الفعل بعد أداة الشرط في نحو: (إذا محمد جاءك فأكرمه) ؟ إذا كان في الكلام ما يغني عن ذكره فلا حاجة إلى تأويلات وتقديرات لا فائدة منها ولاسيّما أنّ السياق ملائم للشرط ، والأيسر من ذلك كلّه القول بأن أداة الشرط قد تدخل على جملة اسمية بدليل ما جاء في القرآن الكريم وفي كلام العرب[3]

---

(1) تفسير الكشاف : 555/3ـ 556

(2) تفسير البيضاوي : 268/3

(3) ينظر: أحياء النحو ،إبراهيم مصطفى:35 ،في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي: 44، الشرط في القرآن الكريم ،عبد العزيز على الصالح :107

لذا يرى الدكتور فاضل السامرائي أنّه ((كان ينبغي للنحاة أن يقولوا :أنّه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب ، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾[المنافقون :1] ، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط نحو قوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:1] والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه ويذهب بجمال الكلام وفصاحته))[1]

وقد أجاز الكوفيون والأخفش الأوسط وابن مالك مجيء الجملة الاسمية بعد لو وإذا الشرطيتين ،ففي قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ يرونَ أنّ (السماء) مبتدأ ،والجملة الفعلية (انشقت) في محل رفع خبر[2]

وعلى أي حال إنّ((تقديم الاسم على الفعل انّما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عموما ، وتختلف أوجه العناية هذه ، فقد يكون التقديم للتخصيص وهو أهم غرض للتقديم ...وقد يكون التقديم للتهويل ...وقد يكون للتعظيم ... وقد يكون لتعجيل المسرة أو المساءة ...وقد يكون للتحقير))[3]

ثانياً- مجيء جواب لو جملة اسمية:

لو مثل أدوات الشرط الأخرى تحتاج الى جواب، وجوابها إما مضارع منفي بلم ،نحو لو لم يخف الله لم يعصه، أو ماض مُثبت، أو منفي بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[الواقعة :65] ومن تجرده منها ،نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة :70] ، والغالب على المنفي تجرده منها نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[الأنعام :112] ومن اقترانه بها[4]، قول الشاعر:

---

(1)معاني النحو :4/ 88

(2)ينظر: مشكل إعراب القرآن :346/2 ،شرح التسهيل :99/4،الكافية الشافية :1635/3 ،الجنى الداني :282

(3) معاني النحو : 4/ 88 .89

(4)ينظر: مغني اللبيب : 287/2،شرح التسهيل :100/4 ، ارتشاف الضرب :1900

ولو نُعطى الخيارَ لما افترقنا ولكنْ لا خيارَ مع الليالي

وقد جاء جواب (لو) جملة اسمية[1] كما في قوله تعالى :﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[البقرة / 103]

وذكر المفسرون أن ورود جواب (لو) جملة اسمية غير معهود في كلام العرب ،ومن هنا ذكروا له أوجه عدة ،فالطوسي مثلاً بيّن أنّ للنحويين في جوابها قولين :((فالبصريون يذهبون إلى أن جوابه محذوف، وتقديره. ولاثيبوا، وأوقع لمثوبة من عند الله موقعه. لدلالته عليه،وقال بعضهم: التقدير ولو أنهم آمنوا واتقوا لأثيبوا،...، وقال الفراء: الجواب في لمثوبة؛ لأنّ (لو) أشبهت لئن، من حيث كان كلّ واحد منهما جزاء، فلما أشبهتها أجيبت بجوابها، فالمعنى لئن آمنوا لمثوبة))[2]

وعقّب على ما قاله النحويون دون أن يوضح موقفه مما ذهبوا إليه فقال:((فعلى القول الأول، لا يجوز، لو أتاني زيد لَعمرٌو خيرٌ منه. وعلى الثاني يجوز. ولو قلت لو أتاني زيد، لإكرامي خير له، جاز على الوجهين))[3]

وأورد صاحب المحرر الوجيز هذين القولين معلّلاً أنّ من جعل جوابها لمثوبة:((لأنها مصدر للمضي والاستقبال ، وجواب (لو) لا يكون إلا ماضياً أو بمعناه))[4]

وجاء في البحر المحيط :بأنّ جواب (لو) محذوف لدلالة (لمثوبة) عليه، والتقدير (لأثيبوا) وهو رأي الأخفش ،واللام في (لمثوبة) لام الابتداء،وليست الواقعة في جواب لو ولا تعليق لها بما قبلها ، وقيل : أنّ اللام في (لمثوبة) هي الواقعة في جواب لو ، وتكون الجملة الاسمية (لمثوبة) جواب (لو)[5]

---

(1) ينظر : التسهيل :100/4 ، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك :604/1

(2) التبيان في تفسير القرآن : 383/1

(3) المصدر نفسه ،والصفحة نفسها

(4) المحرر الوجيز :305/1

(5) ينظر: البحر المحيط : 503/1

ومن المفسرين من جوّز أن يكون(لمثوبة) جواب (لو) في الآية الكريمة؛ فقد رأى الزمخشري أنّ الجملة الاسمية (لمثوبة) جواب لـ(لو)؛ موضحاً سبب مجيء الجواب على هذه الصورة قائلا:((فإن قلت : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت : لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في سلام عليكم لذلك))[1]

ووافقه البيضاوي في تفسيره ، فجعل من قوله تعالى:(لَمَثُوبَةٌ مّنْ عِندِ اللهِ خَيْرٌ) ((جواب لو وأصله لأثيبوا مثوبة من عند الله خيراً مما شروا به أنفسهم ، فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيريتها))[2]

وكذلك النسفي؛ إذ ردّد ما قاله الزمخشري دون أن ينسبه له قال:((وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو) لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها))[3]

وجواب لو عند الرازي في الآية الكريمة((فيه وجوه أحدها: أن الجواب محذوف وتقديره ولو أنهم آمنوا واتقوا لأثيبوا إلا أنّه تركت الجملة الفعلية إلى هذه الإسمية لما في الجملة الاسمية من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها،...،وثانيها : يجوز أن يكون قوله: (وَلَوْ أَنَّهُمْ ءامَنُواْ) تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم كأنه قيل: وليتهم آمنوا ، ثم ابتدأ . لمثوبة من عند الله خير))[4] ورأى الجزي أنّ جواب (لو) قوله تعالى: (لمثوبة) ومجيء جوابها جملة اسمية؛ للتأكيد على الثبات والاستقرار[5]

فمجيء الجملـــــــة الاسمية في النظم القرآني في جواب (لو) فيه دلالة على ثبات

---

(1) تفسير الكشاف : 305/1

(2) تفسير البيضاوي: 98/1

(3) تفسير النسفي :117/1

(4) تفسير الرازي :3/ 241

(5) تفسير ابن جزي :77/1

المثوبةِ لهم واستقرارها ،ويبدو أنّ تكرار ما قاله الزمخشري إن دلّ على شيء فإنّما يدل على تقبل ذلك منهم وتطور لفهمهم النحوي في إظهار خصوصية الأسلوب القرآني في تحقيق هذا الانزياح الكبير في المعنى الذي حققه النظم الكريم من استعمال الجملة الاسمية في جواب (لو) وإظهار براعتهم في إدراك أسرار التراكيب .

ثالثاً: مجيء جواب لمّا الحينية مضارعاً :

لمّا الشرطية الحينية: حرف وجود لوجود ،وهي أداة شرط غير جازمة بمعنى حين وتختص بالدخول على الفعل الماضي ،نحو قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ**﴾[الإسراء :67] ،وقولنا :لمّا جَاءَ أكرمْتَه [1]

ومن الخطأ إدخالها على الفعل المضارع إذا أريد بها معنى حين ،فلا يقال:لمّا يجتهدُ أكرمُهُ ،والصواب أنْ يقال :حين يجتهدُ أكرمُهُ ؛لأنّ (لمّا) لا تدخل على المضارع إلاّ إذا كانت نافية جازمة[2]

وذكر النحويون أنّ جوابها يجب أن يكون ماضياً ؛إذ بيّن السيوطي أنّ جمهور النحويين منعوا أن يكون جوابها مضارعاً ، وما جاء على هذه الصيغة يؤول بالماضي ،وأجاز ذلك ابن عصفور وابن مالك كَونه يأتي مضارعا أيضا نَحْو قوله تعالى : :﴿ **فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا**﴾**[هود :74]**،وَالْجُمْهُور على تأويله بالماضي أي جادلنا ،أو محذوف؛لدلالة الكلام عليه،والتقدير أقبل يجادلنا[3]

وورود هذه الصورة لجواب لمّا بالمضارع (يجادلنا) جعل المفسرين يوردون أراء مختلفة في جواب (لمّا) في الآية الكريمة وفقاً لما قال به النحويون ،والتزاما به؛فجواب لمّا في الآية الكريمة يحتمل عندهم أن يكون محذوفاً يدل عليه الكلام ، وهذا الرأي يُعد أكثر الآراء التي رفضت أن يكون جواب الشرط مضارعاً ،ومن جوّز مجيء المضارع

---

(1) ينظر: مغني اللبيب :294/1

(2) ينظر: جامع الدروس العربية :303

(3) ينظر: همع الهوامع : 222/2

في جوابها جعل (يجادلنا) جواباً لها سواء من أوّلها بالماضي أو على عدّها حكاية حال ماضية ، أو لما عللوه من جواز وقوع الماضي بعد الشرط ومعناه المستقبل، وكذلك أجازوا وقوع المستقبل بعد (لَمَّا)ومعناه: الماضي، ومن توجيهات المفسرين والمعربين في هذه الحقبة يظهر أنهم اتكؤوا على من سبقهم في بيان جوازها إلى اراء تعود في حقيقتها إلى الكسائي والفرّاء والاخفش والزجاج والنحاس وغيرهم سواء من صرّح بذلك أولم يصرح [1]

واستند ابن عطية إلى دلالة علم المخاطب في حل إشكالية هذه المسألة فقال:(يجادلنا) فعل مستقبل جائز أن يسد مسد الماضي الذي يصلح لجواب (لما)، لاسيما والإشكال مرتفع بمضي زمان الأمر ومعرفة السامعين بذلك ، ويحتمل أن يكون التقدير ظل أو أخذ ونحوه يجادلنا ، فحذف اختصاراً لدلالة ظاهر الكلام عليه))[2]

وذكر الكرماني (ت505هـ) أنّ أبا جعفر النحاس أجاز ((وقوع المستقبل بعد "لَمَّا"، وقال: لما جاز وقوع الماضي بعد الشرط ومعناه المستقبل، جاز وقوع المستقبل بعد "لَمَّا" ومعناه: الماضي))[3]

وعدّ الزمخشري مجيء جواب لمّا الحينية مضارعاً أحد الوجوه المحتملة التي ذكرها في الكشاف قائلاً :((وقيل في(**يُجَادِلُنَا**): هو جواب لما ، وإنما جيء به مضارعاً لحكاية الحال : وقيل إن (لمّا) ترد المضارع إلى معنى الماضي ، كما ترد «إن» الماضي إلى معنى الاستقبال ، وقيل : معناه أخذ يجادلنا ، وأقبل يجادلنا . والمعنى : يجادل رسلنا [4]

يقول الطبرسي (ت548هـ) في مجمعه :((يجادلنا في موضع نصب لأنه حكاية

---

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن :32/6 وينظر: التبيان في إعراب القرآن ،العكبري :43/2،ينظر: تفسير القرطبي: 514/1

(2) المحرر الوجيز:192/3

(3)غرائب التفسير:514/1.

(4) تفسير الكشاف : 217/3

حال قد مضت و إلا فالجيد أن تقول لما قام قمت و يضعف أن تقول لما قام أقوم و على هذا فيكون جواب لما محذوفا لدلالة الكلام عليه ... يجوز أن يكـــون تقديره أخذ يجادلنا و أقبل يجادلنا ويجوز أن يكون لما كان شرطا للماضي وقع المستقبل فيه في معنى الماضي كما إن أن لما كان شرطا للمستقبل وقع الماضي فيه في معنى المستقبل المعنى))[1]

وأقرب الأقوال عند أبي حيان أنّ يكون جواب (لمّا) في الآية الكريمة الفعل المضارع (يجادلنا) الذي وضع موضع الماضي ،وتقديره جادلنا ، وجاز ذلك لوضوح المعنى[2]

ويبدو لي أنّ استعمال القرآن الكريم لجواب لمّا المضارع يعطي صورة واضحة لجواز مجيئه بالمضارع ، وإلاّ فلا يمكن إحلال الماضي بدلاً عن المضارع أو فرض كلمة لم يأتِ بها التعبير القرآني ، والتأويلات التي افترضت لإبعاد جواب الشرط عن المستقبل لا يمكن الأخذ بها ؛ لأنّ كلّ تغيير يصاحبه تغيير بالمعنى المقصود .

وخلاصة القول في جواب (لما) وبحسب ما يؤيده الشاهد القرآني أنّه يكون ماضياً ويكون مضارعاً ، ويتضح كذلك أثر الاستشهاد بالنص القرآني في توسيع قواعد النحو العربي التي يعمد النحويون على حصرها في تراكيب معينة ،وإرجاع ما خرج عن مسارها بالتأويل والتقدير، فضلا عن أنّ هذا التوسيع يكون له دور كبير في سعة الكلام ومرونة اللغة مع تنوع الأساليب[3]

اجتماع الشرط والقسم

الشرط يحتاج إلى جواب ،تقول مثلاً :أينما تذهبْ ترَ الخير والشّرَ، وكذلك القسم يحتاج إلى جواب ، نقول مثلا :واللهِ لقد فاز أهلُ الكرامةِ والمروءةِ، فـــإذا اجتمـــع شرط وقسم كان الجواب للمتقدم منهما ، وكان جواب الآخر محذوفـــاً ، ما لم يكـــن المتقدم

---

(1) مجمع البيان: 5 / 261

(2) ينظر:البحر المحيط :245/5

(3) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ،هناء محمود إسماعيل :151

مسبوقاً بمبتدأ أو ما أصله مبتدأ ،فإنْ كان المتقدم منهما مسبوقاً بمبتدأ أو ما أصله مبتدأ ،فالمتكلم العربي مخيّرٌ بين أن يجعل الجواب للشرط ،أو أن يجعل الجواب للقسم ، سواء أكان الشرط متقدماً على القسم أو متأخراً عنه ، والأرجح هنا جعل الجواب للشرط[1]

ودخول الشرط على القسم أو بالعكس يعرف عند القدمـــــــــاء بـ (الاعتراض) ويرى د. فاضل السامرائي أنّ إطلاق هذا اللفظ غير موفق ؛لأنّه قد يفهم من هذا أنّ أهمية الشرط في الكلام ثانوية ؛ فدخول القسم على الشرط في قوله تعالى:﴿ **وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [البقرة : 145] ليس من باب الاعتراض، وانما هو قسم على شرط ؛ فالإطلاق هذه التسميّة ـ على رأيه ـ تقلل من أهمية الشرط في الكلام وأداء المعنى[2].

ومن هذا الأسلوب عدّ قوله تعالـــــى:﴿ **وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[المائدة/73] وقوله : ﴿ **وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [الأعراف /23] وقوله تعالى :﴿ **وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام /121] ؛ إذ يقدّر النحويون والمفسرون في مثل هذه التراكيب لام مؤذنة لقسم محذوف مع إنْ الشرطية ،على أساس أنّ(إن) الشرطية كثيرا ما تقترن باللام المؤذنة بالقسم المحذوف في القرآن الكريم[3]

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: فما الداعي إلى تقدير قسم لا دليل لفظي على وجوده إلاّ نون التوكيد في جواب الشرط ؟ ومن ثم جعل الجواب للقسم المقدر قبل أداة الشرط ،والذي يبدو أنّ الأحسن جعل الجواب للشرط ؛لأن عدم التقدير أفضل من التقدير[4]

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية : 292/2 ، التسهيل : 2/ 171،همع الهوامع :491/2

(2) ينظر: معاني النحو:100/4

(3) ينظر: البحر المحيط:4/ 215ـ 216،دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 211/3

(4) النحويون والقرآن : 240

ومعنى ذلك أنّ جواب الشرط المؤكد بالنون في قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:97]،لا يعني أنّ في الكلام جواب قسم محذوف ؛ والى ذلك ذهب القرطبي،فذكر أنّ في الآية شرطاً وجواباً من دون أنْ يقدر قسماً محذوفاً[1]؛ فالجواب للشرط مع توكيده بالنون ، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون الجواب للشرط أيضا في قوله تعالى :﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[الشورى : 43] على إضمار الفاء[2]

وكذلك جعل أبو حيان الجواب للشرط مع وجود اللام في قوله تعالى :(وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾[الشورى /41] ؛إذ قال :((ومن شرطية ، وحمل (انتصر بعد ظلمه) على لفظ من ، و(فأولئك) على معنى من، والفاء جواب الشرط))[3] وعليه لم يأتِ مع القسم فعلاً مؤكداً بالنون.

والغالب في هذه التراكيب أن يكون الجواب للقسم والعبارات التي يرددها المفسرون هي أنّ :(جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، جواب الشرط محذوف سد مسده جواب القسم)،وكان الفرّاء يجيز أن يكون الجواب للشرط ،إذا اجتمع الشرط والقسم ،وكان القسم هو المتقدم على الشرط ،ولم يسبقهما ما يحتاج إلى خبر ،وممّا احتـــــج به الفرّاء قول الأعشى :

لَئِنْ مُنيتَ بِنا عن غِبّ معركَةٍ لا تُلْفِنا من دماءِ القوم نَنْتَفِلُ

فجزم جواب الشرط (لا تلفنا) في البيت مما استدل به الفراء على ما ذهب إليه [4]

وما ذهب إليه الفرّاء يردده أبو حيان في أثناء كتابه البحر المحيط ،وفي أكثر من

---

(1) ينظر: تفسير القرطبي : 432/12

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء : 225/2، تفسير البحر المحيط :500/7

(3) تفسير البحر المحيط : 500/7

(4) ينظر: معاني القرآن : 131/2

موضع منتقداً ما ذهب إليه ، بقوله:((وليس هذا مذهب البصريين ، بل الجواب يكون للقسم بشرطه المذكور في النحو))[1] ، ويبدو أنّ الزمخشري مع الفراء في ما ذهب إليه إذ إنّ أبا حيان يعد هذا ممّا يؤخذ عليه؛ لتجاوزه القاعدة العربية، ويعد ذلك خرما لها ؛ لأنّ الزمخشري في قوله تعالى :﴿ **وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾[البقرة :145] رأى أنّ (ما تبعوا) جواباً للقسم المحذوف سدّ مسدّ جواب الشرط وفي قوله تعالى :﴿ **لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ** ﴾[المائدة :28] جعل الجواب للشرط لا للقسم مع تقدم القسم على الشرط ،ومجيء جواب الشرط منفيا غير مقترن بالفاء[2]

قال أبو حيان منكرا عليه التناقض في كلامه:((وقد خالف الزمخشري كلامه هذا بما ذكره في سورة البقرة في قوله :﴿ **وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾، فقال : ما تبعـــــوا جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط))[3]

---

(1) البحر المحيط : 605/1

(2) ينظر: تفسير الكشاف : 226/2،343/1

(3) البحر المحيط : 606/1

الخاتمة

الخاتمـــة

سعيتُ في هذا البحث إلى دراسة مسائل النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه، وتبيّن لي أنّ كثيراً من المسائل النحوية التي حكم عليها بالشذوذ والندرة والقلّة تحتاج إلى تحقيق وتمحيص ومن ثمّ إلى إعادة صياغتها من جديد، ولاسيما تلك المسائل التي لها شواهد قرآنية تؤيدها .

وتحدثتُ عن منزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السماعيّة ،واتّضح لي أنّ النحويين نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ،ومصداق ذلك أنّهم لم يميزوا الشاهد القرآني والشاهد الشعري فتارة يقدمون الشاهد القرآني ويتبعونه بشاهد من كلام العرب وتارة يقدمون الشاهد الشعري ويأتون بالشاهد القرآني بعده ، لنصل إلى حقيقة أنّ النحو العربي : قسمان ،قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه ،كما وافقوا على نظائره من كلام العرب،وهذا القسم لا يدخل في باب النحو القرآني ،وقسم لم يرتضوه ،فوقفوا منه مواقف عدة ،فوصفوه بالقلّة أو الندرة والشذوذ أو الضعف أو لجأوا إلى تأويله أو حملوه على الضرورة ، أو غفلوا عنه ولم ينبهوا عليه في كتبهم ،فكانت ظاهرة الشذوذ بالنحو والإعراب نتيجة بناء القاعدة النحوية على الاستقراء الناقص ، وهو القسم الذي يصحّ تسميته بالنحو القرآني ،ويمثل استدراكاً على عمل النحويين في إدخال بعض الظواهر النحوية القرآنية في النحو العربي ؛ لتكون صورة النحو العربي أكمل وأوضح منهجاً. وأنضج وأثبت.

وكان الفصل الأول من الرسالة مخصصاً لقراءة مفهوم النحو القرآني في كتابات الدارسين المحدثين ؛كونه مصطلحاً جديداً، ظهر في الدراسات النحوية في سبعينيات القرن الماضي ،ويبدو أنّ السمة البارزة في هذه المؤلفات عدم تحديد مفهوم موحد ودقيق لمصطلح النحو القرآني ؛ ولهذا تعددت اتجاهات الباحثين المحدثين وتوجيهاتهم لهذا المصطلح ؛ فبعضهم يرى أنّ النحو القرآني نحو خاص بالقرآن الكريم ،ومنهم مَن يرى

وجوب جعله المصدر الأول للتقعيد النحوي وأن اعتماده في النحو العربي ؛ لإزالة كثير من إشكاليات النحو المستعصية ، وهذا يتطلب إعادة صياغة القواعد النحوية وفقاً لما جاء في القرآن الكريم ،لتخليصه من الشوائب التي علقت به .

ومنهم من وجد أنّ ما قام به النحويون من عمل بناء على منهجهم في اعتماد الأشيع والأفشى في الاستعمال اللغوي كان صحيحاً ،ولهذا يقر بوجود نحو للعربية يعتمد في قواعده على القرآن الكريم أولا ،والحديث النبوي ثانياً، وكلام العرب ثالثاً،وليس هناك ما يسمى بالنحو القرآني.

ومما يلاحظ على هذه الكتابات أنّ كثيراً من أصحابها لم يكونوا يميزون بين مصطلحات: النحو العربي، والنحو القرآني ،والنحو في لغة القرآن، فنرى أكثرهم يأتي بالقاعدة النحوية التي اتفق عليها النحويون ،ويمثل لها بشواهد قرآنية ،ويسمي هذا الصنيع نحواً قرآنياً .

وأظن أنّ من الخطأ تسمية عمل كهذا نحواً قرآنيا ،والصحيح تسميته نحو العربية على أساس أنّ القرآن الكريم أصل من أصول السماع ومصدر مهم من مصادر وضع قواعد النحو .

وتحدثت في الفصل الثاني عن المنصوبات ،وتناولتُ فيه أهم المسائل التي شكلت اصطداما مع قواعد النحويين والتي أقرّ المفسرون بجوازها ،وهذه المسائل ،منها ما يتعلق بالمفعول به وهما مسألتان :أولهما:حرمان المفعول به من علامة النصب بسبب التعليق بالأداة (لعلّ) ،والتي خلص البحث إلى جعلها من المعلقات ،وثانيهما: تأخر المفعول به ودخول لام التقوية عليه، وبناء على الشواهد القرآنية التي تعضد هذه المسألة ،وتأييد العلماء قديماً وحديثاً لها، أقرّ البحث بجوازها؛ لكثرة ورودها في كلام العرب ،ولا يمكن عدّها من

باب النادر أو الشاذ ، ومنها ما يتعلق بالحال كجواز مجيء الحال معرفة؛لأن تعريفه وارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب ،فلاحاجة إلى تأويله بنكرة .

وتحدثت عن جواز مجيء الحال جامدة ،وتبيّن أنّ تكلف تأويلها لايخرج عن كونها جامدة في الاستعمال ؛ لأنّها مؤدية لمعنى الحال فيها ، وكذلك تحدثتُ عن مجيء الحال غير فضلة،وشرط النحويين بأن تكون الحال فضلة لا يكون دائماً ؛ فقد يعرض لها ما يجعلها غير مستغنًى عنها في الجملة،وهذا ما أثبته النحو القرآني،إذ إنّ جعله فضلة يفسد المعنى.

وممّا أيّده البحث مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فقد جاء في القرآن الكريم وفي مواضع كثيرة .ومسألة العامل في الحال هي مسألة افتراضية ،وتمسك النحويون بها لا دليل عليه في مقابل الاستعمال القرآني وكلام العرب . وأمّا وقوع الماضي غير المسبوق بـ(قد) حالا فهو ما أجازه المفسرون لوروده كثيراً في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً.

ومن مسائل الحال أيضاً دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت، وأثبت البحث أنّ التمسك بالقاعدة النحوية التي اتّفق عليها النحويون في مقابل كثرة النصوص القرآنية التي تؤيد جواز هذه المسألة لايصمد طويلاً،وأنّ الاحتكام إلى نصوص القرآن الكريم أسلم وأولى من الأخذ بقاعدة النحو المألوف في هذه المسألة .

وفي باب التمييز توصل البحث إلى جواز تعريف التمييز الذي اشترط النحويون تنكيره ،وكذلك جواز مجيء تمييز كم الاستفهامية مجروراً بـ(من) .

أمّا الاستثناء فتطرقنا فيه إلى الاستثناء من العدد ، وأثبت البحث أنّه أسلوب من أساليب العربية وجارٍ على ألسنة ناطقيها ،وهو وارد في القرآن الكريم .

وأثبت البحث بناء على الاستعمال القرآني والظاهر من النصوص القرآنية جواز بعض المسائل التي لا تتفق مع قواعد النحويين، ورأينا أنّ دفع المانعين لها بالتأويل ضرب من

التخبط أوقعهم بالتلكؤ والتردد بين الاعتراف بجوازها وتأويلها، مثل جواز مجيء الاستثناء المفرغ في الجمل المثبتة،وكذلك جواز التفريغ في المصدر المؤكد ،وجواز إثبات تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث في الاستثناء المفرغ ،وجواز مجيء المستثنى قدر المستثنى منه أو نصفه أو أكثر منه .

وتأسيساً على النحو القرآني قُرر جواز عطف ضمير النصب (إيّاك) متأخرا عن فعله،وهو ما منعه النحويون ،وردّ بعض العلماء على من خصه بالضرورة بوروده في فصيح الكلام :القرآن الكريم والكلام العربي .

ومن مسائل المنصوبات التي وقفنا عليها خبر كان وليس ،واسم إنّ ، وتبيّن لنا من دراسة مسائلهما على وفق النحو القرآني: جواز مجيء خبر كان فعلا ماضياً غير مسبوق بـ(قد) ،ويكثر هذا الاستعمال التركيبي مع أسلوب الشرط في القرآن الكريم ،وكذلك جواز مجيء خبر كان فعلا مضارعا مقترنا بـ(أن) ، وجواز تقديم معمول خبر ليس عليها، فضلاً على جواز العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر.

أمّا الفصل الثالث فدرسنا فيه (الجملة الشرطية) ، وتحدثنا فيه عن الأنماط التركيبية لفعل الشرط وجوابه، ووجدنا أنّها بصورها الأربع، يقرها الاستعمال القرآني، ولكل استعمال منها وجه و مزّية ،ولا مفاضلة بينها من ناحية الأجود والأفضل.

ومما توصلنا إليه أيضاً صحة مجيء فعل الشرط وجوابه متفقين في الفعل والفاعل؛ إذ إنّ جواب الشرط يكون مقيداً بحالة معينة يبعد عنه التكرار الذي لا فائدة منه ،وكل زيادة في المبنى تلحقه زيادة في المعنى ،وقد جاءت شواهد عدّة تؤيد هذا الاستعمال التركيبي وهو أسلوب عربي فصيح ،وأيّد البحث أيضاً صحة مجيء (أنْ) أداة شرط جازمة ،وكذلك أظهر البحث صحة مجيء ، وأظهر البحث صحة مجيء (ما)شرطية دالة على الزمان .

ومن المسائل الشائكة التي وقف عليها البحث ولها علاقة بالشرط هي(شبه الشرط) أيّد البحث وجهة نظر أحد الباحثين الذي يرى أنّه من اجل تيسير القاعـدة النحوية على الدارسين والتخلي عن التعقيد المربك في إعراب الكلمة اعرابين أو أكثر يمكن أن تعرب الأداتان (من وما) شرطيتين ،إذا انجزم الفعل بعدهما شرطا وجوابا أو شرطا وحده ، وعلامات الجزم دالة على ذلك ، وفيما عدا هذه الحال تعربان موصولتين في المواضع الأخرى.

ومن المسائل المشكلة عند النحويين هي عدم اقتران جواب الشرط بـ(الفاء) في المواضع التي أوجب النحويون اقترانه بها، وخلص البحث إلى مسألة مهمة هي أنّ مسألة اقتران جواب الشرط بالفاء هي من باب الجواز وليس الوجوب ؛ واتصالها بالجواب ليس عبثا؛ فدخولها عليه ليس كخروجه منها ...

ووقف البحث عند مسألة نحوية قرآنية وهي مسألة مجيء إنْ النافية في جواب الشرط ومن ذكرها من النحويين جعلها من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء ألا أنّها وردت في القران الكريم في موضعين مع (إذا) الشرطية لم يقترن فيهما الجواب بالفاء.

ومن المسائل التي تخص الشرط أيضاً تقديم الاسم على فعل الشرط مع (لو وإذا)، وعدّ هذا الاستعمال عند جمهور النحويين من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور ،إلاّ أنّ هذا التقدير فيه تكلف وتحميل للنص بما لايمكن قبوله ، لأن هذا الاستعمال وارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب، فقد يلي أداة الشرط الفعل وقد يليها الاسم .وممّا توصل إليه البحث صحة مجيء جواب لو جملة اسمية ولا حاجة إلى تقدير جواب لها .

ووجدنا أنّ الاستعمال القرآني لجواب لمّا الحينية قد يكون ماضياً ، ويمكن أن يكون مضارعاً ،واتضح كذلك أثر الاستشهاد بالنص القرآني في توسيع قواعد النحو العربي التي يعمد النحويون على حصرها في تراكيب معينة ،وإرجاع ما خرج عن مسارها بالتأويل والتقدير، فضلا عن أنّ هذا التوسيع يكون له دور كبير في سعة الكلام ومرونة اللغة ،مع تنوع الأساليب وبهذا يكون تقييد النحويين لكلام العرب بقواعد ملتزمة لايمكن خرقها، جعلها عرضة للنقد قديما وحديثا.

روافد البحث

روافد البحث

ـ خير ما أبتدء به القرآن الكريم

ـ أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ،ط1، دار الكتب الثقافية ، الكويت 1978م.

ـ الأحكام النحوية والقرآن ، علي محمد النوري ، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية 1990م .

ـ إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، د.ط، نشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة، 2014م.

ـ أدوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية ، فهد محمد ديب الجمل (رسالة ماجستير)،بإشراف:الدكتور يوسف جمعة عاشور ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية،غزة 2014م.

ـ أدوات الشرط في القرآن الكريم ، عبد العزيز علي الصالح (رسالة ماجستير)، بإشراف: علي النجدي ناصف ،كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة 1976م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، والدكتور رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي– القاهرة 1998م.

ـ الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، الدكتور كاظم إبراهيم كاظم ، ط1، بيروت 1998م.

ـ الاستشهاد والاحتجاج باللغة ،رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ،الدكتور محمد عيد ،ط3، عالم الكتب ـ القاهرة 1988م.

ـ الاستغناء في الاستثناء ،شهاب الدين أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافي (684هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط1،دار الكتب العلمية ،بيروت 1986م .

ـ أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق محمد مهجة بيطار ،طبعة المجمع العربي بدمشق ،د.ت.

. أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت ، رسمية محمد شراونه ، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور يوسف حسن عمرو ، جامعة الخليل 2006م .

ـ الأصول في النحو ،أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت316هـ) ،تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي،ط3،مؤسسة الرسالة ،بيروت 1996م.

ـ الأصول في النحو ،الدكتور محمد خان ،مطبعة جامعة محمد خيضر ـ بسكرة 2012م.

ـ أصول النحو العربي ،الدكتور محمد خير الحلواني ،ط2، أفريقا الشرق ،الرباط 1983م.

ـ إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت : 403هـ)، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1986م.

ـ الاعجاز القرآني في اسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي البلاغي ، الدكتور حسن منديل،ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 2009م.

. إعراب القراءات الشواذ ،أبو البقاء العكبري(ت 616هـ) تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ،ط1،عالم الكتب ، بيروت 1996م.

ـ إعراب القرآن ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)،تحقيق إبراهيم الابياري ،دار الكتاب اللبناني بيروت ط2 1986م.

ـ إعراب القرآن ،أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، ط2،عالم الكتب، 1985م .

. إعراب القرآن الكريم وبيانه ،الأستاذ محيي الدين الدرويش،ط7،اليمامة للطباعة والنشر ،دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق ـ بيروت 1999م.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (543هـ)تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية ، ط4،بيروت – القاهرة **1420هـ**

ـ الإعراب والمعنى في القرآن الكريم،الدكتور محمد أحمد خضير،د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية د.ت .

ـ الإقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ) ، ضبطه وعلّق عليه عبد الحكيم عطية ،ط2، دار البيروتي ـ دمشق 2006م.

ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ت(616هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1979م

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4، مطبعة السعادة ،مصر 1961م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريّة– بيروت، بدون تاريخ. مراجعة

ـ بدائع الفوائد ،محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ،ابن قيم الجوزية(ت751هـ)، دار الكتاب العربي ،بيروت ، د.ت.

ـ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت794هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي– مصر 1957م

ـ البسيط في شرح الكافية ،لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت715هـ) تحقيق حازم سليمان الحلي ،ط1، المكتبة الأدبية المختصة ،قم 1427هـ.

ـ البيان في إعجاز القرآن ، حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي (ت388هـ) ،عني بتصحيحه الدكتور عبد العليم، د.ط، مطبعة خليل شرف الدين، الهند، 1953م

ـ البيان في إعراب غريب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري(577ه)،تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ،د.ط،الهيأة المصرية العامة للكتاب 1980م .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي(ت1205ه)، تحقيق مصطفى حجازي وعبد الكريم العزباوي،ط2، مطبعة حكومة الكويت 1977 و1985 و2001م.

ـ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، محمد المختار ولد أبّاه ،ط2، دار الكتب العلمية،بيروت 2008م.

ـ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبري (ت616ه)، تحقيق علي محمد البجاوي ، د.ط ،إحياء الكتب العربية ـ مصر، ب ـ ت.

ـ التبيان في تفسير القرآن ،أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460ه) تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ،د.ط ، د.ت.

ـ التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور،الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ط1، مؤسسة التاريخ ،بيروت 2000م.

. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،أبو حيان الأندلسي (ت 745ه) تحقيق د. حسن هنداوي،نشر دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ،ط1

ـ التراكيب الإسنادية ،الدكتور علي أبو المكارم،ط1 ،مؤسسة المختار ،القاهرة 2007م .

ـ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ،الدكتور عبد الفتاح لاشين ، د.ط، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ،د.ت.

ـ التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ت 741ه ،ضبط محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت 1995م.

ـ تطور الدرس النحوي ، الدكتور حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية 1970.

ـ التعريفات ،العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816ه)، مكتبة لبنان ـ بيروت 1985 .

ـ تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1993م

ـ تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي(ت 516هـ)،دار ابن حزم ، ط1 ،بيروت 2002م

ـ تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ،ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت685هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ،ط1،دار إحياء التراث العربي، بيروت 1418هـ.

ـ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت604هـ) ،ط1،دار الفكر، لبنان 1981م.

ـ تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)،أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ،ط1 ، مؤسسة الرسالة ،بيروت 2006م .

ـ التفسير النحوي للنص القرآني (أسلوب الشرط أنموذجا) ،الدكتور هادي نهر ،ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر ،صنعاء 2002م.

ـ تفسير النسفي(مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي (ت710هـ) تحقيق يوسف علي بديوي ،ط1،دار الكلم الطيّب ،بيروت 1998م .

ـ تقويم الفكر النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة 2005م.

ـ تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد،جمال الدين أبي محمد عبد الله يوسف ابن هشام الأنصاري ،تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، ط1، بغداد 1986م.

ـ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني (ت392هـ) ،تحقيق حسن هنداوي، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة- الكويت 2009م

ـ التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، الدكتور خالد عبود حمودي ، ط1،ديوان الوقف السني ، بغداد 2011م .

ـ التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ،محمد عبد العزيز النجار ،ط1 ، مكتبة ابن تيمية ،القاهرة 2003م .

ـ التيسير في القراءات السبع،أبو عمرو الداني(ت 444هـ)،تحقيق حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الشارقة 2008م .

ـ جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب ـ طرابلس2004م.

ـ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة ، تصنيف : محمود صافي ، ط3، مؤسسة الإيمان ، بيروت 1995م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ،محمد نديم فاضل ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1992م

ـ حاشية الجوري على الفرائد الجديدة ،عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(911هـ)،الملا مهدي الجوري، ط1،انتشارات كردستان 1387.

ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبّان (ت1206هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت 1977م.

ـ الحجة في القراءات لابن خالويه(370هـ) ،تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ،ط3، دار الشروق ، بيروت 1979م .

ـ الحجة للقراء السبعة،أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت 377هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي ،بشير جويحباتي ،دار المأمون للتراث ،دمشق 1419هـ.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1984م.

ـ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.

ـ الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث– الأردن 2006م.

ـ دراسات في اللسانيات العربية التراكيب النحوية والتداولية ـ علم النحو وعلم المعاني ـ الدكتور عبد الحميد السيد ،ط1، دار ومكتبة الحامد 2003م.

ـ دراسات في النحو القرآني، الدكتور صباح علاوي السامرائي ، ط1، دار الحكمة ،لندن 2010م.

ـ دراسات في النحو القرآني ، الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2006م .

ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم،محمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث ، القاهرة، 1972م.

ـ دراسات نقدية في اللغة والنحو، الدكتور كاصد الزيدي ،ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان 2003م .

ـ درج الدرر في تفسير الآي والسور ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـ) ،محقق القسم الأول : طلعت صلاح الفرحان، محقق القسم الثاني ،محمد أديب شكور ، دار الفكر ـ عمان ـ الأردن 2009م.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ،دار القلم ـ دمشق 1406هـ.

ـ دلائل الإعجاز ، ،أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ) تحقيق الدكتور محمد التنجي ،نشر دار الكتاب العربي ،ط1،بيروت 1995.

ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،شرح وتعليق الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب،د.ط، مصر 1950م.

ـ ديوان امرئ القيس ،ضبطه وصححه الاستاذ مصطفى عبد الشافي ،ط5، دار الكتب العلمية ،بيروت 2004م.

ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ،قدّم له وشرحه مجيد طراد ،دار الكتاب العربي ،ط1، بيروت 1994م.

ـ ديوان جرير ،كرم البستاني،دار بيروت ، د.ط، بيروت 1986م.

ـ ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدّم له الأستاذ علي حسن فاعور ،دار الكتب العلمية ، ط1،بيروت 1988م.

ـ ديوان عروة بن الورد ،دراسة وشرح وتحقيق : أسماء أبو بكر محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت1998م.

ـ ديوان الفرزدق ،شرحه وضبطه وقدّم له الاستاذ علي فاعور ،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت 1987.

ـ ديوان كثير عزة ،جمع وشرح الدكتور إحسان عباس،دار الثقافة ،د.ط، بيروت 1971م.

ـ ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي ،دار صادر ،ط1،بيروت 2000م.

ـ ديوان لبيد بن ربيعة ،شرح الطوسي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر ، دار الكتاب العربي ، ط1، بيروت 1993م.

ـ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر ،دار الكتب العلمية ،ط3،بيروت1996م.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعانـــــي أحمد بن عبد النور المالقـــاني (ت 702ه) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ،د.ت.

ـ زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت597هـ) ،ط3، المكتب الإسلامي ،بيروت1984م.

ـ السبعة في القراءات ،أبو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت 324هـ) تحقيق د.شوقي ضيف ،دار المعارف ، القاهرة 1972م

ـ سر صناعة الإعراب ،أبو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق حسن هنداوي ، ط1، دار القلم دمشق 1985م.

ـ سيبويه والقراءات ،الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، د.ط، دار المعارف ،القاهرة1972م.

ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت 1974م .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ،ط1 ، دار الغدير قم 1434هـ.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (ت929هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ،بيروت 1955م.

ـ شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم(ت686هـ)، ط1، دار إحياء التراث العربي– بيروت 2009م.

ـ شرح التسهيل ، ابن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ،الدكتور محمد بدوي المختون ،ط1، هجر للطباعة والنشر، مصر 1990

. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، ط1، دار الكتب العلميّة– بيروت 2001م.

ـ شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة– بيروت 2000م.

ـ شرح جمل الزجّاجيّ، أبن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار، ط1، دار الكتب العلميّة– بيروت 1998م .

ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، صحّحه وعلّق عليه أحمد عزّو عناية، ط1، نشر مؤسسة التاريخ العربيّ– بيروت 2007م .

ـ شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الاصفهاني (421هـ) ، علق عليه وكتب هوامشه ،غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة ،إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1،بيروت 2003م.

ـ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن نمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي 1996م.

ـ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمّى البهجة المرضية، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق محمد صالح أحمد الغرسي، ط1، دار السلام– القاهرة 2000م.

. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ– بيروت، ب .ت.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع– القاهرة 2004م

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(761هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،ط11،نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1963م.

ـ شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلميّة– بيروت 2000م

ـ شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ) ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدَّميريّ، ط2، مكتبة وهبة- القاهرة 1993م.

ـ شرح المفصل، ابن يعيش (ت643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة- بيروت 2001م.

ـ شرح المكّودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكّودي (ت807هـ)، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي- جامعة الكويت 1993م

ـ الشرط في القرآن الكريم ،عبد العزيز علي صالح المعيبيد،رسالة ماجستير ، بإشراف الدكتور علي النجدي ناصف ، جامعة القاهرة ،كلية دار العلوم ، 1976م.

ـ شعر الحارث بن خالد المخزومي ،الدكتور يحيى الجبوري ، ط1، مطبعة النعمان ،النجف الأشرف1972م.

ـ شعر عبد الله بن همام السلولي ،جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي ،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،ط1،دبي 1996م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ،جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت672هـ) ،تحقيق الدكتور طه محسن ، ط2، مكتبة ابن تيمية ،بغداد 1413هـ

ـ الصنعة النحوية وأثرها في الحكم على النص القرآني (أطروحة) تقدم بها ضياء حسين الموسوي بإشراف الأستاذة الدكتورة ساجدة مزبان حسن إلى مجلس كلِّيَّة التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية في جامعة بغداد 2013م .

ـ ظاهرة اجتماع نون التوكيد ولم على فعل واحد في الاستعمال اللغوي،قراءة في كتب القدماء والمحدثين، أ.م.د منذر ابراهيم حسين ،أ.م عباس علي إسماعيل ،مجلة أهل البيت (ع) العدد (17)،سنة 2015م .

ـ على طريق التفسير البياني ،الدكتور فاضل صالح السامرائي ،كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشارقة 2002م.

ـ العلة النحوية والصرفية عند الطبري، الدكتور مشكور حنون الطالقاني، ط1 ،دار الفراهيدي ،بغداد 2016م.

ـ العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) تحقيق مهدي المخزومي ،د. ابراهيم السامرائي ، ط2، مطبعة أسوة ،قم 1425هـ

ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د.ت.

ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمذاني (ت643هـ) ،حقق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه محمد نظام الدين الفتيح ، ط1، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع،المدينة المنورة 2006م .

ـ فقه اللغة العربية وخصائصها ،الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل 1999م.

ـ في أدلة النحو ،عفاف محمد حسانين، ط1، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1996م .

ـ في أصول النحو ،الأستاذ سعيد الأفغاني ، د.ط ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق 1994م .

ـ في التطبيق النحويّ والصرفيّ، الدكتور عبد الراجحي، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية 1992م .

ـ في علم النحو ،الدكتور أمين علي السيد ، ط5، دار المعارف ، القاهرة 1994م.

ـ في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزوميّ ، ط2، دار الرائد العربي ، بيروت 1986م.

ـ قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني ،الدكتور محمد حسن عواد ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية . المجلد السابع ـ العدد (1/أ) ،سنة 2011م

ـ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية،الدكتور عبد العال سالم مكرم ، د.ط،المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة 1965.

ـ قضايا اللغة في كتب التفسير، الدكتور الهادي الجطلاوي ،ط1، دار محمد علي الحامي ،تونس 1998م .

ـ قضايا نحوية ،الدكتور مهدي المخزومي ،ط1، المجمع الثقافي ، أبو ظبي 2002م.

ـ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،ط2، مكتبة الخانجي ،القاهرة 1982م.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري (ت 538ه) ،تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمّد معوّض ، ط1، مكتبة العبيكان ،الرياض 1998م.

ـ الكشف والبيان ،أبو اسحاق أحمد المعروف بالثعلبي (ت427ه) تحقيق أبو محمد بن عاشور ، مراجعة الأستاذ نظير الساعدي، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت 2002م .

ـ لسان العرب جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (ت711ه) حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2003م.

ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ،الدكتور تمام حسان ،عالم الكتب ،ط4، القاهرة 2001م

ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، د.ط ، دار الثقافة ، المغرب 1994

ـ اللّمع في العربية، ابن جني (ت392ه)، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي– عمّان 1988م.

ـ ما في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان ،ط1، الجيل العربي ، الموصل 2009م .

ـ المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي،لعباس علي إسماعيل ،أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور سلام موجد خلخال، كليّة التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ـ كلية التربية 1997م.

ـ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي(ت210هـ) عارض أصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1954م.

ـ مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت291هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ،ط2، دار المعارف، مصر ،د.ت.

ـ مجمع البيان في تفسير القرآن،أمين الإسلام علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت548هـ) ،دار القلم ،ط1، بيروت لبنان 2009م .

ـ محاضرات النحو القرآني، الدكتور عبّاس علي إسماعيل،للعام الدراسي2016 م ـ2017 م

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون ،د.ط ، القاهرة 1994م

ـ المحرُّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحقّ بن عطيّة الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 2001م.

ـ مختارات شعراء العرب ، هبة الله بن علي أبو السعادات العلوي المعروف بابن الشجري (ت 542هـ) ،تحقيق علي محمد البجاوي ،دار الجيل ،ط1،بيروت 1992م.

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه(ت370هـ) ،د.ط، مكتبة المتنبي ، القاهرة ،د. ت.

ـ المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي ،ط3 ، دار الأمل ،الأردن 2001م .

ـ المدارس النحوية ،الدكتور شوقي ضيف ، ط7، دار المعارف ، القاهرة 1968 م .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط2، جامعة أمّ القرى- السعوديّة 2001م.
ـ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق الاستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق 2003م.
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن حمد بن علي الفيوميّ (ت770هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف- مصر 1977م.

ـ معاني القرآن ،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ،ط1، مكتبة الخانجي ،القاهرة 1990م.

ـ معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب- بيروت 1983م.

ـ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ) شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب ، ط1، بيروت 1988م.

ـ معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائيّ، ط2، نشر شركة العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة 2003.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة 2005م.

ـ المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي،الأستاذ الدكتور علي كاظم أسد ،ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الأشرف 2007م.

ـ المفصّل في علم العربية، جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملحم ،ط1، مكتبة الهلال ، بيروت 1993م.

ـ المفضليات ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت 168هـ) ،تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ،عبد السلام هارون ،دار المعارف ،ط6،القاهرة 1964م.

ـ المقتضب، أبو العباس المبرّد (ت285هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ– القاهرة 1994م.

ـ المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوريّ، ط1، مطبعة العانيّ 1972م

ـ من أسرار اللغة ،الدكتور إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية ،1966م .

ـ المنهاج في شرح جمل الزجاجي ،يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ) ، تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي ،مكتبة الرشد، ط1، الرياض 2009م

ـ موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ،مطير بن حسين المالكي ،رسالة ماجستير ،جامعة أم القرى ،1423هـ.

ـ نحو التيسير ،الدكتور احمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي 1984م

ـ النحو العربي مذاهبه وتيسيره ، الدكتور مجهد جيجان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ،والدكتور عايد الحريزي ،جامعة بغداد ـ كلية التربية 1992م.

ـ نحو القرآن ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، د.ط، مطبعة المجمع العراقي ،بغداد 1974م .

ـ النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ،محمد بن حجر ، جامعة يحي فارس بالمدية،2015م.

ـ النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ،الدكتورة هناء محمود إسماعيل ، دار الكتب العلمية ،ط1 ، لبنان 2012.

ـ النحو القرآني قواعد وشواهد ،الدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكة المكرمة ، 1998م.

ـ النحو المصفى ،الدكتور محمد عيد ، مكتبة الشباب ،القاهرة 1971م.

ـ النحو الوافي، الدكتور عباس حسن، ط15 ،دار المعارف ،مصر د.ت.

ـ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ، مؤسسة علي جراح الصباح ،الكويت ، د.ت.

ـ النحويون والقرآن ،الدكتور خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة ، ط1،عمان ، 2002م.

ـ النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي ،عالم سبيط النيلي ،ط1، ذوي القربى ، قم 1437ه

ـ نظرية المعنى في الدراسات النحوية،د.كريم حسين ناصح ،ط1، دار الصفاء، عمان 2006م

ـ نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها ،الدكتور أحمد مكي الأنصاري ،دار القبلة ،ط1، مكة المكرمة 1984م

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،عبد الرحمن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (ت 911ه) تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، د. ط، المكتبة الوقفية مصر،د.ت .

ـ الواضح في النحو ،الدكتور محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ،ط6، دمشق 2000م.

ـ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت468ه)، تحقيق صفوان عدنان داوودي ،ط1، دار القلم ،دمشق 1995م.

The Abstract

The emergence of the trend as resolution I in the study of Arabic grammar in the modern era What is the result of an invitation to the study of descriptive word Arab Has narrowed the ways the process and rules of the architectura .

Where the accused as to negligence in their approach based on the adoption of people first With that it is subject to damage cars. As well as to consult their baby doesn't mean the hater.And their dependence on certain tribes and not others methodology followed in the development of ruleson the basis of Steadily the phenomenon of what common make of their work this should be the outcome of his stability missing The rules that I want them to be exhaustive According to scientific closer to the reality of the language and uses .

And out of their bases back to him with appreciation, and hence the invitations to the modern building as the loan me to remove the stuff and raise the Shortcomings and about those grammar rules by making them nterpretation analysis from spin around the washer to use the loan me And guide on fainter.

Grammar of the Quran to me is not about new or innovative, or separate from, as the Arab but it is a manner complementary to let Arab and part integral of To get to the fact that the Arabic grammar into two section wear Approved They also agreed on the instigation of my This section couldn't fit in the door as the

loan The Department did not commit. He they of several positions, described him as Oddities or pressure or sheltered . To tauli him or carry him on damage control. Or missed it.

The phenomenon of the homosexuality question and the answer As a result of the construction of the rule as to independence missing A section that is true of its designation as the loan I Can be summoned as in the introduction of some grammatical phenomena Loan budget in the Arabic grammar to be the image of Arabic grammar complete explained .

The Researcher

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Islamic Sciences

Department of Quran Language

Features as resolution I in the books of interpretation the Quran and its weird Century V-Ah to the end of the second century Hijri

Almansubat And Alshartia two examples

Presented By

Amal Abd Almuhsin Tayh

To the Council of the College of Islamic Sciences atthe Universityof karbala,which is partofthe requirements of gain master's degree in Quran Language

Supervised By Prof. Dr.

Aabbas Ali Smaeil

2017 1439